رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون:

الجزائر الجديدة تستمد قوتها من الوفاء لعهد الشهداء

وجه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أمس السبت، رسالة إلى الشعب الجزائري بمناسبة الاحتفال بالذكرى الرابعة والستين لعيد الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، المصادفة لـ5 جويلية 1962.

مشروع طاقوي إفريقي استراتيجي يربط نيجيريا بالنيجر والجزائر

إطلاق أشغال الشطر الجزائري من أنبوب الغاز العابر للصحراء بأدرار

■ الأحد 05 جويلية 2026 ■ العدد 90 ■ السنة الثانية

المؤشر

يومية اخبارية شاملة

elmuashir.dz

قطب الرحمانية بسيدي عبد الله..

10507 سكن جاهزة للتسليم بعد سنوات من الانتظار

ضعف نسبة المشاركة لا يسقط البرلمان

الأغلبية الصامتة.. الخاسر الأكبر في التشريعيات

أكثر من 4.9 ملايين ناخب أدلوا بأصواتهم داخل الوطن و91 ألفا بالخارج

عناق سويسري بعد الإقصاء قُرئ كإهانة لـ "الخضر"

بيتكوفيتش يشعل غضب الجزائريين عشية ذكرى الاستقلال..

أكانجي يكشف المستور..

توظيف مازة في الهجوم كان في صالح المنتخب السويسري

كأس العالم التي عرّت كل المتآمرين والعابثين

بيتكوفيتش.. والرحيل الحتمي لصانعي الفضيحة

المؤشر
elmuashir.dz
■ الأحد 05 جويلية 2026 ■ العدد 90 ■ السنة الثانية
alhadat@elmuashir.dz

الذكرى الـ 64 لعيد الاستقلال..

محطة وطنية تتقاطع فيها تضحيات الماضي بآفاق المستقبل

تحيي الجزائر، اليوم الأحد، الذكرى الرابعة والستين لعيد الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، وهي محطة وطنية راسخة تتقاطع فيها تضحيات الماضي المجيد بآفاق مستقبل واعد، مبني على سياسات وطنية راهنة ترتكز على القرار السياسي السيادي، وعلى إصلاحات ومكاسب تاريخية مست مختلف القطاعات.

القسم الوطني

وتشكل هذه الذكرى، فضلاً عن كونها مناسبة لاستذكار التضحيات الجسام للأبطال الذين وهبوا أرواحهم من أجل استرجاع السيادة الوطنية، وقفة تقييمية لمسار بناء الدولة الوطنية وتجديد مؤسساتها، وفاءً لمبادئ أول نوفمبر 1954 التي أرست دعائم الجزائر المستقلة.

ويتزامن إحياء الذكرى الـ 64 للاستقلال هذه السنة مع تنظيم الانتخابات التشريعية التي جرت في إطار قانوني وتنظيمي جديد، ساهم في ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتعزيز البناء المؤسساتي، باعتباره جزءاً من مسار طويل من الإصلاحات السياسية التي شهدتها البلاد خلال السنوات الماضية، بهدف أخلقة الحياة السياسية، وتكريس قيم الديمقراطية التشاركية، وإشراك الكفاءات الوطنية في صناعة القرار، إلى جانب تجسيد مبادئ النزاهة والشفافية.

وقد جعلت الدولة من خدمة المواطن ركيزة أساسية لكافة سياساتها الوطنية، وهو ما انعكس من خلال الحركية التشريعية غير المسبوقة والإصلاحات العميقة التي عرفتها الترسانة القانونية الوطنية، بهدف تكريس حقوق وحريات المواطن، وتعزيز المكتسبات المرتبطة بحقوق الإنسان غير القابلة للتجزئة، مثلما أشار إليه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في مناسبات سابقة.

وساهمت هذه المنظومة القانونية المستحدثة في مواكبة التقدم التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، مع تسجيل تقدم ملحوظ في قطاع العدالة ضمن مسار الانتقال إلى منظومة العدالة الرقمية.

وفي السياق ذاته، يرتبط إحياء ذكرى عيد الاستقلال باستحضار المبادئ الثابتة لثورة التحرير الخالدة، وفي مقدمتها التمسك بالبعد الاجتماعي للدولة الجزائرية. وقد حرصت الدولة، ضمن مسارها الإصلاحي، على تعزيز هذا المكسب التاريخي من خلال اتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى حماية المواطن وضمان العيش الكريم له.

وفي هذا الإطار، تم اتخاذ عدة قرارات هامة جعلت الجزائر من بين الدول الأكثر توفيرا للتغطية والرعاية الاجتماعية، وذلك منذ الإعلان عن أول نسبة لرفع الأجور سنة 2022، ضمن سلسلة من الزيادات والتدابير الرامية إلى تحسين أوضاع فئات واسعة من المجتمع.

وشملت هذه التدابير منحة البطالة، ومنحة المرأة الماكثة في البيت، ومنحة ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنحة الطلبة، وتمديد عطلة الأمومة، والرفع من الأجر الوطني الأدنى المضمون، والحد الأدنى لمعاش التقاعد، فضلا عن الإعفاء من الضريبة لفائدة ذوي الدخل المحدود.

كما شهدت عدة قطاعات تحقيق إنجازات كبرى في ظرف وجيز وبإمكانيات بشرية ومادية محلية، على غرار قطاع السكن الذي أصبح يمثل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر.

ويضاف إلى ذلك الشروع في استغلال مشاريع مهيكلة كبرى تشمل عدة قطاعات، على غرار المناجم، والطاقات المتجددة، والنقل، والمنشآت المائية، والفلاحة، والصناعة، وغيرها من المجالات الحيوية.

وبالتوازي مع تمسكها بسيادة قرارها السياسي، تواصل الجزائر التمسك باستقلالية قرارها الاقتصادي، وهي ماضية في مشروعها الوطني الرامي إلى التحول إلى دولة ناشئة، مثلما أكد ذلك رئيس الجمهورية في مناسبات سابقة.

وقد سجل الاقتصاد الوطني، الذي خرج تدريجياً من منطق الريع نحو تنويع حقيقي للمداخيل، مؤشرات إيجابية تؤكد صحة المسار الذي تنتهجه البلاد. وتعكس ذلك نسب النمو المسجلة، والحفاظ على التوازنات الخارجية، وتراجع نسبة التضخم، إلى جانب تواصل الجهود لتسريع الرقمنة واستكمال الإصلاحات المالية والجبائية والميزانياتية.

وفي سبيل تحقيق مشروعها النهضوي، فتحت الجزائر الباب واسعاً أمام كفاءاتها في الخارج، من خلال استحداث المجلس الأعلى للجالية العلمية الوطنية بالخارج، حيث وجه رئيس الجمهورية نداءً إلى أبناء الجزائر من أقطاب العلم عبر العالم للمشاركة والإسهام بتجاربهم وخبراتهم في هذا المشروع الوطني.

وكان رئيس الجمهورية قد أوضح، في رسالة وجهها بمناسبة إحياء الذكرى المزدوجة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم المحروقات، أن السياسات الوطنية الراهنة ترتكز على معيار الجدوى والواقعية، وعلى سداد القرار السياسي السيادي.

وأكد أن هذا التوجه يعبر عن عقيدة الجزائر الجديدة المنتصرة، وهي عقيدة وثيقة الارتباط بمرجعية نوفمبر وبإرث ثورة التحرير المباركة، كما أنها عقيدة براغماتية في مد جسور التعاون والشراكة مع الجميع، وفي كل القارات، على قاعدة المصالح والمنافع المتبادلة.

وبفضل الديناميكية الجديدة التي تسير وفقها، والتي تحظى بإشادة عدة دول كبرى، تمكنت الجزائر من تعزيز مكانتها كقوة استقرار وخير في المنطقة، محافظة في الوقت ذاته على وفائها لذاكرتها الوطنية، وتمسكها بسيادتها، وسعيها إلى بناء مستقبل واعد يليق بتضحيات الشهداء وطموحات الأجيال الجديدة.

سيدي بلعباس..

محطات خالدة في سجل الثورة التحريرية

تشكل الذكرى المجيدة لعيد الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، المصادفة لـ5 جويلية 1962، محطة متجددة لاستحضار التضحيات الجسام والبطولات التي خاضها جيش وجبهة التحرير الوطني عبر مختلف مناطق الوطن، ومن بينها ولاية سيدي بلعباس، بالمنطقة الخامسة، حيث عبّد طريق الحرية بدماء الشهداء الأبرار.

وفي هذا الصدد، أبرز مدير متحف المجاهد بسيدي بلعباس والباحث في التاريخ، عباس قويدر، أن الاستقلال الذي تنعم به الجزائر اليوم يعد تتويجاً لمسار نضالي طويل وعمليات فدائية وعسكرية هزت أركان المستعمر الفرنسي، مستشهداً برمزية شهيد المقصلة عبد القادر بومليك، المدعو "سي قويدر". وأشار المتحدث إلى أن البطل بومليك قاد خلية فدائية نفذت 11 عملية بطولية بسيدي بلعباس، وقدّم درساً تاريخياً في الشجاعة أمام المحكمة العسكرية بوهران، حين قال لجلاديه، بكل ثقة، إنه لا يعترف بمحكمة العدو. وحُكم على عبد القادر بومليك بالإعدام، واقتيد إلى المقصلة صبيحة 4 ديسمبر 1956، وهو يردد: "الله أكبر.. تحيا الجزائر"، تاركاً وصية لرفاقه بمواصلة المسيرة حتى النصر.

معارك بطولية في الأرياف والجبال حطمت استراتيجية العدو

ولم تقتصر البطولات على العمل الفدائي الحضري، بل شهدت جبال وأرياف سيدي بلعباس معارك ملحمية حطمت غطرسة الجيش الاستعماري. وفي هذا السياق، يستذكر الباحث عباس قويدر معركة "زيد المومن"، التي وقعت في 22 أكتوبر 1959 بمنطقة مرين، بدائرة تلاغ، حيث واجهت فرقة من المجاهدين، لا يتجاوز عدد أفرادها 35 مجاهداً، مدعومة بمجموعات من المسبلين، قوات العدو المعززة بالطيران الحربي والمدفعية. واستناداً إلى الشهادات التاريخية المحفوظة، حقق المجاهدون صموداً بطولياً والتحاماً مباشراً مع قوات العدو، ما مكنهم من تشتيت صفوفه وإلحاق خسائر فادحة به، بلغت قرابة 64 قتيلاً وجريحاً في صفوف القوات الفرنسية، من بينهم ضابط، مقابل ارتقاء 21 شهيداً في ميدان الشرف، ضربوا أروع أمثلة التضحية من أجل الحرية. من جهته، عاد الأمين الولائي لمنظمة المجاهدين بسيدي بلعباس، نوال أحمد، بذاكرته، باعتباره أحد الشاهدين والمشاركين في الملاحم التاريخية، ليؤكد أن معركة "جراف التراب"، التي وقعت في 26 ماي 1958 بجبال تلاغ، كانت واحدة من أشرس المعارك التي خاضها جيش التحرير الوطني بالناحية. وذكر المجاهد نوال أحمد أن التنسيق المحكم بين وحدات الناحيتين الثانية والرابعة مكن أكثر من 150 مجاهداً من التصدي لإنزال عسكري فرنسي ضخم، كان مدعوماً بقصف جوي بقنابل "النابالم"، واستمر إلى غاية منتصف الليل. وأضاف المتحدث، بنبرة يملؤها الفخر، أن المجاهدين زرعوا أكثر من 21 لغماً دمرت آليات العدو، ورغم سقوط 68 مجاهداً في ميدان الشرف، إلا أن المعركة ألحقت هزيمة نكراء بجيش الاحتلال الفرنسي، الذي فقد أزيد من 300 جندي بين قتيل وجريح، كما تم إسقاط ثلاث طائرات حربية وغنم كميات معتبرة من الأسلحة والذخيرة. من جهته، أشار الباحث في التاريخ، قادة الأحمر، إلى أن هذه المحطات التاريخية الخالدة في سجل الذاكرة الوطنية، من هجمات الشمال القسنطيني ومقررات مؤتمر الصومام، التي منحت العمل الثوري في المنطقة دفعة تنظيمية وعسكرية هامة، وصولاً إلى انتزاع الحرية في جويلية 1962، تبقى شاهدة على عظمة كفاح الشعب الجزائري. وأكد أن استحضار هذه البطولات، عشية إحياء هذه الذكرى التاريخية، يندرج في إطار صون الذاكرة الجماعية، والوقوف إجلالاً لتضحيات الشهداء والمجاهدين الذين حققوا للجزائر حريتها وسيادتها.

خطوة جديدة في مسار رقمنة الجزائر

Dzair Digital Services... بوابة رقمية مرتقبة لتوحيد الخدمات العمومية

بإطلاق النظام الوطني للمعلومات الفلاحية، تخطو الجزائر خطوة نوعية جديدة في مسار تعزيز تحولها الرقمي، ضمن رؤية شاملة تعكس إرادة الدولة في تكريس الفعالية في تسيير مختلف القطاعات، وذلك قبيل تفعيل البوابة الرقمية الوطنية كشباك موحد للخدمات العمومية، بما سيمنح بعداً جديداً لمسار الرقمنة في البلاد.

ويعكس تفعيل هذا النظام الجديد في القطاع الفلاحي، المصمم من قبل كفاءات جزائرية شابة، الأهمية التي أضحت تحتلها الرقمنة في مختلف قطاعات النشاط، ومنها الفلاحة، باعتبارها أحد القطاعات الاستراتيجية، وهو ما يشكل مكسباً جديداً للجزائر في سياق توجهها نحو بناء منظومة اقتصاد رقمي. ويأتي نظام المعلومات الفلاحية، المعلن عنه الاثنين الفارط، لتوفير بيانات موثوقة ومحينة، بما يعزز الحوكمة ويدعم اتخاذ القرار مركزياً ومحلياً في قطاع هام، وذلك في إطار تنفيذ مخطط عمل القطاع الفلاحي لسنة 2026.

ويتضمن هذا النظام، الذي سيتم تفعيله عبر مراحل، تجميع البيانات الخاصة بمختلف الوظائف والنشاطات ذات الصلة بالنشاط الفلاحي، وإدارتها وتأمينها، كما يتيح للإدارة تحيين هذه البيانات، انطلاقاً من جمعها ومعالجتها وتحليلها، وصولاً إلى استغلالها. كما يشمل النظام لوحة قيادة مركزية موجهة للمسؤولين المركزيين، وواجهات تنفيذية مخصصة لمديريات المصالح الفلاحية والأقسام الفرعية، فيما يُعنى أول إصدار منه بمتابعة حملة الحصاد والدرس، من خلال إدخال وتحليل البيانات اليومية المتعلقة بسير الحملة ومعالجة الإشكالات المسجلة ميدانياً.

ومن بين الإجراءات التي تم اتخاذها لعصرنة القطاع، استحداث المنصة الرقمية للتسجيل ومتابعة سير عملية بيع أضاحي العيد المستوردة هذه السنة، إضافة إلى استحداث صفحة على موقع وزارة الفلاحة تمكن المواطن من الاطلاع، بكل شفافية، على التراخيص والاعتمادات التي تمنحها الوزارة للمتعاملين الاقتصاديين، لا سيما في مجال الاستيراد.

وعملت الجزائر، خاصة خلال السنتين الأخيرتين، على التوجه بحزم نحو تحقيق تحول رقمي شامل، تجسيداً لتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ضمن رؤية استراتيجية في أفق 2030، بما يترجم إرادة الدولة في تكريس الشفافية والفعالية في تسيير مختلف القطاعات.

وقد أبرز رئيس الجمهورية، في عديد المناسبات، الأهمية الحيوية للرقمنة، مؤكداً أن تعميمها بات "ضرورة لا بد منها"، وأن اندماج جميع القطاعات فيها "ليس خياراً مطروحاً"، معرباً عن رفضه لكل المبررات التي يمكن تقديمها لتأخير الاندماج في هذا المسعى.

وشدد رئيس الجمهورية على أن الجزائر وصلت إلى مستوى متقدم جداً في رقمنة المعطيات والبيانات في مختلف القطاعات، مبرزاً أن الدخول الفعلي في العمل ببوابة الرقمنة يهدف إلى تحسين التسيير، وتقليل المصاريف، وتحقيق الفعالية في إدارة شؤون الدولة والمواطن، بما يسهل حياة المواطنين ويعزز الرفاه.

وعرف مسار التحول الرقمي في الجزائر تطورات متسارعة وعميقة خلال السنوات القليلة الماضية، لا سيما بعد إنشاء المحافظة السامية للرقمنة، التي أوكلت لها مهمة قيادة مشاريع الرقمنة القطاعية والاستراتيجية، ومتابعتها وتقييمها، بما يضمن الوصول إلى معلومات آنية ودقيقة في مختلف المجالات.

وأشرفت المحافظة على إعداد الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025-2030، التي تتضمن عدة محاور تتعلق بالبنية التحتية الأساسية، من شبكات اتصال عالية الجودة ومراكز بيانات، إلى جانب الموارد البشرية، والبحث والتطوير، والحوكمة الرقمية، والاقتصاد الرقمي.

وضمن هذا الإطار، بادرت مختلف القطاعات إلى عقد اجتماعات ولقاءات عمل مع المحافظة، بهدف تقريب وجهات النظر وتعزيز التنسيق والتعاون، لتعميم هذا المسار الحيوي وإعطاء ديناميكية جديدة للأداء.

ومن بين المشاريع الرقمية الهامة التي تشرف عليها المحافظة، المنصة الرقمية الوطنية "Dzair Digital Services"، التي ستطلق قريباً بعد مراحل من التجارب شملت عدة قطاعات، وذلك بهدف توفير وجهة رقمية موحدة تتيح الولوج إلى مختلف الخدمات العمومية الوطنية عبر منصة واحدة، بدل المنصات القطاعية المتعددة. وينتظر أن تساهم هذه البوابة في تعزيز مسار الرقمنة في البلاد، من خلال تمكين المواطنين من الولوج إلى الخدمات العمومية الأكثر طلباً بطريقة موحدة، سهلة، سريعة وآمنة، عبر واجهة تفاعلية متقدمة تتيح إنجاز مختلف المعاملات الإدارية عن بعد، بما في ذلك الحصول على الوثائق الرسمية ومتابعة طلبات الخدمات. وستكرس المنصة تحولاً اقتصادياً وتكنولوجياً جديداً في الجزائر، من خلال تجسيد جودة المحتوى الرقمي وسهولة الوصول إلى الخدمات، بما يعزز الثقة الرقمية ويرفع من فعالية الخدمة العمومية.

كما تجسد هذه البوابة التزام الجزائر بتطوير إدارة عمومية عصرية، أكثر نجاعة وشفافية، وفي متناول الجميع.

تنصيب علي كساسي مديراً عاماً للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية

أشرف الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، أمس السبت، على مراسم تنصيب علي كساسي مديراً عاماً للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، وذلك تنفيذاً لتعليمات وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل، السيد السعيد سعيود. وحسب بيان للوزارة، جرت مراسم التنصيب بحضور المفتش العام للوزارة، والمدير العام للحركية واللوجستية، والمدير العام للإدارة العامة، ومديرة التنظيم والشؤون القانونية، إلى جانب الإطارات المركزية والرؤساء المديرين العامين لفروع الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية.

ويأتي هذا التنصيب في إطار مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز أداء الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، وتطوير خدمات النقل السككي، باعتباره أحد القطاعات الحيوية المرتبطة بالحركية الاقتصادية والتنقل اليومي للمواطنين.

رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون:

الجزائر الجديدة تستمد قوتها من الوفاء لعهد الشهداء

وجه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، أمس السبت، رسالة إلى الشعب الجزائري بمناسبة الاحتفال بالذكرى الرابعة والستين لعيد الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، المصادفة لـ5 جويلية 1962.

واج

واستهل رئيس الجمهورية رسالته بالتأكيد على رمزية هذا اليوم التاريخي، الذي توج مسارا طويلا من المقاومة الشعبية والنضال الوطني ضد الاستعمار، مشيدا بتضحيات الشعب الجزائري وبطولات جيل نوفمبر، وبما قدمه الشهداء والمجاهدون من تضحيات جسيمة في سبيل حرية الوطن واستعادة السيادة الوطنية.

وأكد السيد عبد المجيد تبون أن تاريخ الجزائر سيظل شاهدا على كفاح الشعب الجزائري خلال ثورة التحرير المباركة، وما تحمله من مآس وجراح في مواجهة استعمار استيطاني اعتمد سياسة الأرض المحروقة وجرائم التقتيل الجماعي والتدمير الشامل.كما شدد رئيس الجمهورية على أن إحياء الذكرى الرابعة والستين للاستقلال يشكل مناسبة لتجديد الوفاء للذاكرة الوطنية، ولتضحيات المقاومين والمناضلين في الحركة الوطنية وشهداء ثورة التحرير المجيدة، مؤكدا أن روح الجزائر الجديدة تستمد قوتها من الوفاء لعهد الشهداء ورسالة نوفمبر.

رئيس الجمهورية يشرف على مراسم تقليد الرتب وإسداء الأوسمة لضباط في الجيش الوطني الشعبي

أشرف رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون، أمس السبت، بقصر الشعب في الجزائر العاصمة، على مراسم الحفل السنوي لتقليد الرتب وإسداء الأوسمة لعدد من الضباط العمداء والضباط السامين والمستخدمين المدنيين في الجيش الوطني الشعبي.

وجرت هذه المراسم عشية الاحتفالات المخلدة للذكرى الرابعة والستين لعيد الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية. وكان رئيس الجمهورية قد وصل، في وقت سابق، إلى قصر الشعب، حيث كان في استقباله الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أول السعيد شنقريحة.واستمع رئيس الجمهورية إلى النشيد الوطني، قبل أن يستعرض تشكيلات من مختلف قوات الجيش الوطني الشعبي أدت له التحية الشرفية.كما صافح رئيس الجمهورية، عقب ذلك، الإطارات السامية للمؤسسة العسكرية الذين كانوا في استقباله بهذه المناسبة.

وفي رسالته، أبرز رئيس الجمهورية أن الشعب الجزائري، الحاضن للجزائر المنتصرة بتوجهاتها السيادية وإنجازاتها غير المسبوقة، عازم على مواصلة مسار التغيير وتعزيز التنمية المستدامة والشاملة، بما يسمح بوضع البلاد، في آجال قريبة، على عتبة البلدان الناشئة.كما تطرق رئيس الجمهورية إلى الانتخابات التشريعية التي جرت قبل ثلاث أيام، واصفا إياها بالاستحقاق الدستوري الهام في مسار بناء الديمقراطية الحقة، منوها بالجهود التي بذلت من أجل إنجاح هذا الموعد الانتخابي، وضمان سير الحملة الانتخابية في أجواء من التنافس الديمقراطي النزيه.وثمن رئيس الجمهورية الظروف التي جرت فيها العملية الانتخابية، مؤكدا أنها سمحت للمواطنات والمواطنين بأداء واجبهم الانتخابي في السكينة وفي أحسن الظروف.

وبهذه المناسبة، توجه رئيس الجمهورية بأخلص التهاني إلى الشعب الجزائري في الداخل والخارج، كما وجه التحية والتقدير للمجاهدات والمجاهدين، مترحما على أرواح الشهداء الأبرار الذين ضحوا من أجل حرية الجزائر واستقلالها.

تشريعيات 2 جويلية:

المحكمة الدستورية تواصل استلام محاضر اللجان الولائية

تواصل المحكمة الدستورية، في إطار اختصاصها، أمس السبت، استلام محاضر اللجان الانتخابية الولائية المتعلقة بالانتخابات التشريعية التي جرت يوم الخميس الماضي.

ويجرى تسليم محاضر اللجان الانتخابية الولائية وفقا للإجراءات القانونية المعتمدة، حيث يتم إيداعها على مستوى أمانة الضبط لدى المحكمة الدستورية مقابل وصل استلام، وذلك طبقا لما تنص عليه المادتان 271، الفقرة الثانية، و275، الفقرة الخامسة، من الأمر رقم 21-01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم.

وينص القانون على أن إيداع محاضر اللجان الانتخابية الولائية، أو محاضر الدوائر الانتخابية للمقيمين بالخارج، يتم خلال 96 ساعة الموالية لاختتام الاقتراع على الأكثر، فيما يمكن لرئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، عند الاقتضاء، تمديد هذا الأجل بـ48 ساعة كحد أقصى، وفقا لما تضمنته المادة 271.

ومباشرة بعد اختتام الاقتراع، باشرت اللجان الفرعية البلدية عملية فرز الأصوات على مستوى مكاتب ومراكز الاقتراع، مع تدوين النتائج في محاضر رسمية، قبل نقلها إلى اللجان الانتخابية الولائية.

واستنادا إلى محاضر الفرز، تعلن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات النتائج المؤقتة لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، وهي النتائج التي يحق لكل قائمة مترشحين، ولكل مترشح، ولكل حزب مشارك في الانتخابات، الطعن فيها عن طريق عريضة تودع لدى المحكمة الدستورية في أجل 48 ساعة الموالية للإعلان عنها، حسب ما تنص عليه المادة 209، الفقرة الثالثة، من قانون الانتخابات.

وفي هذا الإطار، تشعر المحكمة الدستورية القائمة المعترض على فوزها، أو المترشحة المعترض على فوزها، أو المترشح المعترض على فوزه، من أجل تقديم مذكرة كتابية إلى المحكمة الدستورية في أجل 72 ساعة من تاريخ إيداع الطعن، وفقا لما تنص عليه المادة 209، الفقرتان الثالثة والرابعة.ويتم الفصل في الطعون من قبل المحكمة الدستورية بعد انقضاء هذا الأجل، خلال مدة ثلاثة أيام، بحسب ما تضمنته المادة 210 من القانون.

كما يتم الإعلان عن النتائج النهائية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ استلام النتائج المؤقتة، مع إمكانية تمديد هذا الأجل عند الحاجة بقرار من رئيس المحكمة الدستورية، وفقا لما جاء في المادة 211 من قانون الانتخابات.

لإعادة ترميم العلاقات مع شريك استراتيجي

سانشيز مرتقب في الجزائر

كشفت وسائل إعلام إسبانية أن رئيس الحكومة الإسبانية، بيدرو سانشيز، يرتقب أن يقوم بزيارة إلى الجزائر يوم 20 جويلية الجاري، حيث ينتظر أن يلتقي رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في خطوة قد تفتح مرحلة جديدة في مسار إعادة تطبيع العلاقات بين الجزائر ومدريد.

ولم يصدر، إلى غاية الآن، تأكيد رسمي من الجانبين الجزائري أو الإسباني بشأن هذه الزيارة، غير أن المعطيات المتداولة في الإعلام الإسباني تشير إلى وجود تحضيرات دبلوماسية لإعادة بعث الحوار السياسي بين البلدين، بعد سنوات من التوتر الذي أعقب التحول المفاجئ في موقف مدريد من قضية الصحراء الغربية.

وتأتي هذه الزيارة المرتقبة، في حال تأكيدها رسميا، في سياق رغبة إسبانية واضحة في طي صفحة أزمة دبلوماسية كانت لها تداعيات سياسية واقتصادية ثقيلة على العلاقات الثنائية. فقد أدى قرار الحكومة الإسبانية دعم المقترح المغربي للحكم الذاتي في الصحراء الغربية، والتخلي عن موقفها التقليدي القائم على الحياد، إلى تدهور عميق في العلاقات مع الجزائر، التي تعد شريكا استراتيجيا لإسبانيا في منطقة المتوسط.

وكان الرد الجزائري قد تمثل في تعليق معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون بين البلدين، إلى جانب اتخاذ إجراءات اقتصادية وتجارية أثرت بشكل مباشر على الشركات الإسبانية، التي تكبدت خسائر معتبرة جراء تراجع المبادلات التجارية بين البلدين.

ورغم حدة الأزمة السياسية، حرصت الجزائر خلال تلك الفترة على الحفاظ على عقود تزويد إسبانيا بالغاز الطبيعي، في موقف عكس رغبة السلطات الجزائرية في عدم تحميل الشعب الإسباني تبعات الخلاف السياسي مع حكومته، مع الإبقاء في الوقت ذاته على الضغط الدبلوماسي والاقتصادي عبر أدوات أخرى.

وتبدو مدريد اليوم أكثر حرصا على إعادة التوازن إلى سياستها المغاربية، بعد مرحلة اتسمت بتقارب واضح مع الرباط على حساب العلاقة مع الجزائر. فالحكومة الإسبانية تدرك أن الجزائر ليست مجرد جار جنوبي، بل فاعل إقليمي أساسي، وشريك طاقوي وأمني واقتصادي لا يمكن تجاوزه في معادلات غرب المتوسط.

ولا تبدو الزيارة المحتملة لبيدرو سانشيز إلى الجزائر خطوة معزولة، إذ سبقتها خلال الأشهر الأخيرة تحركات دبلوماسية لافتة، من بينها زيارة وزير الخارجية الإسباني، خوسيه مانويل ألباريس، إلى الجزائر، في محاولة لتهيئة الأرضية السياسية لاستئناف الحوار بين العاصمتين.

وتفتح هذه الديناميكية الباب أمام إمكانية إعادة تفعيل معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون، المجمدة منذ أزمة 2022، بما قد يسمح بإطلاق مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية، تقوم على الاحترام المتبادل وتوازن المصالح وعدم المساس بالمواقف المبدئية للجزائر.كما تأتي هذه التطورات في سياق سياسي إسباني خاص، يتزامن مع نقاشات داخلية مرتبطة بملف الصحراء الغربية، من بينها مقترحات تتعلق بتسهيل منح الجنسية الإسبانية لعدد من الصحراويين المولودين خلال فترة الإدارة الإسبانية للصحراء الغربية، وهو ملف يظل حساسا في علاقات مدريد بكل من الجزائر والرباط.

وبهذا المعنى، فإن زيارة سانشيز إلى الجزائر، إذا تأكدت رسميا، لن تكون مجرد محطة بروتوكولية، بل محاولة سياسية لإعادة وصل ما انقطع، وترميم الثقة مع شريك استراتيجي أثبتت الأزمة أنه لا غنى عنه في ملفات الطاقة، والأمن، والهجرة، والاستقرار الإقليمي.

الافتتاحية

الصندوق الذي حرر الجزائر لا يجوز أن نهجره

مراد سيد

في ذكرى الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، لا تقف الجزائر أمام مناسبة احتفالية عابرة، بل أمام لحظة ضمير وطني تستدعي التأمل في معنى الحرية، ومعنى السيادة، ومعنى أن يكون للشعب صوت يقرر به مصيره.

فالخامس من جويلية لم يكن هدية من أحد، ولم يكن نتيجة مساومة باردة في دهاليز السياسة، بل كان تتويجا لمسار طويل من الدماء والتضحيات والمقاومة. غير أن لحظة الحسم الأخيرة، بعد ثورة عظيمة أنهكت الاستعمار وكسرت مشروعه الاستيطاني، جاءت عبر استفتاء تقرير المصير، حين توجه الجزائريون إلى الصندوق ليقولوا للعالم إن الجزائر تريد الاستقلال.

وهنا يجب أن نتوقف طويلا.

تخيلوا لو أن الجزائريين يومها تعاملوا مع التصويت كما يتعامل معه كثيرون اليوم. تخيلوا لو غابت الأغلبية، أو قالت إن الصندوق لا يغير شيئا، أو تركت غيرها يقرر مكانها. تخيلوا لو لم يصوت الجزائريون لصالح استقلالهم. هل كنا اليوم نحتفل بعيد الاستقلال؟ هل كانت الراية الوطنية ترفرف فوق مؤسسات الدولة؟ هل كنا نملك جيشا وطنيا، وحدودا، ودبلوماسية، وقرارا سياديا؟

لقد كان التصويت يومها فعلا تاريخيا بامتياز. ورقة في الصندوق، لكنها كانت امتدادا لدماء الشهداء، وخاتمة سياسية لمسيرة الكفاح المسلح، وإعلانا نهائيا بأن الشعب الجزائري لا يقبل أن يبقى تحت أقدام الكولون، ولا تحت نير الاستعمار الغاشم.

لذلك، فإن العزوف الانتخابي اليوم لا يمكن أن يقرأ كرقم عادي في نشرات النتائج. إنه رسالة سياسية يجب الإصغاء إليها، لكنه أيضا خلل في الوعي المواطناتي ينبغي التنبيه إليه. صحيح أن المواطن قد يكون غاضبا من الأحزاب، محبطا من الخطاب السياسي، غير مقتنع بالوجوه المعروضة عليه، أو فاقدا للثقة في جزء من المشهد العام. لكن الصحيح أيضا أن الغياب لا يصنع بديلا، والصمت لا يغير القوانين، وترك الصندوق فارغا لا ينتج برلمانا أفضل.

لقد دفع جيل الثورة حياته ثمنا حتى يكون للجزائري حق الاختيار. أما اليوم، فإن بعض الجزائريين يتخلون طوعا عن هذا الحق، ثم يعودون بعد ذلك للاحتجاج على النتائج، وعلى القوانين، وعلى أداء المنتخبين. وهذه مفارقة مؤلمة. فلا يمكن لمن يغيب يوم القرار أن يطالب دائما بأن تشبهه النتائج. ولا يمكن لمن يترك غيره يختار أن يندهش حين لا يجد نفسه ممثلا في المؤسسات.

إن الوفاء للشهداء لا يكون فقط برفع الراية الوطنية في المناسبات، ولا بترديد الشعارات، ولا باستحضار صور الثورة في الخطب الرسمية. الوفاء الحقيقي هو أن نحمي المعنى الذي استشهدوا من أجله: أن يكون الجزائري سيدا في وطنه، صاحب صوت، صاحب قرار، وشريكا في بناء الدولة لا مجرد متفرج غاضب على هامشها.

ومن أخطر ما يروج أحيانا في بعض النقاشات السطحية ذلك الوهم القائل إن الجزائر لو بقيت فرنسية لكان حالها أفضل. وهذه مغالطة تاريخية وسياسية وأخلاقية. فالاستعمار لم يكن مشروع رفاه، بل كان مشروع قهر ونهب وطمس هوية. لم يكن الجزائري في وطنه مواطنا كاملا، بل كان خاضعا لنظام تمييز وإقصاء واستغلال. ومن يعتقد أن البقاء تحت الراية الفرنسية كان سيجعل الجزائر نسخة من فرنسا الأوروبية، فما عليه إلا أن ينظر إلى واقع كثير من أقاليم ما وراء البحار الفرنسية، التي تحمل صفة فرنسية لكنها لا تعيش بالضرورة مستوى فرنسا المتروبولية، وتعاني من اختلالات اجتماعية وتنموية عميقة.

الاستعمار لا يصنع الكرامة. والتبعية لا تصنع السيادة. والمواطنة المنقوصة لا تعوض امتلاك شعب لقراره الوطني.

لذلك اختار الجزائريون سنة 1962 الطريق الأصعب، لكنه الطريق الأشرف، طريق الدولة الوطنية المستقلة.

غير أن الاستقلال لا يعني نهاية المسؤولية، بل بدايتها. فبناء الدولة أصعب من تحرير الأرض، وصيانة السيادة لا تكون فقط بحماية الحدود، بل أيضا ببناء مؤسسات قوية، وحياة سياسية نظيفة، ومواطن واع لا يكتفي بالنقد من بعيد.

السياسة لا تعترف بالفراغ. من لا يصوت، يصوت غيره مكانه. ومن لا يشارك، يشارك غيره في صناعة القانون. ومن لا يحضر في لحظة الاختيار، سيحضر لاحقا فقط كمتضرر من نتائج لم يساهم في تغييرها. إن ذكرى الاستقلال تضعنا جميعا أمام سؤال واضح، ماذا فعلنا بالحرية التي انتزعها الشهداء؟ هل حولناها إلى وعي ومشاركة ومسؤولية، أم تركناها تتحول إلى ذكرى احتفالية منفصلة عن واقعنا السياسي؟

لقد صوت الجزائريون ذات يوم ليخرجوا من الاستعمار. واليوم، على الجزائري أن يصوت حتى لا يخرج من دائرة التأثير. الفرق كبير بين استفتاء تقرير المصير والانتخابات التشريعية، لكن القاعدة واحدة، الشعوب التي تهجر الصندوق تترك مصيرها لغيرها. في الخامس من جويلية، ننحني إجلالا للشهداء، لكن الوفاء لهم لا يكتمل إلا حين نرفع رؤوسنا كمواطنين فاعلين، لا كأغلبية صامتة. فالجزائر لم تتحرر بالصمت، ولم تسترجع سيادتها بالغياب، ولم تسقط أقدام الكولون عن أرضها لأن الناس تركوا غيرهم يقررون مكانهم.

الصندوق الذي كان يوما طريقا إلى الحرية لا يجوز أن يتحول اليوم إلى مقعد فارغ. والصوت الذي افتداه الشهداء بالدم لا يجوز أن يموت في الصمت. فالاستقلال مسؤولية، والسيادة مسؤولية، والمواطنة مسؤولية، ومن لا يشارك في صناعة مستقبل وطنه يترك غيره يصنعه له.

لتحسين أداء النظام السياسي الجزائري

هل حان وقت مراجعة علاقة الجزائريين بصندوق الاقتراع؟

أنهت الجزائر الانتخابات التشريعية التي نُظمت يوم 2 جويلية 2026، والتي سجلت نسبة مشاركة أولية بلغت 20.79 بالمائة داخل الوطن، و10.67 بالمائة في الخارج، حسب الأرقام التي أعلنتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عقب اختتام عملية التصويت.

لخضر فراط

وبذلك تكون البلاد قد اجتازت موعداً سياسياً هاماً في مسار تجديد برلمانها الوطني، باعتباره أحد ركائز المؤسسات السياسية الوطنية ومصدر التشريع الأساسي في الجزائر، في انتظار ما ستسفر عنه النتائج النهائية من معطيات سياسية تسمح بمعرفة الخريطة السياسية الجديدة داخل المجلس الشعبي الوطني، وما يمكن أن يترتب عنها على مستوى الحكومة والأغلبية التشريعية، بما يتيح استكمال المسيرة الوطنية التي بدأها الرئيس عبد المجيد تبون منذ انتخابه سنة 2019.

وقد جُندت كل الوسائل المادية والتنظيمية والأمنية لضمان إجراء الانتخابات في ظروف عادية، وتمكين المواطن من الإدلاء بصوته بكل حرية واحترام. ورغم ذلك، لا تزال نسب المشاركة، خاصة في المواعيد التشريعية، تراوح مستويات ضعيفة أو متوسطة، وهو ما يجعلني أطرح سؤالاً مهماً حول مسألة إجبارية التصويت.

شخصياً، كنت أعتقد أن إلزام المواطن بأداء الواجب الانتخابي أمر غير ديمقراطي، أو على الأقل يتعارض مع حرية الفرد في المشاركة أو المقاطعة. غير أنني صُدمت، أو بالأحرى فوجئت، عند وصولي إلى بلجيكا، بأن الحضور الانتخابي فيها إجباري في عدد من الاستحقاقات، وأن المواطن الذي لا يذهب إلى مكتب التصويت يمكن أن يتعرض لعقوبة مالية.

ومما زادني قناعة بأن الحل البلجيكي قد يكون مناسباً للنقاش في الجزائر، ذلك الحوار الذي جمعني بعدد من المثقفين في هذا البلد، حين سألتهم عن جدوى إلزام المواطن بالتصويت، فكان ردهم واضحاً، الديمقراطية لا تمنح المواطن الحقوق فقط، بل تطلب منه أيضاً، مرة كل بضع سنوات، أن يتحمل مسؤوليته السياسية وأن يدلي بصوته. وقالوا إن الدولة لا يمكن أن تتهاون مع من يرفض الذهاب إلى صندوق الاقتراع، لأن المشاركة الانتخابية ليست مجرد اختيار فردي، بل هي جزء من انتظام الحياة الديمقراطية.

وإلى اليوم، ورغم وجود معارضين لفكرة إلزامية التصويت في بلجيكا، لا يزال هذا المبدأ قائماً في عدد من الانتخابات، وإن كانت تفاصيل تطبيقه تختلف بحسب طبيعة الاستحقاق والجهة المختصة. ومن هنا، يصبح من الضروري أن نعيد النظر في بعض الأفكار الجاهزة التي ورثناها عن معنى الديمقراطية، وأن نفهم أن التجارب السياسية تختلف من بلد إلى آخر، وأن ما يبدو غريباً في بلد ما قد يكون قاعدة مستقرة في بلد آخر.

طبعاً، بلجيكا بلد أوروبي له تقاليد ديمقراطية عريقة، وحتى لو تغير قانون إلزامية التصويت فيها مستقبلاً، فقد تبقى نسبة المشاركة قوية بحكم الثقافة السياسية المتجذرة لدى المواطن. لكن المسار في الجزائر يبدو، في تقديري، بحاجة إلى نقاش جدي حول هذه المسألة، لأن تكريس الديمقراطية يمر عبر الانتخابات، ولأن توعية المواطن بدوره السياسي تمر أيضاً عبر المشاركة، عندما يصبح لصوته معنى سياسي وتأثير فعلي في مستقبل بلده.

في الحقيقة، النظام الديمقراطي متنوع جداً، ويختلف من بلد إلى آخر في العالم. ولذلك نحن بحاجة إلى دراسة مختلف التجارب السياسية، لا من أجل نسخها كما هي، ولكن من أجل الاستفادة منها وتبني ما يمكن أن يفيد بلدنا ويناسب خصوصيته. وكما تعلمنا مع الوقت أن النظام المطبق في فرنسا ليس هو الأصل الوحيد للديمقراطية في العالم، فعلينا أن نستفيد من هذا الدرس، وأن ننفتح على نماذج أخرى قد تقدم حلولاً عملية لإشكالياتنا الوطنية. إن ضعف المشاركة الانتخابية لا ينبغي أن يقرأ فقط كرقم عابر في نشرات الأخبار، بل يجب أن يكون موضوع تفكير عميق. فالديمقراطية لا تقوم فقط على فتح مكاتب التصويت وتنظيم الحملات الانتخابية، بل تحتاج إلى مواطن يشعر بأن صوته قادر على إحداث فرق، وأن البرلمان الذي ينتخبه يملك فعلاً سلطة التشريع والرقابة والمساءلة، وأن الأحزاب السياسية تقدم مشاريع واضحة، وليست مجرد قوائم ظرفية تظهر في كل موعد انتخابي ثم تختفي.

ومن هذا المنطلق، فإن النقاش حول إلزامية التصويت في الجزائر يجب ألا يُطرح بطريقة سطحية أو عقابية فقط، بل ضمن رؤية إصلاحية أشمل، تجعل من المشاركة السياسية واجباً وطنياً، وفي الوقت نفسه تمنح المواطن ضمانات حقيقية بأن صوته محترم، وأن العملية الانتخابية تؤدي إلى نتائج سياسية ملموسة، وأن المنتخبين يتحملون مسؤولياتهم أمام الشعب. أما التشريعيات في الخارج، فقد دخلت في السنوات الأخيرة مرحلة جديدة، وأصبحت تستقطب مزيداً من المترشحين المهتمين بتقديم خدماتهم للجالية الوطنية بالخارج. غير أن هذه العملية تتم في ظروف أداء صعبة جداً ومعقدة، سواء من حيث اتساع الدوائر الجغرافية، أو صعوبة التواصل مع الناخبين، أو ضعف الإمكانات، أو غياب تقاليد انتخابية منظمة داخل الجالية.

وهذا الواقع يحتاج إلى دراسة معمقة من أجل إعادة إصلاح كيفيات إجراء الانتخابات الخاصة بالجالية مستقبلاً، خصوصاً بعدما أصبح مبدأ حضور الجالية في البرلمان مكرساً دستورياً وقانونياً، وثابتاً في حياة الجمهورية الجزائرية. فتمثيل الجزائريين في الخارج لم يعد مسألة رمزية فقط، بل صار جزءاً من البنية السياسية الوطنية، ويجب أن يترجم إلى تمثيل فعلي وفعال يدافع عن انشغالات هذه الفئة الواسعة من المواطنين. إن الجالية الجزائرية في الخارج تحتاج إلى نواب يعرفون مشاكلها الحقيقية، من الوثائق الإدارية إلى قضايا الاستثمار، ومن التعليم والهوية إلى الحماية الاجتماعية، ومن تسهيل العودة إلى الوطن إلى ربط الكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج بمشاريع التنمية في الجزائر. ولذلك، فإن إصلاح انتخابات الجالية لا يقل أهمية عن إصلاح العملية الانتخابية داخل الوطن.

أمام البرلمان القادم مهمات تشريعية ضخمة. فهو مطالب، إذا توفرت الإرادة السياسية، بالتفكير في إصلاحات جذرية لتحسين أداء النظام السياسي الجزائري، بعد استخلاص النتائج والعبر من تاريخ الممارسة السياسية منذ استقلال الجزائر. فالبلاد في أمس الحاجة إلى نقاش وطني عميق حول طبيعة المؤسسات، ودور البرلمان، ووظيفة الأحزاب، وعلاقة المواطن بالسياسة، ومستقبل المشاركة الشعبية.

كما أن الجزائر بحاجة إلى تكريس التوجه الوطني داخل إطار النظام الجمهوري، وإبعاد خطر الهيمنة الإسلاموية المتطرفة التي زادت من شراستها ضد الجزائر رغم سنوات الإرهاب التي اجتزناها بشق الأنفس، ورغم التضحيات الهائلة التي قدمها الشعب الجزائري من أجل الحفاظ على الجمهورية ووحدة البلاد.

لقد أثبت التاريخ الجزائري أن بناء الدولة الوطنية لم يكن أمراً سهلاً، وأن حماية المسار الجمهوري تحتاج إلى يقظة دائمة، وإلى مؤسسات قوية، وإلى شعب واعٍ بدوره السياسي. ومن هنا، فإن الانتخابات لا ينبغي أن تكون مجرد موعد إداري أو إجراء دوري، بل يجب أن تتحول إلى لحظة وطنية كبرى، يشارك فيها المواطن بقناعة ومسؤولية، لأنه يدرك أن صوته ليس رقماً في نسبة المشاركة، بل جزء من مستقبل الجزائر. إن نتائج تشريعيات 2 جويلية 2026، مهما كانت قراءتها السياسية، تفتح الباب أمام نقاش ضروري حول المشاركة، والتمثيل، وإصلاح النظام الانتخابي، ودور البرلمان في المرحلة المقبلة. فالمهم ليس فقط أن ننظم الانتخابات، بل أن نجعلها ذات معنى، وأن نربط المواطن بمؤسساته، وأن نمنح الحياة السياسية نفساً جديداً قادراً على حماية الدولة الوطنية وتطوير التجربة الديمقراطية الجزائرية.

هل الأحزاب مسؤولة وحدها عن ضعف المشاركة؟

سجلت الانتخابات التشريعية الأخيرة نسبة مشاركة منخفضة، أرجعها البعض إلى فشل الأحزاب السياسية في تجنيد المواطنين ودفعهم إلى صناديق الاقتراع. وطبعاً، تتحمل الأحزاب السياسية جزءاً من الأزمة، غير أن هناك عوامل أخرى كثيرة لا يمكن تجاهلها، وسنحاول التطرق إليها في هذا المقال.

قد تكون هذه المرة من الحالات النادرة التي يتم فيها تحميل الأحزاب السياسية، وبشكل صريح عبر وسائل الإعلام، مسؤولية تدني مستوى المشاركة في التشريعيات، والتي بلغت في حدود 20 في المائة. ومع ذلك، لا يوجد في القانون سقف معين لنسبة المشاركة يؤدي إلى إلغاء الانتخابات أو إعادتها، وبالتالي فإن البرلمان القادم يبقى شرعياً من الناحية القانونية، حتى وإن كانت المشاركة ضعيفة سياسياً وشعبياً.

لكن السؤال الجوهري هو: كيف يمكن تحميل الأحزاب وحدها مسؤولية تدني المشاركة في الانتخابات التشريعية، في حين أن مختلف أنواع الانتخابات في الجزائر تعاني منذ سنوات من ضعف نسب المشاركة؟ إن العزوف الانتخابي ظاهرة أوسع وأعمق من أن تحصر في الأحزاب فقط، رغم أن هذه الأخيرة تتحمل، دون شك، جزءاً مهماً من المسؤولية.

الأحزاب في الجزائر أصبحت اليوم عديمة المقروئية. لم يعد المواطن يفرق بوضوح بين مختلف التيارات السياسية، إن وجدت أصلاً. يجد نفسه أمام عدد كبير من الأحزاب، منها أحزاب إسلامية تدعي كلها المرجعية الدينية، وبعضها قريب من أدبيات حركة الإخوان المسلمين، ومنها أحزاب تقليدية سئم منها المواطن، لأنها تحولت في نظره إلى أجهزة فارغة من المحتوى، وتبنى خطابها إلى ترديد شعارات جوفاء، مع إعلان الولاء للسلطة بين الجملة والأخرى، رغم أنها ليست في حاجة إلى ذلك بهذا الشكل المبالغ فيه.

الأحزاب الإسلامية، من جهتها، فقدت الكثير من جاذبيتها، ولم تعد تستقطب الناخب كما كان يحدث في مراحل سابقة، بعد تجارب سياسية عديدة أضعفت صورتها لدى الرأي العام. والمفارقة أن بعضها يشارك في السلطة أو في مؤسساتها، لكنه خلال الحملات الانتخابية ينتحل صفة المعارضة، في مزايدة غريبة لا يفهم طلاسمها إلا صانعوها والمتحدثون باسمها، وهو خطاب لا يقنع الناخب، بل يدخله في دوامة البحث عن معنى لما يسمعه.

كما أن كثرة الأحزاب وتحول عدد كبير منها إلى مجرد دكاكين انتخابية أفقدها تأثيرها ومصداقيتها أمام المواطن، خاصة مع التدني الواضح في مستوى الخطاب السياسي، الذي لم يعد مقنعاً وأصبح سطحياً في كثير من الأحيان. وهذه معضلة أخرى، لأن أغلب الأحزاب السياسية في الجزائر لا تمتلك مراكز دراسات ولا خلايا بحث في الاقتصاد والسياسة والحياة الاجتماعية، تقدم المادة الفكرية والبرنامجية التي تستعملها القيادات الحزبية في برامجها وخطاباتها وخرجاتها الإعلامية.

لقد تحول كثير مما يقوله زعماء الأحزاب إلى مجرد ردود أفعال على ما تنشره وسائل التواصل الاجتماعي، بدل أن تكون الأحزاب هي التي تنتج الفكرة، وتبادر إلى النقاش، وتصنع البدائل، وتقترح الحلول. وهذا في حد ذاته يكشف أزمة عميقة في بنية العمل الحزبي وفي قدرته على قيادة النقاش العام.

كما أن تأثير الممارسات السابقة لا يزال حاضراً بقوة في الذاكرة السياسية للمواطن، مثل تعيين أقارب بعض المسؤولين الحزبيين في مناصب حساسة، وما حام حول بعضهم من شكوك تتعلق بالاستفادة من الأموال والدعم والرشاوى. كل ذلك أصبح عاملاً منفراً يجعل المواطن يتردد في الانخراط في العملية السياسية، لأنه يرى في بعض الأحزاب امتداداً لممارسات فقد بسببها الثقة في العمل العام.

الحقيقة أن تحليل ظاهرة عزوف الناخبين معقد جداً. فالسلطة أيضاً تتحمل جزءاً من المسؤولية، لأنها لم تقم بما يكفي لإصلاح الفضاء السياسي وإعادة تشكيله وفق توجهات سياسية واضحة تخدم المواطن، وتقدم له مقروئية تساعده على الاختيار والانضمام إلى توجه سياسي بعينه. لقد تراجعت القيمة الاجتماعية للنضال في سبيل تحقيق أهداف وبرامج سياسية، ولم تعد هذه الفكرة تحتل الأولوية في العمل الحزبي، حتى لا نقول إنها أصبحت موضة تجاوزها الزمن. بل وصل الأمر إلى درجة أن الحديث عن الالتزام الوطني صار يثير أحياناً الاستهزاء أو الضحك لدى البعض، وهذا تحول خطير يجب البحث في أسبابه ومعالجته بجدية.

ولنكون منصفين، فإن النظام الديمقراطي أو الممارسة الديمقراطية عبر العالم تغيرت كثيراً، وهذا يؤثر بطبيعة الحال على الممارسة السياسية في الجزائر. فالديمقراطية لم تعد حتى في عقر دارها تمارس كما تم التنظير لها في بدايات تأسيسها، بل أصبحت مع الوقت، في كثير من الدول، أداة في يد شبكات متنوعة ومتشابكة، تحمل مشاريع متناقضة، بعضها ظاهر وبعضها خفي عن الإدراك.

هذه الشبكات، التي تمثل في كثير من الأحيان نقيض الدولة ونقيض الديمقراطية، التفت على الممارسة الديمقراطية وأفسدت أداءها، بل حرفتها لخدمة مصالح فئوية ضيقة.

وقد أوصلت إلى الحكم في عدد من البلدان شخصيات خادمة لمصالح مجموعات مؤثرة، لا علاقة لها بروح الديمقراطية، بل استعملت آلياتها فقط لتحقيق مصالحها.

ولا يمكن أن تكون الممارسة السياسية في الجزائر، وهي تعاني بدورها من تخلف كبير على مستوى التنظيم والخطاب والأداء، خارج مجال هذا التطور العام الذي أصاب الممارسة الديمقراطية في العالم بخلل عميق. ●●●

فالجزائر ليست معزولة عن التحولات التي يعرفها العالم، سواء على مستوى تراجع الثقة في الأحزاب، أو صعود الشعبوية، أو تأثير المال، أو هيمنة وسائل التواصل الاجتماعي على صناعة الرأي العام.

ونحن نحاول فهم مستوى تدني العمل السياسي، الذي أبعد الانخراط الشعبي وترجم نفسه في ضعف نسبة المشاركة، يجب ألا ننسى أن الديمقراطية الغربية نفسها حملت في تاريخها تناقضات خطيرة. فقد وصل هتلر إلى الحكم في ألمانيا عبر آليات انتخابية، ثم تسبب في حرب عالمية أودت بحياة عشرات الملايين من البشر من مختلف الجنسيات والأعراق، وصنعت واحدة من أكبر المآسي في التاريخ البشري المعاصر.

وخطر صعود تيارات فاشية أو متطرفة عبر مسارات ديمقراطية لا يزال قائما إلى اليوم، بل يهدد مستقبل العديد من الدول في العالم، والجزائر ليست بعيدة عن هذه المخاطر. لذلك، فإن النقاش حول الديمقراطية لا يجب أن يكون سطحيا أو رومانسيا، بل يجب أن يكون واقعيا، يأخذ بعين الاعتبار أن صناديق الاقتراع قد تنتج أحيانا قوى تهدد الدولة نفسها إذا لم تكن هناك ثقافة سياسية ومؤسسات قوية ووعي وطني يحمي المسار العام.

الأحزاب السياسية في الجزائر ليست، في معظمها، مؤسسات وطنية تعمل وفق ما هو متعارف عليه في العالم من تنظيم وبحث ودراسات وبرامج واضحة، ولا هي جمعيات خيرية قادرة على تعويض ضعف العمل السياسي بخدمات اجتماعية مباشرة. والمصيبة أنك لا تستطيع بناء نظام ديمقراطي خارج وجود الأحزاب السياسية، لأنها تظل الوسيط الضروري بين المواطن والدولة، وبين المجتمع والمؤسسات.

ومن هنا، فإن الأمر يحتاج إلى دراسة معمقة وإصلاحات حقيقية لواقع الممارسة السياسية في الجزائر. لا يمكن الاستمرار بأحزاب توجد قيادات سابقة لها في السجن بتهم فساد، وهي تواصل النشاط بنفس الاسم، بل وأحيانا بنفس الوجوه أو بشخصيات خرجت من صلب تلك القيادات الفاسدة. هذا الوضع لا يستطيع المواطن الناخب أن يستوعبه بسهولة، بل قد يراه استمرارا للفساد، أو عبثا سياسيا لم يتم إصلاحه. كما أن دخول وسائل التواصل الاجتماعي على الخط خلط جميع أوراق الممارسة السياسية، ليس في الجزائر فقط، بل في مختلف دول العالم. فقد أصبحت تغريدة واحدة، أو مقطع فيديو قصير، قادرة على قلب الموازين، وإسقاط خطاب سياسي كامل، وربما تدمير عمل أحزاب لها وزنها وتاريخها. وهذا العامل الجديد في الساحة السياسية أصبح مؤثرا إلى درجة لا يمكن تجاهلها.

لقد تغيرت قواعد اللعبة السياسية. لم يعد الحزب وحده قادرا على توجيه الناخب كما كان في السابق، ولم يعد الإعلام التقليدي يحتكر صناعة الرأي. المواطن اليوم يتلقى المعلومات من مصادر كثيرة، بعضها مجهول، وبعضها مضلل، وبعضها موجه، وبعضها عابر للحدود. وهذا يفرض على الأحزاب والدولة والمجتمع إعادة التفكير في معنى العمل السياسي في زمن السرعة الرقمية والفوضى الإعلامية. لذلك، فإن تحميل الأحزاب وحدها مسؤولية ضعف المشاركة الانتخابية فيه قدر كبير من التبسيط. نعم، الأحزاب فشلت في التجنيد. نعم، خطابها لم يعد مقنعا. نعم، كثير منها تحول إلى هياكل بلا روح. لكن الأزمة أعمق من ذلك بكثير، لأنها تمس علاقة المواطن بالسياسة، وثقته في المؤسسات، وصورة البرلمان، وطبيعة النخبة، ومستوى الخطاب العام، وطريقة إدارة الفضاء السياسي برمته. إننا أمام تغييرات يعرفها العالم بأسره، ووجب علينا دراستها بعمق ودقة، واستخلاص نتائجها، حتى نستطيع إصلاح الفضاء السياسي بما يخدم مصلحتنا الوطنية، ويضمن ديمومة الدولة الجزائرية. فبدون دولة قوية ومستقرة لا يمكن الحديث عن ديمقراطية، ولا عن أحزاب، ولا عن انتخابات، ولا حتى عن مشاركة أو عزوف عن التصويت. المطلوب اليوم ليس البحث عن شماعة واحدة نعلق عليها ضعف المشاركة، بل فتح نقاش وطني جاد حول أسباب العزوف، وحول إصلاح الأحزاب، وإعادة الاعتبار للعمل السياسي، وبناء خطاب وطني مقنع، يربط المواطن بمؤسساته، ويجعله يشعر أن صوته ليس مجرد رقم في نسبة المشاركة، بل أداة فعلية للمساهمة في مستقبل بلده.

ضعف نسبة المشاركة لا يسقط البرلمان

الأغلبية الصامتة.. الخاسر الأكبر في التشريعيات

لم تكن النتيجة الأهم في تشريعيات 2 جويلية 2026 هي فقط معرفة الأحزاب الفائزة، أو توزيع المقاعد داخل المجلس الشعبي الوطني، بل كانت النتيجة السياسية الأعمق هي انكشاف حقيقة "الأغلبية الصامتة" التي اعتقد البعض أنها فازت بالمقاطعة، بينما هي في الواقع الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات.

مراد سيد

لقد اختارت هذه الأغلبية الغياب، وتركت البرلمان يتشكل بعيدا عنها، ثم ستعود لاحقا لتشتكي من القوانين، ومن المنتخبين، ومن السياسات العمومية، ومن ضعف الأداء السياسي. وهذه هي المفارقة القاسية، من يغيب في لحظة الاختيار لا يستطيع بعد ذلك أن يطلب من النتائج أن تشبهه.

أعلنت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أن نسبة المشاركة الأولية بلغت 20.79 بالمائة داخل الوطن، و10.67 بالمائة في الخارج. وبلغة الأرقام، صوّت داخل الوطن 4,962,433 ناخبا من أصل 23,872,756 ناخبا مسجلا، بينما صوّت في الخارج 91,170 ناخبا فقط من أصل 854,285 ناخبا مسجلا. وهذا يعني أن ما يقارب 19.67 مليون ناخب داخل الوطن وخارجه، لم يشاركوا في اختيار البرلمان القادم.

هذا الرقم ضخم، ولا يمكن التعامل معه كتفصيل انتخابي عابر، لأنه يكشف أزمة عميقة في علاقة المواطن بالسياسة، وبالأحزاب، وبفكرة التمثيل، وبالمؤسسات عموما. غير أن قراءة هذه الأزمة من زاوية واحدة، أي تحميل الأحزاب والسلطة والمسؤولين كامل المسؤولية، تبقى قراءة ناقصة. نعم، الأحزاب مسؤولة. نعم، الخطاب السياسي ضعيف. نعم، كثير من الوجوه لم تعد تقنع. نعم، هناك أزمة ثقة حقيقية. لكن الأغلبية الصامتة نفسها تتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية، لأنها اختارت الصمت في اللحظة الوحيدة التي كان يمكن أن يتحول فيها هذا الصمت إلى قوة سياسية مؤثرة.

الأغلبية الصامتة تحب أن تقدم نفسها وكأنها أكثر وعيا من الجميع، وأكثر غضبا من الجميع، وأكثر فهما لرداءة المشهد. لكنها في النهاية لا تترجم هذا الوعي المفترض إلى فعل سياسي. تنتقد الأحزاب، لكنها لا تبني بديلا. تسخر من البرلمان، لكنها لا تساهم في اختيار نوابه. تهاجم القوائم، لكنها لا تدعم قوائم أفضل. ترفض الوجوه القديمة، لكنها لا تدفع بوجوه جديدة. تشتكي من السياسة، لكنها تترك السياسة لمن يملكون التنظيم والحضور والقدرة على الحشد.

وهنا تكمن الخسارة الكبرى. فالأغلبية الصامتة قوية عدديا، لكنها ضعيفة سياسيا. هي أغلبية في الشارع، لكنها أقلية داخل المؤسسات. تملك الغضب، لكنها لا تملك التنظيم. تملك الشكوى، لكنها لا تملك المشروع. تملك التعليق في وسائل التواصل الاجتماعي، لكنها لا تملك قوة التصويت يوم الاقتراع.

في السياسة، لا قيمة للعدد إذا لم يتحول إلى فعل. عشرون مليون صامت لا يصنعون أغلبية برلمانية. ملايين التعليقات لا تسقط قانونا. آلاف المنشورات الغاضبة لا تمنع نائبا من الفوز. السياسة لا تكافئ من يراقب من بعيد، بل تكافئ من يحضر، وينظم، ويترشح، ويصوت، ويراقب، ويحاسب.

فالبرلمان القادم، مهما كانت نسبة المشاركة، سيشرّع للجميع. سيشرّع لمن صوّت ولمن قاطع. سيصادق على قوانين تمس الضرائب، والأسعار، والعمل، والسكن، والصحة، والتعليم، والاستثمار، والعقوبات، والحريات، والإدارة، والبلديات، وحياة الجالية في الخارج. المواطن الذي لم يصوّت لن يكون خارج أثر هذه القوانين. سيخضع لها كما يخضع لها غيره، لكنه يكون قد غاب عن لحظة اختيار من يناقشها ويصوت عليها.

حين يناقش البرلمان قانون المالية، فإن الأمر لا يتعلق بوثيقة تقنية بعيدة عن الناس، بل يتعلق بالقدرة الشرائية، والضرائب، والرسوم، والدعم، والميزانية المخصصة للصحة والتعليم والسكن والتشغيل.

وحين يناقش قوانين العمل، فإنها تمس العامل والموظف والبطال وصاحب المؤسسة. وحين يناقش قوانين العقار والسكن والاستثمار، فإنها تمس العائلة، والمقاول، والشباب، والطبقة الوسطى، والفئات الهشة.

ومع ذلك، يختار جزء واسع من المواطنين الغياب، ثم يعود بعد ذلك ليشتكي من القوانين، ومن الإدارة، ومن المنتخبين، ومن نوعية النقاش داخل البرلمان. وهذا سلوك سياسي متناقض. لا يمكن أن نترك المؤسسة تتشكل بغير أصواتنا، ثم نطالبها بأن تشبهنا. لا يمكن أن نهجر الصندوق، ثم نغضب من نتائجه. لا يمكن أن نغيب يوم القرار، ثم نحتج على من قرر مكاننا.

صحيح أن الأحزاب السياسية تتحمل مسؤولية كبيرة في ضعف المشاركة. فقد تحولت كثير من الأحزاب إلى هياكل انتخابية موسمية تظهر في الحملات وتختفي بعدها. بعضها فقد القدرة على إنتاج الأفكار والبرامج، وبعضها اكتفى بشعارات عامة لا تقنع أحدا، وبعضها لم يعد يملك خطابا واضحا يميز بين مشروعه ومشروع غيره. المواطن أصبح يجد نفسه أمام أحزاب كثيرة، لكنها في نظره متشابهة في الخطاب، ضعيفة في البرامج، ومحدودة في القدرة على الإقناع.

والأخطر من ذلك أن بعض الأصوات السياسية كانت تستثمر في العدمية بدل أن تبحث عن بدائل التغيير. لا تبني حزبا حقيقيا، ولا تقدم قائمة، ولا تكتب برنامجا، ولا تقنع ناخبا، ولا تخوض معركة انتخابية، لكنها تتقن فقط خطاب الهدم والتشكيك والتيئيس واحتقار كل محاولة للمشاركة.

وهنا يُحسب لقانون الانتخابات أنه وضع حدا لهذا النوع من البزنسة السياسية بالعزوف الانتخابي.

فقد وضع الأحزاب التي اعتادت اتخاذ المقاطعة مهنة سياسية دائمة أمام امتحان واضح: إما المشاركة في الانتخابات، والتنافس على أصوات المواطنين، وتقديم قوائم وبرامج، وإما التراجع التدريجي نحو الهامش والزوال من المشهد السياسي.

فالحزب الذي لا يشارك، ولا يترشح، ولا يقنع، ولا يقبل اختبار الصندوق، لا يمكنه أن يستمر إلى ما لا نهاية في احتكار صفة المعارضة من خارج المؤسسات. المعارضة الحقيقية لا تعيش على الفراغ، بل على التنظيم، والبرنامج، والحضور، والقدرة على مخاطبة الشعب وإقناعه.

لقد نقل قانون الانتخابات النقاش من منطق الشعارات إلى منطق الاختبار العملي. فمن يملك قاعدة شعبية فليظهرها في الصندوق. ومن يملك برنامجا فليعرضه على الناخبين. ومن يملك بديلا فليخض به المنافسة. أما الاكتفاء بالدعوة إلى المقاطعة، ثم الحديث باسم الشعب بعد نهاية الاقتراع، فلم يعد كافيا سياسيا ولا مقنعا شعبيا.

لكن هذا لا يعفي المواطن من مسؤوليته. لم يعد مقبولا أن يقال إن الناخب قاطع فقط لأن الأحزاب لم تقدم قوائم مقبولة. هذا التبرير ناقص ومريح. فقانون الانتخابات يسمح بالترشح خارج الإطار الحزبي، ويفتح المجال أمام القوائم الحرة والمبادرات المستقلة.

فإذا كانت الأحزاب ضعيفة، فأين الأحرار؟ وإذا كانت القوائم غير مقنعة، فأين الكفاءات التي تملأ الفراغ؟ وإذا كان الخطاب الحزبي سطحيا، فأين الجامعيون، وأين النقابيون، وأين الفاعلون المحليون، وأين الشباب الذين يملكون خطابا جديدا؟

الدولة تستطيع أن تفتح المسار القانوني، وأن تنظم الاقتراع، وأن تضع قواعد للترشح، وأن تسمح للأحزاب والأحرار بالمنافسة. لكنها لا تستطيع أن تنتج الوعي السياسي مكان المجتمع، ولا أن تخلق البدائل مكان المواطنين، ولا أن تجبر الكفاءات على الخروج من موقع النقد إلى موقع الفعل.

من يرفض الأحزاب كلها، ثم لا يبني بديلا، يترك الساحة للأحزاب نفسها التي يرفضها. ومن يشتكي من ضعف المرشحين، ثم لا يدعم مرشحين أفضل، يساهم في استمرار الضعف. ومن يلعن البرلمان قبل أن يولد، ثم لا يصوت ولا يترشح ولا يقنع غيره بالمشاركة، لا يمارس السياسة، بل يمارس الانسحاب.

وهنا يجب أن نقولها بوضوح: المقاطعة، عندما لا تكون مرتبطة بمشروع سياسي واضح، ولا بقيادة معلنة، ولا بخطة بديلة بعد يوم الاقتراع، فهي عدمية. لا تؤثر في البرلمان، ولا تمنع صدور القوانين، ولا توقف المؤسسات، ولا تفتح طريقا جديدا للتغيير. كل ما تفعله هو أنها تفرغ الساحة من أصوات كان يمكن أن تؤثر، وتترك المجال لمن يملك التنظيم والحضور والقدرة على الحشد.

أما تحويل المقاطعة إلى شعار دائم، وتقديمها كحل سحري لكل أزمة سياسية، فهو نوع من الهروب من المسؤولية. لأن السياسة لا تعترف بالفراغ. ومن لا يدخل إلى المعركة بالصوت أو بالترشح أو بالتنظيم، يترك مكانه لغيره.

لذلك، فإن المقاطعة التي لا تنتج بديلا ليست موقفا سياسيا ناضجا، بل استثمار في العدمية وتعطيل للوعي المواطناتي.

الأغلبية الصامتة تحتاج اليوم إلى نقد صريح. فقد تعودت على لعب دور الضحية المطلقة، بينما هي في كثير من الأحيان شريك في إنتاج الواقع الذي ترفضه. تصمت يوم الانتخابات، ثم تتكلم بعد ظهور النتائج. تغيب عن الصندوق، ثم تحضر في مواقع التواصل. تترك الآخرين يختارون، ثم تشتكي من اختيارهم. وهذا ليس وعيا سياسيا، بل تناقض يجب التوقف عنده.

لقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي تعطي وهما خطيرا بالقوة. منشور غاضب قد يحصد آلاف الإعجابات. مقطع فيديو ساخر قد ينتشر في ساعات. تعليق حاد قد يجعل صاحبه يشعر أنه غيّر العالم. لكن في النهاية، المقاعد لا توزع حسب الإعجابات، والقوانين لا تسقط بالتعليقات، والبرلمان لا يتشكل من الذين كتبوا أكثر، بل من الذين صوت لهم الناس فعلا.

إن البرلمان القادم، رغم ضعف نسبة المشاركة، يملك شرعية قانونية ما دام الاقتراع جرى وفق الإطار المنظم له، ولم يرتبط قانونا بعتبة مشاركة دنيا لإلغائه. لكن الشرعية السياسية تحتاج إلى ما هو أكثر من القانون. تحتاج إلى أداء، وإلى جدية، وإلى رقابة، وإلى قوانين يشعر المواطن بأنها تمس حياته فعلا وتحسنها.

ولهذا فإن المسؤولية الآن مضاعفة. النواب القادمون لا يمثلون فقط من صوت لهم، بل سيشرعون أيضا لمن لم يصوت لهم. وعليهم أن يدركوا أن البرلمان الذي يولد في ظل عزوف واسع لا يملك ترف الخطاب الفارغ. عليه أن يثبت، بالقوانين والمساءلة والعمل الميداني، أن صوته داخل المؤسسة يمكن أن يغير شيئا في حياة المواطن.

لكن المواطن أيضا مطالب بأن يخرج من دور المتفرج. لم يعد يكفي أن نقول إن الأحزاب فشلت، أو إن القوائم ضعيفة، أو إن الخطاب رديء، أو إن الوجوه لا تقنع. كل هذا قد يكون صحيحا جزئيا، لكنه لا يكفي لبناء المستقبل. من يريد برلمانا أفضل عليه أن يشارك في صناعته. من يريد وجوها جديدة عليه أن يدعم ظهورها. من يريد برامج حقيقية عليه أن يساهم في كتابتها ومناقشتها ونشرها. ومن يريد إسقاط الرداءة عليه أن يواجهها بالصندوق لا بالصمت فقط.

العزوف الانتخابي لا يعاقب الأحزاب وحدها، بل يعاقب المواطن أيضا. لأنه يترك القوانين تكتب بغير صوته، والميزانيات تناقش بغير ضغطه، والسياسات تمر بغير رقابته. وقد يكتشف بعد سنوات أن موقفه الصامت لم يغير شيئا، بل ساعد فقط على استمرار ما كان يرفضه.

الأغلبية الصامتة إذن لم تفز. لقد خسرت. خسرت لحظة التأثير، وخسرت القدرة على التمثيل، وخسرت فرصة فرض وجوه جديدة أو برامج مختلفة. تركت البرلمان يتشكل بمن حضر، ثم ستعيش تحت قوانين مؤسسة لم تشارك في صناعتها. وهذه هي الحقيقة التي يجب أن تقال دون مجاملة: السياسة لا تكافئ الغائبين.

لقد جاءت تشريعيات 2 جويلية لتطرح سؤالا أكبر من نتائج المقاعد، هل نريد مواطنا فاعلا أم مواطنا غاضبا فقط؟ هل نريد أحزابا تنتج برامج أم دكاكين انتخابية؟ هل نريد معارضة تقدم البديل أم خطابا يستثمر في العدمية؟ وهل نريد دولة مؤسسات يشارك فيها المواطن، أم دولة يتركها المواطنون ثم يشتكون من قراراتها؟

الدول لا تبنى بالصمت، ولا تصلح البرلمانات بالغياب، ولا تتغير القوانين بمن يرفض أن يضع ورقة في الصندوق. من لا يصوت لا يختفي من أثر القانون، بل يختفي فقط من لحظة صناعة القانون.

تشريعيات 2 جويلية..

نسبة المشاركة الأولية بلغت 20.79 بالمائة داخل الوطن و10.67 بالمائة في الخارج

أكثر من 4.9 ملايين ناخب أدلوا بأصواتهم داخل الوطن و91 ألفا بالخارج

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بالنيابة، كريم خلفان، أن نسبة المشاركة الوطنية الأولية في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 2 جويلية 2026 بلغت 20.79 بالمائة داخل الوطن، عبر 69 ولاية، فيما بلغت نسبة المشاركة في الخارج 10.67 بالمائة، وذلك عقب اختتام عملية التصويت.

وأوضح خلفان، في آخر حصيلة أعلنتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أن عدد المصوتين داخل الوطن بلغ 4.962.433 ناخبا، من أصل 23.872.756 ناخبا مسجلا في القوائم الانتخابية. أما بالنسبة للجالية الوطنية المقيمة بالخارج، فقد بلغ عدد المصوتين 91.170 ناخبا، من أصل 854.285 ناخبا مسجلا خارج الوطن، بنسبة مشاركة أولية قدرت بـ10.67 بالمائة.

وتأتي هذه الأرقام في انتظار الإعلان عن النتائج الرسمية النهائية للانتخابات التشريعية، التي ستحدد الخريطة السياسية الجديدة داخل المجلس الشعبي الوطني، بعد انتهاء عملية التصويت وفرز الأصوات عبر مختلف المراكز الانتخابية داخل الوطن وخارجه.

وتعد نسبة المشاركة من أبرز المؤشرات السياسية التي رافقت هذا الموعد الانتخابي، بالنظر إلى استمرار النقاش حول العزوف الانتخابي ودور الأحزاب السياسية في تعبئة المواطنين للمشاركة في اختيار ممثليهم داخل المؤسسة التشريعية.

واج

قطب الرحمانية بسيدي عبد الله..

10507 سكن جاهزة للتسليم بعد سنوات من الانتظار

مشروع حضري متكامل يضم مرافق تعليمية وصحية وتجارية ورياضية وفضاءات خضراء

تستعد وكالة "عدل" للشروع في تسليم 10507 سكن بالقطب السكني الجديد بالرحمانية، الواقع على مستوى المدينة الجديدة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة، بعد شروعها في توجيه الدعوات للمكتتبين المعنيين بهذا الموقع السكني، المدرج ضمن صيغة البيع بالإيجار "عدل 2".

اسمهان بربر

ويتربع القطب السكني الجديد على مساحة تقدر بـ119.5 هكتار، ويضم 261 عمارة موزعة بين بنايات من طابق أرضي زائد 9 طوابق، وأخرى من طابق أرضي زائد 15 طابقا، موزعة على أربعة أحياء بطاقة 2500 مسكن لكل حي، إضافة إلى حي خامس يضم 507 مساكن.

وكان رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون قد أعطى إشارة انطلاق أشغال إنجاز هذا القطب يوم 5 جويلية 2023، تزامنا مع إحياء الذكرى المزدوجة لعيدي الاستقلال والشباب، في إطار البرنامج الوطني الرامي إلى إنجاز أقطاب حضرية متكاملة وتخفيف الضغط عن المدن الكبرى.

وحسب البطاقة التقنية للمشروع، يضم قطب الرحمانية 528 محلا مدمجا بالعمارات، إلى جانب 10 مرافق عمومية مجهزة، تشمل أربع ابتدائيات، ومتوسطتين، وثانويتين، وعيادة متعددة الخدمات، ومقرا للأمن الحضري، وثلاثة مراكز تجارية.

كما تم تخصيص أكثر من 14 هكتارا للفضاءات الخضراء والترفيه والرياضة، في إطار تهيئة محيط عمراني متكامل يرافق السكنات ويستجيب لمتطلبات الحياة اليومية للسكان.

وتضم العيادة متعددة الخدمات قاعة للأشعة، ومخبر تحاليل، ومصلحة للاستعجالات، وقاعة إنعاش، وقاعات للفحوصات والعلاج وطب الأسنان، وقاعة للملاحظات، بما يسمح بتوفير خدمات صحية قريبة لفائدة سكان القطب.

وفي الجانب الترفيهي والرياضي، تم تهيئة سبع ساحات جوارية موزعة عبر الأحياء الخمسة، وخمسة ملاعب جوارية، ومرفق للتزلج، وثلاثة ميادين للكرة الحديدية، إضافة إلى فضاءات ألعاب تضم طاولات للشطرنج وتنس الطاولة.

ويتميز المشروع، من الناحية العمرانية، بواجهات مستوحاة من الزليج الجزائري، إلى جانب مجسمات فنية منجزة من طرف فنيين وحرفيين جزائريين، بعضها مستوحى من رموز الثورة الجزائرية، بما يمنح الموقع طابعا بصريا خاصا.

أما من حيث البنية التحتية، فيضم القطب طرقا مهيكلة بطول 11.62 كيلومترا، ومحورين دائريين لتنظيم حركة المرور وتسهيل الربط بين مختلف الأحياء والمرافق.

كما يشمل المشروع 7.78 كيلومترات من قنوات التزود بالمياه الصالحة للشرب، و11.58 كيلومترا من شبكات الصرف الصحي، و15.85 كيلومترا من شبكات تصريف مياه الأمطار، إضافة إلى 8.8 كيلومترات من شبكة الغاز.

وتمتد الشبكة الكهربائية على طول 58.45 كيلومترا، مدعمة بـ990 وحدة إنارة عمومية، إلى جانب شبكة ألياف بصرية بطول 7.2 كيلومترات، موجهة لتوفير خدمات رقمية للسكان.

وزودت الفضاءات العمومية بأثاث حضري، ولوحات توجيهية، وتساعات عمومية، إضافة إلى 8 مواقف حافلات ذكية مجهزة بلوحات إعلانية رقمية ومنافذ لشحن الهواتف النقالة، في إطار إدماج الحلول الذكية في تسيير الفضاءات الحضرية.

واعتمد قطاع السكن، وفق المعطيات التقنية للمشروع، على مواد بناء جزائرية بنسبة 100 بالمائة، بعد إنجاز دراسات تقنية وجيوتقنية من طرف مكاتب دراسات جزائرية، بمشاركة مهندسين ومهندسين معماريين وتقنيين.

وكانت آجال الإنجاز الأولية للمشروع محددة بـ24 شهرا، غير أن تسليم السكنات يأتي بعد فترة انتظار أطول، في وقت تؤكد المعطيات الميدانية أن الموقع بلغ مرحلة الجاهزية للتسليم بعد استكمال السكنات والمرافق والشبكات الأساسية.

ويأتي تسليم قطب الرحمانية في سياق متابعة السلطات العليا لملف السكن، حيث شدد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في عدة مناسبات على ضرورة إنجاز أقطاب حضرية متكاملة، لا تقتصر على العمارات السكنية فقط، بل تشمل المدارس والمرافق الصحية والتجارية والرياضية وشبكات النقل والخدمات.

ويمثل هذا القطب السكني أحد أهم المشاريع السكنية بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله، بالنظر إلى حجمة وعدد السكنات المبرمجة فيه، إضافة إلى المرافق المرافقة له، والتي تهدف إلى توفير إطار معيشي متكامل لفائدة السكان.

ومن المنتظر أن يساهم دخول 10507 سكن حيز الاستغلال في تعزيز العرض السكني بالعاصمة، وتخفيف الضغط عن عدد من المناطق الحضرية، إضافة إلى دعم مسار أستكمال المدينة الجديدة سيدي عبد الله كقطب عمراني حديث.

كما يرتقب أن يوفر المشروع، بعد استلامه، فضاءً حضرياً متكاملاً يضم السكن والخدمات والمرافق العمومية والتجارية والرياضية، بما يجعله من بين النماذج الجديدة في إنجاز الأحياء السكنية المجهزة بالمرافق الضرورية.

ويأتي تسليم سكنات الرحمانية بعد انتظار طويل من طرف المكتتبين، الذين شرعت وكالة "عدل" في استدعائهم لاستكمال الإجراءات المرتبطة بالاستلام، في انتظار الانطلاق الفعلي في عملية تسليم المفاتيح خلال الفترة المقبلة.

الذكرى الـ64 للاستقلال:

وضع حيز الخدمة وإطلاق مشاريع طرقات بعدة ولايات

سيتم، بمناسبة إحياء الذكرى الرابعة والستين لعيد الاستقلال، استلام ووضع حيز الخدمة عدد من مشاريع تطوير وصيانة شبكة الطرق وإنجاز المنشآت الفنية عبر عدة ولايات من الوطن، إلى جانب إعطاء إشارة انطلاق مشاريع جديدة، حسبما أفادت به وزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية في بيان لها. وتندرج هذه المشاريع في إطار مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني الرامي إلى تعزيز البنية التحتية، وتحسين ظروف النقل والتنقل، ورفع مستوى السلامة المرورية، بما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر مختلف مناطق البلاد. وفي هذا الإطار، ستعرف ولاية سيدي بلعباس إعطاء إشارة انطلاق مشروع أزدواجية الطريق الوطني رقم 13، الرابط بين اللوزة وتلاغ، على مسافة 13 كيلومترا، إلى جانب مشروع الطريق الاجتنابي لتيغاليمات، وهو ما من شأنه تعزيز انسيابية حركة المرور ودعم التنمية المحلية بالمنطقة. كما ستشهد ولاية بومرداس وضع حيز الخدمة مشروع ازدواجية الطريق الوطني رقم 29، الرابط بين خميس الخشنة ومفتاح، مرفقا بمنشأة فنية، في خطوة تهدف إلى تحسين حركة التنقل على هذا المحور الحيوي وتخفيف الضغط المروري. وبولاية برج بوعريريج، سيدخل حيز الخدمة مشروع الطريق الاجتنابي لبلدية المهير، كطريق مزدوج مرفق بمنشأة فنية، بما يسمح بتحسين الربط المروري وتسهيل حركة المركبات خارج النسيج العمراني. أما بولاية بسكرة، فسيتم وضع حيز الخدمة مشروع إعادة تأهيل مقطع من الطريق الوطني رقم 87 على مستوى بلدية جمورة، بما يساهم في تحسين ظروف السير ورفع مستوى السلامة على هذا المحور. وفي ولاية بجاية، سيتم تدشين منشأة فنية على مستوى الطريق الولائي رقم 06 بمنطقة تاسكريوت، عند النقطة الكيلومترية 1+600، بطول 50 مترا، وهي منشأة مشيدة على أساسات سطحية ومزودة بعوارض خرسانية مسبقة الإجهاد. كما ستشهد ولاية تمنراست دخول حيز الخدمة مشروع إعادة تأهيل الطريق الوطني رقم 55، الرابط بين تمنراست وجانت، على مسافة 15 كيلومترا، في إطار تحسين شبكة الطرق بالمناطق الجنوبية وتعزيز الربط بين الولايات. وبولاية مسعد، سيتم وضع حيز الخدمة مشروع إعادة تأهيل الطريق الرابط بين مقر بلدية أم العظام ومنطقة الحطيبة، إلى غاية الحدود الإدارية لولاية الوادي، على مسافة 55 كيلومترا، وفق ما أوردته وزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية. أما بولاية برج باجي مختار، فسيتم تدشين الطريق الولائي رقم 05 على مسافة 7 كيلومترات، إلى جانب وضع حيز الخدمة 15 كيلومترا من الطريق الولائي رقم 03 في اتجاه ولاية تمنراست. وستعرف ولاية أم البواقي، هي الأخرى، وضع حيز الخدمة مشروع تدعيم الطريق الوطني رقم 100، الرابط بين مدينتي عين مليلة وعين كرشة، على مسافة 12 كيلومترا، بما يعزز ظروف التنقل ويدعم حركة المرور بين المنطقتين. وتؤكد هذه المشاريع، حسب الوزارة، مواصلة الجهود الرامية إلى تحديث شبكة الطرق الوطنية والولائية، وتحسين جودة المنشآت القاعدية، بما يسمح بتسهيل حركة المواطنين والبضائع، وتقليص الاختناقات، ودعم النشاط الاقتصادي عبر مختلف ربوع الوطن. كما تعكس هذه العمليات أهمية الاستثمار في البنية التحتية الطرقية باعتبارها رافعة أساسية للتنمية، خاصة في المناطق الداخلية والجنوبية، حيث تمثل الطرقات عاملا محوريا في فك العزلة، وتحسين الخدمات، وربط التجمعات السكانية بالمراكز الاقتصادية والإدارية.

مختصرات

البويرة:

انقلاب شاحنة بالطريق السيار شرق ـ غرب

شهد الطريق السيار شرق ـ غرب، في شطره الرابط باتجاه الجزائر العاصمة، حادث مرور تمثل في انقلاب شاحنة بالطريق السيار أ1، بعد محطة بشلول بولاية البويرة. وحسب المعطيات الأولية، تدخلت الوحدات المختصة في الميدان، حيث تنقلت إلى مكان الحادث من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة، وتأمين حركة المرور على مستوى هذا المحور الحيوي. ولم تعرف إلى حد الآن الحصيلة النهائية للحادث، فيما ينتظر أن تكشف المصالح المعنية لاحقا عن تفاصيل إضافية بخصوص الخسائر المحتملة وظروف وقوع الحادث.

بشار:

إصابة شخص في حادث مرور بالطريق الوطني رقم 50

سجل حادث مرور جسماني، بالطريق الوطني رقم 50 في شطره الرابط بين ولايتي بشار وبني عباس، على مستوى بلدية مشرع هواري بومدين. وأسفر الحادث، حسب المعطيات الأولية، عن إصابة شخص واحد بجروح، فيما تدخلت الوحدات المختصة المتواجدة بالميدان لاتخاذ الإجراءات اللازمة وتأمين مكان الحادث. ولم تكشف إلى حد الآن تفاصيل إضافية حول أسباب الحادث أو طبيعة الإصابة المسجلة.

ورقلة:

الحماية المدنية تتدخل لإخماد حريق داخل مخزن بحاسي مسعود

تدخلت مصالح الحماية المدنية، اليوم، من أجل إخماد حريق اندلع داخل مخزن مخصص للإطعام والتجهيز والتوصيل "كاترينغ"، ببلدية دائرة حاسي مسعود في ولاية ورقلة. وحسب بيان للحماية المدنية، فقد تم تسجيل التدخل على الساعة 12 و54 دقيقة، حيث سخرت المصالح المعنية إمكانيات ميدانية هامة للتحكم في الحريق ومنع انتشاره. وشملت الوسائل المسخرة شاحنتي إطفاء، وشاحنة خاصة بإخماد حرائق المحروقات، وشاحنة مزودة بسلم ميكانيكي، إضافة إلى سيارة إسعاف. وأكدت الحماية المدنية أن عملية التدخل لا تزال جارية، في انتظار الكشف عن الحصيلة النهائية للحريق وأسبابه المحتملة.

تسريب أجوبة البكالوريا بالشلف..

5 سنوات حبساً نافذاً لمتهمين اثنين

أدانت محكمة الشلف، اليوم الخميس، متهمين اثنين في قضية تتعلق بتسريب أجوبة امتحانات شهادة البكالوريا باستعمال وسائل التواصل عن بعد، بعقوبة خمس سنوات حبساً نافذاً لكل واحد منهما، مع غرامة مالية قدرها 500 ألف دينار جزائري.

وحسب ما أفادت به نيابة الجمهورية لدى محكمة الشلف، فإن الوقائع تعود إلى يوم الثلاثاء، في حدود الساعة الخامسة مساءً، عندما تم ضبط أحد المعنيين، ويتعلق الأمر بالمدعو "ح.ع.أ"، بحوزته جهاز بلوتوث كان مثبتاً بشريط لاصق على مستوى الصدر.

كما كان المعني مزوداً بسماعة أذن مثبتة بأذنه، أثناء اجتيازه امتحان مادة اللغة الفرنسية ضمن امتحانات شهادة البكالوريا، حيث كان يتلقى الأجوبة عن بعد من طرف المتهم الثاني، المدعو "ع.أ"، باستعمال وسائل الاتصال الحديثة.

وبعد تقديم المعنيين أمام نيابة الجمهورية لدى محكمة الشلف، اليوم الخميس، تمت متابعتهما وفق إجراءات المثول الفوري، بالنظر إلى طبيعة الوقائع المرتبطة بسير امتحانات رسمية، وما تشكله من مساس بمبدأ تكافؤ الفرص ومصداقية الامتحانات الوطنية.

وتوبع المتهم "ع.أ" بجنحة القيام، أثناء الامتحانات، بتسريب أجوبة امتحانات التعليم الثانوي باستعمال وسائل التواصل عن بعد، فيما توبع المتهم "ح.ع.أ" بجنحة المشاركة في تسريب أجوبة امتحانات التعليم الثانوي باستعمال وسائل الاتصال عن بعد.

وتندرج هذه الأفعال ضمن الجرائم المنصوص والمعاقب عليها بموجب المواد 253 مكرر 6 و253 مكرر 7 و42 من قانون العقوبات، والمتعلقة بحماية نزاهة الامتحانات والمسابقات الرسمية من محاولات الغش والتسريب باستعمال الوسائل الإلكترونية.

وبعد المحاكمة، قضت المحكمة بإدانة كلا المتهمين بخمس سنوات حبساً نافذاً، وغرامة مالية نافذة قدرها 500 ألف دينار جزائري، مع الأمر بإيداعهما من الجلسة، ومصادرة المحجوزات المستعملة في ارتكاب الوقائع.

وتأتي هذه القضية في سياق الإجراءات الصارمة التي تتخذها السلطات القضائية والتربوية للتصدي لمحاولات الغش وتسريب الأجوبة خلال الامتحانات الرسمية، خاصة مع تطور استعمال الوسائل الإلكترونية وأجهزة الاتصال المصغرة في مثل هذه الممارسات.

المؤشر
elmuashir.dz
■ الأحد 05 جويلية 2026 ■ العدد 90 ■ السنة الثانية
Economie@elmuashir.dz

مشروع طاقوي إفريقي استراتيجي يربط نيجيريا بالنيجر والجزائر

إطلاق أشغال الشطر الجزائري من أنبوب الغاز العابر للصحراء بأدرار

اتم، بمنطقة أولف بولاية أدرار، الإطلاق الرسمي لأشغال إنجاز الشطر الجزائري من مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء، وذلك تحت إشراف وزير الدولة، وزير المحروقات، محمد عرقاب، وبحضور وزير الدولة للموارد البترولية المكلف بالغازفي جمهورية نيجيريا الاتحادية، إكبيريكبي إكبو، ووزير البترول لجمهورية النيجر، حمادو تيني.

القسم الاقتصادي/الوكالات

ويأتي إطلاق هذا المشروع الطاقوي الإفريقي الاستراتيجي تجسيداً لمخرجات الاجتماع الوزاري الخامس للجنة التوجيهية لمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء، الذي انعقد أمس الأربعاء بالجزائر العاصمة، وتأكيداً على الانتقال من مرحلة الدراسات والتنسيق إلى المراحل العملية والتنفيذية.

ويعد مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء، الرابط بين نيجيريا والنيجر والجزائر على مسافة تتجاوز 4 آلاف كيلومتر، أحد أكبر المشاريع الطاقوية الاستراتيجية في القارة الإفريقية، بالنظر إلى أبعاده الاقتصادية والجيوطاقوية، ودوره المنتظر في تعزيز التعاون بين الدول الثلاث في مجال الطاقة.

ويجسد المشروع إرادة الجزائر ونيجيريا والنيجر في بناء شراكة طاقوية إفريقية قوية، قادرة على دعم الأمن الطاقوي، وتشجيع التنمية الاقتصادية المستدامة، وفتح ممر جديد لتصدير الغاز الطبيعي الإفريقي نحو الأسواق الدولية، لا سيما السوق الأوروبية.

وحضر مراسم انطلاق الأشغال الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك، نور الدين داودي، إلى جانب مسؤولي الشركة الوطنية النيجيرية للبترول والشركة الوطنية النيجرية للبترول، فضلاً عن عدد من الإطارات والخبراء من الدول الثلاث، وفق ما أفاد به بيان لوزارة المحروقات.

ويمثل الشطر الجزائري من المشروع حلقة أساسية في مسار أنبوب الغاز العابر للصحراء، حيث يرتبط المسار بالبنية التحتية الطاقوية الجزائرية، خاصة شبكة نقل الغاز ومركز حاسي الرمل، بما يسمح بإدماج المشروع ضمن منظومة النقل والتصدير الوطنية.

ومن شأن هذا المشروع أن يعزز مكانة الجزائر كممر طاقوي إقليمي ودولي، بالنظر إلى خبرتها الطويلة في نقل وتصدير الغاز الطبيعي، وامتلاكها بنية تحتية متطورة تشمل خطوط أنابيب ومنشآت معالجة وتسييل وتصدير نحو مختلف الأسواق.

كما يكتسي المشروع أهمية خاصة بالنسبة لنيجيريا والنيجر، باعتباره ممراً استراتيجياً لتثمين الموارد الغازية الإفريقية، وتحويلها إلى رافعة للتنمية، وتوفير فرص اقتصادية جديدة، وتعزيز التكامل بين بلدان القارة في مجال الطاقة.

وكان الاجتماع الوزاري الخامس للجنة التوجيهية لمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء قد اختتم بالمصادقة على التقرير النهائي لدراسة الجدوى المحينة الخاصة بالمشروع، وهو ما فتح الطريق أمام الانطلاق الفعلي في تنفيذ الأشغال على مستوى الشطر الجزائري.

ويهدف المشروع إلى نقل الغاز الطبيعي من نيجيريا إلى الجزائر، مروراً بالنيجر، ثم تصديره نحو أوروبا والأسواق الدولية الأخرى، عبر البنية التحتية الجزائرية القائمة، بما يجعل منه مشروعاً استراتيجياً ذا بعد إفريقي ودولي في آن واحد.

ويأتي إطلاق الأشغال في ظرف دولي يتميز بتزايد الحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة، وتعزيز أمن الإمدادات، خاصة بالنسبة للأسواق الأوروبية، التي تبحث منذ سنوات عن مسارات جديدة ومستقرة للحصول على الغاز الطبيعي.

كما يعكس هذا المشروع توجه الجزائر نحو تعزيز دورها في معادلة الطاقة العالمية، ليس فقط كمنتج ومصدر للغاز، بل أيضا كمنصة عبور وتكامل طاقوي بين إفريقيا وأوروبا، مستفيدة من موقعها الجغرافي وخبرتها التقنية ومكانتها في سوق الغاز.

ويؤكد الشروع في إنجاز الشطر الجزائري من أنبوب الغاز العابر للصحراء أن المشروع دخل مرحلة جديدة، بعد سنوات من التنسيق بين الجزائر ونيجيريا والنيجر، بما يمنحه زخماً عملياً ويعزز آمال تجسيده كممر طاقوي استراتيجي في القارة الإفريقية.

ويرى متابعون أن نجاح هذا المشروع سيشكل مكسباً مهماً للدول الثلاث، سواء من حيث العائدات الاقتصادية، أو من حيث تعزيز التعاون جنوب-جنوب، أو من حيث تأكيد قدرة إفريقيا على إنجاز مشاريع كبرى بأبعاد قارية ودولية.

وبذلك، يتحول أنبوب الغاز العابر للصحراء من مجرد مشروع مطروح منذ سنوات إلى ورشة فعلية على الأرض، تعكس طموح الجزائر وشركائها في بناء مستقبل طاقوي إفريقي أكثر اندماجا وتأثيرا في الأسواق الدولية.

الفاو:

أسعار الغذاء العالمية تتراجع بـ0.3 بالمائة خلال جوان

تراجع مؤشر أسعار الغذاء العالمي بشكل طفيف خلال شهر جوان الماضي، رغم بقائه أعلى من مستواه المسجل قبل عام، حسب ما أعلنته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الفاو" في تقريرها الشهري.

وأوضحت المنظمة أن مؤشر أسعار الغذاء، الذي يقيس التغيرات الشهرية في أسعار سلة من السلع الغذائية المتداولة عالميا، بلغ 130.3 نقطة خلال شهر جوان 2026، منخفضا بنسبة 0.3 بالمائة مقارنة بشهر ماي، فيما بقي أعلى بنسبة 2.2 بالمائة مقارنة بمستواه في الفترة نفسها من العام الماضي.

وأرجعت "الفاو" هذا التراجع الطفيف إلى انخفاض أسعار الحبوب والسكر ومنتجات الألبان، وهو ما عوض الارتفاع المسجل في أسعار الزيوت النباتية واللحوم.

وسجل مؤشر أسعار الحبوب لدى المنظمة تراجعا بنسبة 3.5 بالمائة على أساس شهري، مدفوعا بانخفاض الأسعار العالمية للقمح والذرة، نتيجة تحسن آفاق الإمدادات في عدد من مناطق الإنتاج الرئيسية، لا سيما في منطقة البحر الأسود وأمريكا الجنوبية.

في المقابل، ارتفع مؤشر أسعار الزيوت النباتية بنسبة 3.8 بالمائة مقارنة بشهر ماي، مدعوما بارتفاع أسعار زيت النخيل وزيت بذور اللفت، في ظل استمرار الطلب على الزيوت النباتية وتغيرات مرتبطة بأسواق الوقود الحيوي.

كما ارتفع مؤشر أسعار اللحوم بنسبة 0.5 بالمائة، ليبلغ مستوى قياسيا جديدا، مدفوعا أساسا بارتفاع أسعار لحوم الدواجن، بينما سجلت أسعار لحوم الأبقار والخنازير تراجعا نسبيا.

من جهة أخرى، تراجع مؤشر أسعار منتجات الألبان بنسبة 1.5 بالمائة مقارنة بالشهر السابق، نتيجة انخفاض أسعار مسحوق الحليب منزوع الدسم وكامل الدسم والزبدة، إلى جانب استمرار تراجع أسعار الجبن عالميا. وسجل مؤشر أسعار السكر أكبر انخفاض شهري بين المجموعات الغذائية، بعدما تراجع بنسبة 5.7 بالمائة، متأثرا بانخفاض أسعار الإيثانول في البرازيل وتراجع قيمة الريال البرازيلي، ما عزز آفاق التصدير وضغط على الأسعار العالمية.

ورغم التراجع الشهري، يبقى مؤشر أسعار الغذاء العالمي تحت مراقبة الأسواق، في ظل استمرار المخاوف المرتبطة بالتقلبات المناخية، خاصة احتمال تأثير ظاهرة "إل نينيو" على إنتاج الحبوب والسكر في بعض الدول المنتجة.

وبالموازاة مع ذلك، أبقت "الفاو" تقديراتها لإنتاج الحبوب العالمي خلال عام 2026 عند 2.983 مليار طن، دون تغيير يُذكر عن توقعاتها السابقة، في انتظار تطورات الحصاد والإمدادات خلال الأشهر المقبلة.

خلال عشر سنوات

العراق يستهدف رفع الإيرادات غير النفطية إلى 45 بالمائة

أكد مظهر محمد صالح، المستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي، أن إجمالي الدين العام للعراق لا يزال ضمن المستويات التي يمكن إدارتها وفق المعايير الدولية، مشيرا إلى أن الحكومة تتبنى خطة لرفع مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى نحو 45 بالمائة من إجمالي الإيرادات العامة خلال السنوات العشر المقبلة.

وقال صالح، في تصريحات نقلتها وسائل إعلام عراقية عن الوكالة الرسمية، إن تقييم مستويات الدين العام لا يعتمد على نسبة الدين إلى الإيرادات العامة وحدها، بل يجب أن يُقرأ ضمن مجموعة أوسع من المؤشرات، من بينها نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكلفة خدمة الدين، وقدرة الدولة على توليد الإيرادات واستدامتها.

وأوضح أن الجزء الأكبر من الدين العراقي هو دين داخلي، في حين تراجع الدين الخارجي خلال السنوات الأخيرة، لافتا إلى أن التحدي الحقيقي يرتبط باستمرار اعتماد المالية العامة بشكل كبير على عائدات النفط، وهو ما يجعل الموازنة أكثر عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.

وأشار إلى أن قيمة الدين الخارجي المستحق حتى عام 2028 لا تتجاوز نحو 9 مليارات دولار، بينما يمثل إجمالي الدين العام، بعد إضافة الدين الداخلي، نحو 36 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة لا تزال، بحسبه، ضمن الحدود التي يمكن إدارتها مقارنة بالمعايير الدولية التي تتحدث عن مستويات تتجاوز 60 بالمائة.

وأضاف أن هذه النسبة قد تنخفض أكثر في حال استكمال تسوية الالتزامات العالقة ضمن اتفاقية نادي باريس لعام 2004، والتي تشمل مستحقات تعود إلى نحو ثماني دول، من بينها دول خليجية، متوقعا أن يؤدي حسمها إلى شطب ما لا يقل عن 80 بالمائة من تلك الالتزامات، وفقا لشروط الاتفاقية.

ولفت صالح إلى أن الدين الداخلي تجاوز 100 تريليون دينار، أي ما يعادل نحو 80 مليار دولار، مؤكدا أن تأثيره على الاستقلال المالي للعراق يبقى محدودا ما دام الدين الخارجي ضمن مستويات يمكن إدارتها.

وفي المقابل، حذر من أن استمرار العجز المالي والاعتماد على الاقتراض، ولا سيما في حال انخفاض أسعار النفط، قد يقلص مرونة السياسة المالية ويزيد الحاجة إلى إجراءات إصلاحية وتمويلية.

وأشار المستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي إلى أن صندوق النقد الدولي يرى أن التحدي الأساسي أمام العراق لا يتمثل فقط في حجم الدين، بل في احتواء العجز المالي وتنويع مصادر الإيرادات العامة.

وأوضح أن الحكومة تستهدف رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية تدريجيا من أقل من 10 بالمائة حاليا إلى نحو 45 بالمائة من إجمالي الإيرادات العامة خلال عشر سنوات، عبر تحسين الإيرادات الضريبية والجمركية، وأتمتة الأنظمة المالية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتنشيط القطاع الخاص والاستثمار، إلى جانب إصلاح القطاع المصرفي.

وأكد صالح أن هذه الإجراءات تحتاج إلى وقت حتى تنعكس بشكل كامل على الواقع المالي، لكنها تمثل، بحسبه، المسار الأكثر استدامة لمعالجة مشكلة السيولة، وتقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز قدرة الاقتصاد العراقي على مواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

خلال الثلاثي الأول من 2026 مدعومة بالتأمين على السيارات

سوق التأمينات شبه مستقرة في حدود 57.3 مليار دج

القسم الاقتصادي/الوكالات

حققت السوق الوطنية للتأمينات، خلال الثلاثي الأول من سنة 2026، رقم أعمال بلغ 57.3 مليار دج، وهو رقم شبه مستقر مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2025، بزيادة قدرها 0.2 في المائة، رغم الأداء القوي للتأمين على السيارات والتأمين التكافلي وأنشطة إعادة التأمين الدولي، حسب مذكرة ظرفية للمجلس الوطني للتأمينات.

وتظل شركات التأمين على الأضرار المحرك الرئيسي للقطاع، بحصة 80.2 في المائة من إجمالي الإنتاج، مع تسجيل تراجع نسبته 1.4 في المائة، لنحو 2.5 مليون عقد مكتتب.

من جهته، حقق التأمين على الأشخاص رقم أعمال بلغ 6.4 مليارات دج، أي بتراجع نسبته 4.5 في المائة، في حين واصل نشاط التأمين التكافلي نموه بإسهامات قيمتها 358.3 مليون دج، أي بزيادة تقارب 53 في المائة.

وقد سجلت القبولات الدولية لإعادة التأمين نمواً بنسبة 26.1 في المائة، ليرتفع رقم أعمالها إلى 4.6 مليارات دج.

وفي قطاع التأمين على الأضرار، انخفض رقم الأعمال بنسبة 1.4 في المائة، ليُقدر بـ45.9 مليار دج. ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض بنسبة 16.2 في المائة في فرع التأمين على الحرائق والمخاطر المتنوعة، وانخفاض بنسبة 8.4 في المائة في التأمين على النقل.

غير أن هذا الانكماش تم تعويضه جزئياً بنمو في عدة قطاعات، خصوصاً التأمين على السيارات، الذي سجل نمواً بنسبة 11.8 في المائة، ليصل إلى 25.2 مليار دج، مدفوعاً بانتعاش واردات السيارات التي يقل عمرها عن ثلاث سنوات وزيادة في الاكتتابات الجديدة.

من جهته، سجل التأمين الفلاحي نمواً بنسبة 30.1 في المائة، ليبلغ 836.2 مليون دج، بفضل نمو تأمين الثروة الحيوانية والنباتية، بينما سجل قطاع الائتمان نمواً بنسبة قاربت 5 في المائة، ليصل إلى 563 مليون دج.

في المقابل، واصل نشاط التأمين على الأشخاص تراجعه بنسبة 4.5 في المائة، جراء الانخفاض المسجل في تأمين الحياة الجماعي بنسبة 7.4 في المائة، والتأمين على الحياة والوفاة بنسبة 2.1 في المائة، والتأمين على المساعدة بنسبة 12.3 في المائة. ومع ذلك، حقق فرع التأمين ضد الحوادث نمواً بنسبة 11.9 في المائة.

من جهته، أكد فرع التكافل استمرار نموه، فقد ضاعف التكافل العام مساهماته بأكثر من الضعف، بزيادة قدرها 102 في المائة، لتصل إلى 261.2 مليون دج، بفضل فروع التأمين على السيارات والحرائق والمخاطر المختلفة، بينما شهد التكافل العائلي تراجعاً بنسبة 7.7 في المائة، ليبلغ 97.1 مليون دج.

أما بالنسبة لأعمال إعادة التأمين الدولية، فقد رفعت الشركة المركزية لإعادة التأمين رقم أعمالها إلى 4.6 مليارات دج، بزيادة قدرها 26.1 في المائة، مدفوعة بشكل أساسي بنمو فروع التأمين ضد الحرائق والنقل والهندسة والائتمان، إضافة إلى دمج حسابات جديدة وإبرام اتفاقيات جديدة في السوق الدولية.

sport@elmuashir.dz

بعد خسارة أمام منتخب سويسري

المنتخب الوطني يغادر كأس العالم 2026

أنهى المنتخب الوطني الجزائري لكرة القدم مغامرته في نهائيات كأس العالم 2026 عند محطة الدور السادس عشر، عقب خسارته أمام المنتخب السويسري بنتيجة هدفين دون رد، في المباراة التي جمعتهما فجر الجمعة على أرضية ملعب "بي سي بلايس" بمدينة فانكوفر الكندية، في مواجهة كشفت مرة أخرى أن التفاصيل الصغيرة والأخطاء الفردية تصنع الفارق في المواعيد الكبرى.

القسم الرياضي

ورغم الإقصاء، خرج "الخضر" من المنافسة بمشوار يمكن وصفه بالواعد، بعدما نجحوا في تجاوز الدور الأول وبلوغ ثمن النهائي، في مشاركة حملت الكثير من المؤشرات الإيجابية، لكنها كشفت في الوقت نفسه عن نقائص واضحة، خاصة على مستوى الفعالية الهجومية والصلابة الدفاعية أمام منتخبات تعرف كيف تستثمر أنصاف الفرص. ودخل المنتخب الوطني اللقاء بنوايا هجومية واضحة، محاولا فرض أسلوبه منذ الدقائق الأولى، حيث بادر رفاق القائد رياض محرز إلى الضغط والتقدم نحو مناطق المنتخب السويسري. وفي الدقيقة السادسة، أتيحت أول فرصة حقيقية لحسام عوار، غير أن تسديدته مرت بجانب القائم، في إنذار مبكر كشف رغبة الجزائر في تسجيل بداية قوية.

لكن المنتخب السويسري، المعروف بواقعيته وانضباطه التكتيكي، لم يتأخر كثيرا في معاقبة المنتخب الوطني. ففي الدقيقة العاشرة، وعلى عكس مجريات اللعب، تمكن "النانتي" من افتتاح باب التسجيل بعد كرة في العمق استغلها مازامبي بذكاء، قبل أن يمررها نحو بريل إمبولو، الذي وجد نفسه في وضعية مريحة داخل منطقة العمليات، ليضع الكرة في الشباك ويمنح سويسرا أفضلية مبكرة.

هذا الهدف المباغت لم يكسر عزيمة لاعبي المنتخب الوطني، الذين واصلوا محاولاتهم بحثا عن العودة السريعة في النتيجة. ففي الدقيقة الرابعة عشرة، جرب حسام عوار حظه بتسديدة قوية من خارج منطقة الجزاء، غير أن الحارس السويسري كوبيل كان في المكان المناسب. وبعدها بدقائق، حاول إبراهيم مازة إرباك الدفاع السويسري، لكن التنظيم الدفاعي المحكم حال دون الوصول إلى المرمى.

في المقابل، لم يكتف المنتخب السويسري بالتقدم في النتيجة، بل حاول استغلال المساحات التي تركها اندفاع المنتخب الجزائري. وكاد دينيس زكريا أن يضيف هدفا ثانيا في الدقيقة الخامسة عشرة، لولا تدخل الحارس زيدان ببراعة أمام تسديدة من مسافة قريبة. وعاد اللاعب نفسه ليهدد المرمى الجزائري برأسية خطيرة في الدقيقة السابعة والثلاثين، مرت بمحاذاة العارضة. ومع اقتراب نهاية الشوط الأول، كثف المنتخب الوطني من ضغطه، في محاولة لتعديل النتيجة قبل العودة إلى غرف الملابس. ونفذ رامي بن سبعيني ركنية في الدقيقة الحادية والأربعين دون أن تجد من يحولها إلى الشباك، قبل أن يجبر فارس شايبي الحارس كوبيل على التدخل إثر تسديدة أرضية قوية في الدقيقة الثالثة والأربعين.

ورغم أن المنتخب الجزائري قدم شوطا أول مقبولا من حيث الحضور والرغبة والانتشار، إلا أن غياب اللمسة الأخيرة وافتقاد الفعالية أمام المرمى جعلا السيطرة دون أثر حقيقي على لوحة النتيجة. وفي مباريات بهذا الحجم، لا تكفي المبادرة ولا الاستحواذ إذا لم تقترن بقدرة على تحويل الفرص إلى أهداف.

ومع بداية الشوط الثاني، تلقى المنتخب الوطني ضربة قاسية زادت من تعقيد مهمته، بعدما أضاف دان ندوي الهدف الثاني للمنتخب السويسري في الدقيقة السادسة والأربعين، إثر تسديدة قوية من مشارف منطقة الجزاء، لم تترك للحارس زيدان فرصة حقيقية للتصدي. هدف جاء في توقيت قاتل، وفرض على "الخضر" خوض بقية المواجهة تحت ضغط مضاعف.

أمام هذا الوضع، تحرك الناخب الوطني فلاديمير بيتكوفيتش من دكة البدلاء، محاولا ضخ دماء جديدة في التشكيلة وإعادة بعث الجانب الهجومي. فأشرك أمين غويري وجوان حجام مع حلول الدقيقة التاسعة والخمسين، قبل أن يدفع لاحقا بكل من هشام بودواي وأنيس حاج موسى، ثم عادل بولبينة في الدقائق الأخيرة.

غير أن التغييرات لم تكن كافية لتغيير مصير المواجهة. فالمنتخب السويسري أغلق المساحات بذكاء، ودافع بكتلة منظمة، ونجح في جر المنتخب الجزائري إلى مناطق بعيدة عن الخطر الحقيقي. حاول رياض محرز تهديد المرمى في الدقيقة الخمسين، لكن الدفاع السويسري تدخل في الوقت المناسب، فيما أهدر جوان حجام فرصة سانحة في الدقيقة السابعة والسبعين بعدما فشل في إبعاد الإطار.

ورغم حصول المنتخب الوطني على عدد من الكرات الثابتة، فإنها لم تشكل خطرا حقيقيا على مرمى كوبيل، في ظل تفوق سويسري واضح في الكرات الهوائية والتمركز الدفاعي. وبمرور الدقائق، بدا أن المنتخب السويسري نجح في فرض إيقاعه على المباراة، معتمدا على الهدوء، التكتل، واستغلال المرتدات.

وكاد المنتخب السويسري أن يعمق الفارق في أكثر من مناسبة خلال الدقائق الأخيرة، حيث أخطأ إمبولو المرمى في الدقيقة الثمانين، قبل أن يهدر ريدر فرصة محققة بعد دقيقة واحدة أمام الحارس زيدان. وفي الوقت بدل الضائع، حاول إبراهيم مازة تقليص النتيجة وإعادة بعض الأمل، غير أن تسديدته اصطدمت بالدفاع السويسري في الدقيقة الثانية بعد التسعين.

وانتهت المواجهة بفوز مستحق للمنتخب السويسري، الذي عرف كيف يدير المباراة بواقعية كبيرة، وكيف يستثمر أخطاء المنتخب الوطني في توقيتين حاسمين. أما الجزائر، فرغم الخروج، فقد قدمت مشاركة لا تخلو من المكاسب، لكنها تفرض قراءة فنية صارمة لما حدث، بعيدا عن العاطفة والمجاملة. لقد أظهر المنتخب الوطني أن لديه جيلا قادرا على المنافسة، بوجود أسماء شابة وواعدة إلى جانب عناصر الخبرة، غير أن مشوار كأس العالم 2026 أكد أيضا الحاجة إلى تطوير المنظومة الدفاعية، ورفع مستوى النجاعة الهجومية، وتحسين إدارة اللحظات الحاسمة في المباريات الكبرى. وبين خيبة الإقصاء ومكاسب المشاركة، يغادر "الخضر" مونديال 2026 بملف مفتوح أمام الطاقم الفني بقيادة فلاديمير بيتكوفيتش، تحسبا للاستحقاقات المقبلة، وفي مقدمتها تصفيات كأس أمم إفريقيا للأمم 2027، ثم تصفيات كأس العالم 2030، حيث سيكون المطلوب تحويل دروس فانكوفر إلى مشروع أكثر نضجا وصلابة.

تشكيلة المنتخب الجزائري

زيدان، بلغالي، آيت نوري، بن سبعيني، ماندي، زروقي، بن طالب، مازة، عوار، شايبي، محرز، وشارك أثناء المباراة كل من أمين غويري، جوان حجام، هشام بودواي، أنيس حاج موسى، وعادل بولبينة.

المدرب: فلاديمير بيتكوفيتش.

تشكيلة المنتخب السويسري

كوبيل، إلمبدي، أكانجي، زكريا، إمبولو، فرولر، مانزامبي، تشاكا، ندوي، رودريغيز، فارغاس.

وشارك أثناء المباراة كل من ريدر، أوكافور، أمدوني، إيبيشر، وفيدمر.

المدرب: مراد ياكين.

أعلن رسميا قائد "الخضر"، رياض محرز، اعتزاله اللعب دوليا بعد الخسارة المريرة أمام المنتخب السويسري ومغادرة الجزائر كأس العالم، ليطوي بذلك واحدا من أجمل الفصول في تاريخ الكرة الجزائرية الحديثة. لم يكن الإعلان عاديا، لأن الأمر لا يتعلق بلاعب عابر مر على المنتخب الوطني ثم غادر، بل بقائد حمل قميص الجزائر لسنوات طويلة، ورفع علمها في أكبر الملاعب، وصنع صورة اللاعب الجزائري الأنيق، الموهوب، الهادئ، والمتشبع بروح الانتماء.

لخضر فراط

اعتزال رياض محرز جاء في لحظة مؤثرة، بعد مشوار طويل مع المنتخب الوطني، وبعد حملة تشويه وانتقاص لا مثيل لها تعرض لها خلال السنوات الأخيرة من بعض الأصوات التي نصبت نفسها وصية على الكرة الجزائرية، دون أن تملك لا الذاكرة الكروية الكافية، ولا الرصيد الفني الذي يسمح لها بمحاكمة واحد من أعظم اللاعبين الذين أنجبتهم الجزائر في العصر الحديث. لقد قبل في محرز ما لا يليق أبدا بما قدمه هذا اللاعب للجزائر، وقيل عنه ما لا يقال حتى في من خذلوا فعلا الرياضة الوطنية.

رياض محرز ليس مجرد لاعب كرة قدم. إنه قصة جزائرية كاملة، بدأت من أحياء العاصمة الفرنسية، من طفل فقد والده مبكرا، وكبر وسط الصعوبات، ثم شق طريقه بموهبته وصبره وإرادته حتى أصبح واحدا من نجوم الكرة العالمية. مسيرة محرز ليست حكاية لاعب احترف في أوروبا فقط، بل حكاية إصرار استثنائي، من ملاعب الظل إلى أضواء الدوري الإنجليزي، ومن لاعب كان يبحث عن فرصة إلى نجم رفع الألقاب التي لا يحلم كثير من منتقديه حتى بالاقتراب من قيمتها الرمزية.

لقد ألهم محرز عشرات الآلاف من الشباب الجزائريين، داخل الوطن وخارجه. الهمهم لأنه أثبت أن ابن الأحياء الشعبية يمكنه أن يصل إلى أعلى المستويات، وأن اللاعب الجزائري قادر على فرض نفسه في أقوى البطولات العالمية، ليس بالصراخ ولا بالادعاء، بل بالموهبة، الانضباط، الذكاء الكروي، والعمل الصامت. ولذلك فإن اختزال مسيرته في بعض المباريات أو بعض الفترات الصعبة ظلم كبير للاعب كتب اسمه في سجل الكرة الجزائرية بحروف من ذهب.

التحق رياض محرز بالمنتخب الوطني بعد تألقه في الكرة الإنجليزية، ثم أصبح مع مرور السنوات أحد أهم أعمدة "الخضر"، وواحدا من أكثر اللاعبين تأثيرا في نتائج المنتخب وصورته. ومع الجزائر، عاش لحظات كبيرة، أهمها المساهمة في التتويج التاريخي بكأس إفريقيا للأمم 2019 في القاهرة، وهي الكأس الثانية في تاريخ الجزائر، والتي أعادت المنتخب الوطني إلى قمة القارة بعد سنوات طويلة من الانتظار. في تلك اللحظة، لم يكن محرز مجرد لاعب ضمن المجموعة، بل كان قائدا فنيا وروحيا. هدفه التاريخي أمام نيجيريا في نصف النهائي سيبقى واحدا من أكثر الأهداف رسوخا في ذاكرة الجزائريين، ليس فقط لأنه جاء في الدقيقة الأخيرة، بل لأنه جسد شخصية لاعب يعرف كيف يتحمل المسؤولية في اللحظات الحاسمة. كان ذلك الهدف إعلانا بأن الجزائر تملك قائدا قادرا على تحويل الضغط إلى مجد، والخوف إلى فرحة وطنية عارمة.

رياض محرز حمل اسم الجزائر وعلمها في أوروبا، وفي إفريقيا، وفي آسيا، وقدم صورة مشرفة للاعب الجزائري في مختلف القارات. لعب في أقوى البطولات، وأجه كبار النجوم، رفع الألقاب، وصنع لنفسه مكانة لا يمكن إنكارها في تاريخ كرة القدم الجزائرية والعربية والإفريقية. وفي البطولة الإنجليزية، حيث أشرس وأصعب البطولات الوطنية في العالم، كان محرز سفيرا فوق العادة للجزائر، لا بالكلام، بل بالقدم البيسرى التي أرهقت المدافعين وصنعت الفارق.

يصعب تعداد فضائل هذا اللاعب على كرة القدم الجزائرية. ويكفي أن نقول إن قدوم العديد من اللاعبين مزدوجي الجنسية واختيارهم تمثيل بلدهم الأصلي لم يكن بعيدا عن تأثير رياض محرز وصورته العالمية. لقد رأى كثير من الشباب في محرز نموذجا ناجحا للاعب جزائري يمكنه أن يلمع في أعلى المستويات دون أن يتخلى عن جذوره، ودون أن يساوم على قميص بلده.

اليوم، وبعد رحيل محرز عن المنتخب، يأتي دور الجيل الجديد. هؤلاء اللاعبون الذين يأتون بعده يحتاجون إلى رعاية حقيقية، وإلى مشروع فني واضح، وإلى مدرب كفء. يفجر قدراتهم، لا إلى سياسة الارتجال و"البريكولاج" التي أضاعت على الكرة الجزائرية فرصا كثيرة. المنتخب الوطني لا يمكن أن يدار بمنطق ردود الفعل، ولا بمنطق المجاملات، ولا بمنطق الحسابات الضيقة. إنه واجهة وطنية، ويجب أن يعامل كملف استراتيجي في الرياضة والدبلوماسية والقوة الناعمة.

على الدولة الجزائرية أن تضع العناية بالمنتخب الوطني ضمن أولوياتها الرياضية والدبلوماسية. فالمنتخب ليس مجرد فريق يشارك في المنافسات، بل هو صورة الجزائر في الخارج، وامتداد رمزي لهويتها، ووسيلة من وسائل حضورها الناعم في العالم. الدول الكبرى فهمت منذ زمن أن الرياضة ليست ترفا، وأن كرة القدم ليست مجرد لعبة، بل قطاع اقتصادي وسياسي ودبلوماسي وإعلامي متكامل، ومن لا يستثمر فيه بجدية يترك صورته في يد الصدفة والفوضى.

وللجزائر خصوصية لا تشبه كل البلدان. فالمنتخب الوطني الجزائري ليس منتخبا كبقية المنتخبات. قميص "الخضر" له تاريخ خاص، لأنه يرتبط بذاكرة الثورة التحريرية وبفريق جبهة التحرير الوطني، ذلك الفريق الذي أسسه رجال آمنوا بأن الكرة يمكن أن تكون صوتا للقضية الجزائرية في المحافل الدولية. لقد أسس العقيد عمر بوداود، رحمه الله، ورفاقه، فريقا لم يكن يلعب من أجل نتيجة رياضية فقط، بل من أجل رفع العلم الجزائري في زمن كانت فيه الجزائر تقاتل من أجل استقلالها، ومن أجل أن يسمع العالم بتضحيات شعب كامل في سبيل حريته.

هذه الخصوصية يجب ألا تنسى. فمن يشرف على المنتخب الوطني، لاعبا كان أو مدربا أو مسؤولا، يجب أن يفهم أن الأمر يتجاوز النتائج. هذا المنتخب خرج من رحم الذاكرة الوطنية، ولذلك فإن التعامل معه يجب أن يكون بوعي، احترام، واحتراف. لا ينبغي أن يتحول قطاع الرياضة إلى فضاء مفتوح لكل من هب ودب، ولا إلى منبر للتهييم المجاني، ولا إلى ساحة يتصدرها من لا يملكون أدوات التحليل ولا الحد الأدنى من الثقافة الرياضية.

نحن من أوائل الدول التي أسست مؤسسات للتكوين الرياضي، وعلى رأسها المعهد العالي للرياضة، ومع ذلك ما زلنا نرى في الفضاء الإعلامي والرياضي أصواتا تتحدث بثقة مفرطة وهي لا تملك لا تكوينا ولا تجربة ولا رؤية. المشكلة ليست في النقد، فالنقد مطلوب وضروري، بل في الهدم. هناك فرق كبير بين من ينتقد ليبني، ومن يهاجم ليحطم. رياض محرز كان، للأسف، ضحية هذا النوع الثاني من الخطاب.

لقد حورب محرز في الجزائر بطريقة قاسية. انتقص من وطنيته، وشكك في إرادته، وحاول البعض تصويره وكأنه عبء على المنتخب، لا مع أحد من أعمدة مجده الحديث. وصل الأمر بالبعض إلى المطالبة بمنعه من حضور آخر كأس عالم في مسيرته الدولية، وكأنهم يريدون أن يغلقوا الباب في وجه لاعب أفنى سنوات طويلة في حمل القميص الوطني، وقدم للجزائر ما لم يقدمه كثير ممن يرفعون أصواتهم اليوم باسمه وباسم الوطنية.

قيل في رياض محرز ما لم يقل في أعداء الجزائر الحقيقيين، وكم هم كثر اليوم. أسيء إليه أيما إساءة، وتعرض لحملة لا يتذكر الجمهور الجزائري لا أعدا آخر تعرض لمثلها بهذا الحجم وبهذه القسوة. ومع ذلك، ظل محرز صامتا، مبتسما، هادئا، لا يرد على الإساءة بالإساءة، ولا يدخل في معارك جانبية، ولا يمنح خصومه شرف إسقاطه إلى مستوى الخطاب الردي. كان رده دائما فوق الميدان، وبطريقته الهادئة، الحكيمة، والراقية.

حتى في اللحظات التي كان فيها محرز يحتاج إلى الإنصاف، انشغلت بعض المنابر بفتح المجال لمن ينتقص منه، أو بتكريم وجوه فنية لم تقدم للجزائر ما قدمه قائد المسؤولية في اللحظات الحاسمة.

"الخضر". كان المشهد مؤلما، لأن اللاعب الذي رفع علم الجزائر في أصعب الملاعب وجد نفسه أحيانا مضطرا للدفاع عن وطنيته أمام من لم يقدموا شيئا لهذا العلم سوى الكلام الجارح.

ومع ذلك، غادر رياض محرز المنتخب الوطني بعد أن ساهم في بلوغ الجزائر الأدوار الإقصائية في كأس العالم، وهو الأمر الذي كان يريده بكل جوارحه. كان يريد أن يخرج من الباب الواسع، وأن يقول كلمته الأخيرة داخل الملعب، لا في استوديوهات الصراخ. ورغم أن الخروج أمام سويسرا كان مؤلما، فإن محرز غادر وهو يحمل حصيلة لا يمكن محوها، ومسيرة لا يمكن اختزالها في مباراة، ولا في حملة، ولا في لحظة حزن.

لقد سررت حقا عندما شاهدت انتفاضة حقيقية للدفاع عن رياض محرز، شارك فيها لاعبون قدامى، وختمها موقف رسمي من وزير الشباب والرياضة، في رسالة كان يجب أن تصل منذ زمن. لا يجوز أن نترك رموزنا وحدهم أمام حملات الهدم. الدول التي تحترم نفسها تحمي رموزها، لا تنقدهم ولا تمنع نقدهم، لكنها لا تتركهم فريسة للرداءة الإعلامية ولا للخطاب الشعبوي الذي يحطم كل شيء ثم يتحدث باسم الغيرة على الوطن.

الجزائر، كما كتب عنها المثقف الجزائري الكبير مصطفى لشرف، صاحب كتاب "الجزائر أمة ومجتمع"، عرفت عبر تاريخها صراعا بين منطق الدولة ومنطق الفوضى، بين البناء والهدم، بين الوعي والانفعال. وما نراه اليوم في بعض قطاعات الحياة العامة، ومنها الرياضة، ليس سوى امتداد لهذا الصراع. هناك ذهنية لا تؤمن بالمؤسسات، ولا بالتكوين، ولا بالخبرة، ولا بالرموز، بل تؤمن فقط بالتحطيم والتشكيك والانتقاص من كل من ينجح.

هذه الذهنية هي الخطر الحقيقي على دولة الشهداء. ليست المشكلة في اختلاف الرأي، ولا في نقد لاعب أو مدرب أو مسؤول، بل في تحويل النقد إلى معول هدم، وفي جعل الرداءة سلطة معنوية تحاكم الكفاءات والرموز. ومن واجب الجزائريين، إذا أرادوا الحفاظ على صورة بلدهم ودولتهم ومؤسساتهم، أن يحذروا من هذا الزحف الفاتل الذي يدمر كل شيء في طريقه، باسم الوطنية أحيانا، وباسم الغيرة أحيانا أخرى. شكرا رياض محرز على كل ما قدمته للجزائر طوال سنوات وجودك في المنتخب الوطني. شكرا لأنك رفعت علم الجزائر في كل قارة لعبت فيها. شكرا لأنك منحت الشباب الجزائري صورة لاعب يمكنه أن يصل إلى العالمية دون أن يتنكر لأصله.

شكرا لأنك قدمت صورة الجزائري المتحضر، الهادئ، الموهوب، والواثق من نفسه أمام العالم.

قد يغادر محرز المنتخب اليوم، لكن أثره لن يغادر الذاكرة. ستبقى أهدافه، تمريراته، لمساته، ابتسامته، وهدوؤه جزءا من قصة "الخضر" في هذا العصر. وستبقى مسيرته دليلا على أن العظماء لا تصنعهم الضوضاء، بل تصنعهم الموهبة والعمل والصبر والوفاء. شكرا رياض. لقد قلت كلمتك فوق الميدان، وهذا هو الرد الذي لا يقدر عليه إلا الكبار.

القسم الرياضي

عناق سويسري بعد الإقصاء قرئ كإهانة لـ"الخضر"

بيتكوفيتش يشعل غضب الجزائريين عشية ذكرى الاستقلال..

لم يكن خروج المنتخب الوطني الجزائري من كأس العالم 2026، عقب الهزيمة أمام سويسرا بهدفين دون رد في دور الـ32، مجرد نهاية رياضية لمغامرة مونديالية كان الجزائريون يأملون أن تمتد إلى أبعد من ذلك. ما حدث في فانكوفر تحول سريعا إلى ملف غضب مفتوح، ليس فقط بسبب الخسارة، بل بسبب الطريقة التي خسرها "الخضر"، ثم بسبب اللقطات المتداولة بعد صافرة النهاية، والتي ظهر فيها الناخب الوطني فلاديمير بيتكوفيتش وهو يعانق لاعبي المنتخب السويسري ويبادلهم التهاني بعد إقصاء الجزائر من البطولة. اللقطة، التي اعتبرها البعض مجرد تحية رياضية عادية من مدرب يحمل الجنسية السويسرية وسبق له قيادة منتخب سويسرا، تحولت عند قطاع واسع من الجماهير الجزائرية إلى مشهد جارح وغير موفق في توقيته. فالجزائر لم تكن قد خسرت مباراة وغبر أو مواجهة عابرة، بل ودعت كأس العالم، وفي أجواء وطنية شديدة الحساسية، على مقربة من ذكرى الاستقلال المصادفة للأول جويلية. لذلك رأى كثيرون أن بيتكوفيتش لم يقدر حجم اللحظة، ولم يتعامل مع صدمة الإقصاء بما يليق بمقيمين المنتخب الوطني الجزائري في الجزائر، المنتخب الوطني ليس فريقا كبقية الفرق. قميص "الخضر" لا يحمل معنى رياضيا فقط، بل يحمل ذاكرة سياسية وتاريخية تشكلت في قلب معركة التحرر الوطني. فالكرة الجزائرية لم تولد كواجهة عادية للرياضة، بل خرجت من رحم الثورة، عندما تأسس فريق جبهة التحرير الوطني في 1958، حاملا القضية الجزائرية إلى الملاعب الدولية، ومحولا كرة القدم إلى أداة دبلوماسية وسياسية في مواجهة القوة الاستعمارية الفرنسية.

ومن هنا، فإن أي مدرب يتولى الإشراف على المنتخب الوطني الجزائري لا يقود مجرد مجموعة لاعبين، ولا يدير فقط مشروعا تقنيا، بل يحمل مسؤولية التعامل مع مؤسسة رياضية ذات خصوصية وطنية نادرة. فالمنتخب بالنسبة للجزائريين امتداد لذاكرة الشهداء، ولمرزية فريق جبهة التحرير الوطني، ولتاريخ طويل ارتبطت فيه الكرة بالهوية والكرامة والسيادة. ولذلك فإن أي تصرف يصدر عن المدرب، خصوصا في لحظات الانكسار أو الإقصاء، لا يقرأ بمعزل عن هذه الخلفية الثقيلة. بهذا المعنى، لا يمكن اختزال الجدل الذي أثارته لقطات بيتكوفيتش بعد صافرة النهاية في مجرد عناق عابر. المدرب الذي يشرف على الجزائر مطالب بأن يفهم أن هذا المنتخب له حساسية خاصة، وأن الخسارة أمام منتخب بلده السابق، ثم الظهور في مشاهد ودية مع لاعبي الخصم مباشرة بعد إقصاء "الخضر"، كان لا بد أن يفتح باب الغضب. ليس لأن الجزائريين يرفضون الروح الرياضية، بل لأنهم يرفضون أن تبدو لحظة سقوط منتخبهم الوطني وكأنها لحظة باردة لا تستحق الحزن والتحفظ والاحترام الرمزي. لكن أزمة بيتكوفيتش لا تبدأ من لقطة العناق، بل من أرضية الملعب. فالمنتخب الوطني دخل مواجهة سويسرا بنوايا هجومية واضحة، لكنه افتقد التوازن، وترك مساحات خطيرة، ودفع ثمن سوء التمركز في وقت مبكر. الهدف الأول الذي سجله بريل إمبولو في الدقيقة العاشرة لم يكن مجرد خطأ فردي، بل نتيجة خلل جماعي في الحماية الدفاعية وفي قراءة التحولات المفاجئة للمنافس.

على هذا المستوى من المنافسة، لا يمكن تبرير مثل هذه الأخطاء بسهولة. مباريات الأدوار الإقصائية في كأس العالم تحسم بالتفاصيل، والمدرب الكبير هو من يغلق نقاط الضعف قبل أن يستغلها المنافس. بيتكوفيتش كان يعرف المنتخب السويسري أكثر من أي مدرب آخر، بحكم تجربته الطويلة السابقة معه، ولذلك كان من المفترض أن يكون أكثر استعدادا لمفاجآته التكتيكية، وأكثر قدرة على تعطيل خطورته. لكن ما ظهر على أرضية الملعب كان عكس ذلك، منتخب جزائري يحاول بلا نجاعة، ومنتخب سويسري ينتظر، يضرب، ثم يدافع ببرودة وواقعية.

الأخطر أن "الخضر" لم ينجوا في الربع الأول فقط من الهدف الأول. ظهرت بعض المحاولات الفردية من حسام عوار، فارس شايبي، إبراهيم مازة ورياض محرز، لكن دون بناء هجومي واضح، ودون خطة جماعية قادرة على تفكيك دفاع سويسري منظم. الجزائر امتلكت أسماء قادرة على صناعة الفارق، لكنها لم تمتلك منظومة هجومية تمنح هذه الأسماء المساحات والأدوار المناسبة. وهنا تظهر مسؤولية المدرب، لأن اللاعب مهما امتلك من موهبة يبقى محتاجا إلى إطار تكتيكي يحرره، لا إلى فوضى تجعله يبحث عن الحل منفردا. ومع بداية الشوط الثاني، تلقى المنتخب الوطني ضربة قاسية بهدف ثان حمل توقيع دان ندوي. هذا الهدف يختصر جانبا كبيرا من فشل بيتكوفيتش في إدارة المباراة. فريق يعود من غرف الملابس وهو متأخر بهدف واحد، في مباراة إقصائية، يجب أن يدخل الشوط الثاني بأعلى درجات التركيز والصرامة. لكن الجزائر استقبلت هدفا مبكرا قتل المباراة عمليا، وكأن خطاب ما بين الشوطين لم ينجح في إعادة الانضباط، ولم يصحح الأخطاء، ولم يمنح اللاعبين وضوحا ذهنيا وتكتيكيا.

بعد الهدف الثاني، لجأ بيتكوفيتش إلى التغييرات، فأقحم عدة أسماء هجومية بحثا عن العودة، غير أن هذه التغييرات لم تغير وجه المباراة. لم يظهر تحول تكتيكي حقيقي، ولم تتكسر الكتلة الدفاعية السويسرية، ولم ينجح المنتخب الوطني في خلق ضغط متواصل داخل منطقة الجزاء. كانت التغييرات أقرب إلى محاولة إنقاذ متأخرة منها إلى قراءة تقنية دقيقة. والفرق كبير بين مدرب يغير الأسماء ومدرب يغير المباراة. ما حدث أمام سويسرا أعاد إلى الواجهة الأسئلة القديمة حول السيرة التدريبية لبيتكوفيتش، خاصة محطته القاتمة مع بوردو الفرنسي. فقد وصل المدرب إلى النادي في صيف 2021 وسط آمال كبيرة، لكنه غادر سريعا في فبراير 2022 بعد نتائج سيئة وفشل واضح في إعادة التوازن إلى الفريق. تجربة بوردو بقيت في الذاكرة باعتبارها واحدة من أكثر المحطات اضطرابا في مسيرته، حيث عانى الفريق دفاعيا، وتراجع في النتائج، وفشل المدرب في بناء منظومة قادرة على الصمود تحت الضغط.

بوردو ليس تفصيلا هامشيا في ملف بيتكوفيتش. تلك التجربة كشفت عيوبا تكرر لاحقا بأشكال مختلفة، هشاشة دفاعية، صعوبة في إدارة الأزمات، تأخر في التصحيح، وغياب حلول واضحة عندما يدخل الفريق في دوامة النتائج السلبية. والمثير أن بعض هذه الملامح عادت للظهور مع الجزائر في فانكوفر. المنتخب في بعض لحظاته يبدو مختلفا، بل لأنه لم يكن منظما بما يكفي، ولم يكن محميا بما يكفي، ولم يكن جاهزا ذهنيا وتكتيكيا للحظات الحاسمة.

حتى تجربته مع لازيو الإيطالي، رغم تتويجه بكأس إيطاليا، لم تنته بصورة هادئة. فقد غادر النادي وسط أزمة ثقة وتوتر في العلاقة مع الإدارة، في محطة أظهرت أن بيتكوفيتش قادر أحيانا على تحقيق ومضات مهمة، لكنه لا ينجح دائما في تثبيت مشروع طويل. أما إدارة المباراة على المستوى الدولي، فهي نقطة أكثر حساسية. نجاحه السابق مع المنتخب السويسري، وعلى رأسه بلوغ ربع نهائي يورو 2020 وإقصاء فرنسا، قلا يمكن أن يتحول إلى صك براءة دائم يحميه من المحاسبة كلما فشل في مهمة جديدة. المدرب لا يحاسب فقط بما فعله في الماضي، بل بما يقدمه اليوم. واليوم، مع الجزائر، فشل بيتكوفيتش في الاختبار الأكبر. فشل في قراءة منتخب يعرفه جيدا، فشل في حماية العمق، فشل في تفعيل الأسماء الهجومية، فشل في إعادة الفريق بعد التأخر، ثم فشل في احتواء الصدمة الرمزية بعد المباراة، حين ظهر في مشاهد اعتبرها كثيرون غير لائقة بتوقيت الخروج ولا بحساسية المباراة بالنسبة الوطنية.

من الناحية الرياضية، يمكن القول إن المنتخب الوطني غادر المونديال بعد بلوغ الأدوار الإقصائية، وهو أمر لا يجب التقليل من قيمته. لكن من الناحية الفنية، لا يجوز تحويل هذا المكسب إلى غطاء يحجب الأخطاء. المنتخبات الكبيرة لا تكتفي بالقول إنها وصلت، بل تسأل كيف خرجت، ولماذا خرجت، ومن المسؤول عن الخروج. وفي حالة الجزائر، تبدو أصابع الاتهام متجهة بقوة نحو الجهاز الفني، وفي مقدمته فلاديمير بيتكوفيتش.

أما من الناحية الرمزية، فقد جاءت لقطات العناق مع لاعبي سويسرا لتصب الزيت على النار. الجماهير التي كانت تنتظر من المدرب وجها حزينا، موقفا متحفظا، أو رسالة اعتذار ضمنية بعد الإقصاء، وجدت نفسها أمام مشهد فهم على أنه برود تجاه الخيبة الجزائرية. قد يكون بيتكوفيتش قد تصرف بعفوية، وقد يكون أراد فقط تهنئة منتخب يعرفه جيدا، لكن في قبل أن يستغلها المنافس. بيتكوفيتش كان يعرف المنتخب السويسري أكثر من أي مدرب آخر، بحكم تجربته الطويلة السابقة معه، ولذلك كان من المفترض أن يكون أكثر استعدادا لمفاجآته التكتيكية، وأكثر قدرة على تعطيل خطورته. لكن ما ظهر على أرضية الملعب كان عكس ذلك، منتخب جزائري يحاول بلا نجاعة، ومنتخب سويسري ينتظر، يضرب، ثم يدافع ببرودة واقعية.

الأخطر أن "الخضر" لم ينجوا في الربع الأول فقط من الهدف الأول. ظهرت بعض المحاولات الفردية من حسام عوار، فارس شايبي، إبراهيم مازة ورياض محرز، لكن دون بناء هجومي واضح، ودون خطة جماعية قادرة على تفكيك دفاع سويسري منظم. الجزائر امتلكت أسماء قادرة على صناعة الفارق، لكنها لم تمتلك منظومة هجومية تمنح هذه الأسماء المساحات والأدوار المناسبة. وهنا تظهر مسؤولية المدرب، لأن اللاعب مهما امتلك من موهبة يبقى محتاجا إلى إطار تكتيكي يحرره، لا إلى فوضى تجعله يبحث عن الحل منفردا. ومع بداية الشوط الثاني، تلقى المنتخب الوطني ضربة قاسية بهدف ثان حمل توقيع دان ندوي. هذا الهدف يختصر جانبا كبيرا من فشل بيتكوفيتش في إدارة المباراة. فريق يعود من غرف الملابس وهو متأخر بهدف واحد، في مباراة إقصائية، يجب أن يدخل الشوط الثاني بأعلى درجات التركيز والصرامة. لكن الجزائر استقبلت هدفا مبكرا قتل المباراة عمليا، وكأن خطاب ما بين الشوطين لم ينجح في إعادة الانضباط، ولم يصحح الأخطاء، ولم يمنح اللاعبين وضوحا ذهنيا وتكتيكيا.

بعد الهدف الثاني، لجأ بيتكوفيتش إلى التغييرات، فأقحم عدة أسماء هجومية بحثا عن العودة، غير أن هذه التغييرات لم تغير وجه المباراة. لم يظهر تحول تكتيكي حقيقي، ولم تتكسر الكتلة الدفاعية السويسرية، ولم ينجح المنتخب الوطني في خلق ضغط متواصل داخل منطقة الجزاء. كانت التغييرات أقرب إلى محاولة إنقاذ متأخرة منها إلى قراءة تقنية دقيقة. والفرق كبير بين مدرب يغير الأسماء ومدرب يغير المباراة. ما حدث أمام سويسرا أعاد إلى الواجهة الأسئلة القديمة حول السيرة التدريبية لبيتكوفيتش، خاصة محطته القاتمة مع بوردو الفرنسي. فقد وصل المدرب إلى النادي في صيف 2021 وسط آمال كبيرة، لكنه غادر سريعا في فبراير 2022 بعد نتائج سيئة وفشل واضح في إعادة التوازن إلى الفريق. تجربة بوردو بقيت في الذاكرة باعتبارها واحدة من أكثر المحطات اضطرابا في مسيرته، حيث عانى الفريق دفاعيا، وتراجع في النتائج، وفشل المدرب في بناء منظومة قادرة على الصمود تحت الضغط.

بوردو ليس تفصيلا هامشيا في ملف بيتكوفيتش. تلك التجربة كشفت عيوبا تكرر لاحقا بأشكال مختلفة، هشاشة دفاعية، صعوبة في إدارة الأزمات، تأخر في التصحيح، وغياب حلول واضحة عندما يدخل الفريق في دوامة النتائج السلبية. والمثير أن بعض هذه الملامح عادت للظهور مع الجزائر في فانكوفر. المنتخب في بعض لحظاته يبدو مختلفا، بل لأنه لم يكن منظما بما يكفي، ولم يكن محميا بما يكفي، ولم يكن جاهزا ذهنيا وتكتيكيا للحظات الحاسمة.

حتى تجربته مع لازيو الإيطالي، رغم تتويجه بكأس إيطاليا، لم تنته بصورة هادئة. فقد غادر النادي وسط أزمة ثقة وتوتر في العلاقة مع الإدارة، في محطة أظهرت أن بيتكوفيتش قادر أحيانا على تحقيق ومضات مهمة، لكنه لا ينجح دائما في تثبيت مشروع طويل. أما إدارة المباراة على المستوى الدولي، فهي نقطة أكثر حساسية. نجاحه السابق مع المنتخب السويسري، وعلى رأسه بلوغ ربع نهائي يورو 2020 وإقصاء فرنسا، قلا يمكن أن يتحول إلى صك براءة دائم يحميه من المحاسبة كلما فشل في مهمة

غارات الاحتلال تستهدف خان يونس والنصيرات وترفع حصيلة الشهداء والجرحى

استشهاد ثلاثة فلسطينيين بينهم مدير الشرطة في معبر رفح بقصف على غزة

استشهد ثلاثة فلسطينيين وأصيب آخرون، جراء قصف نفذه جيش الاحتلال الصهيوني على مناطق متفرقة من وسط وجنوبي قطاع غزة، في ظل استمرار العدوان على القطاع وتصاعد حصيلة الضحايا بين المدنيين.

القسم الدولي

وأفادت مصادر محلية باستشهاد مواطنين اثنين، أحدهما مدير الشرطة الفلسطينية في معبر رفح البري، وإصابة آخرين بجروح، إثر قصف استهدف خيمة قرب شارع 5 في منطقة المواصي بمدينة خان يونس، جنوبي قطاع غزة.

وفي وسط القطاع، أعلن مستشفى شهداء الأقصى عن استشهاد مواطن وإصابة آخرين، جراء غارة نفذتها مسيرة تابعة للاحتلال على مخيم النصيرات، الذي يتعرض بدوره لاستهدافات متكررة ضمن سلسلة الغارات المتواصلة على مناطق مختلفة من القطاع.

من جهتها، أوضحت مصادر طبية في مستشفيات قطاع غزة أن حصيلة الغارات منذ صباح الخميس بلغت 4 شهداء و15 مصاباً على الأقل، في وقت تواصل فيه الطواقم الطبية والإغاثية التعامل مع آثار القصف، رغم الظروف الإنسانية والصحية الصعبة التي تعيشها المستشفيات.

وتأتي هذه الاعتداءات في سياق العدوان المتواصل على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023، والذي خلف، وفق مصادر طبية فلسطينية، 73074 شهيداً و173537 مصاباً، وسط دمار واسع في البنية التحتية، واستمرار معاناة السكان بسبب القصف والنزوح ونقص الخدمات الأساسية.

وتشهد مناطق قطاع غزة، لا سيما خان يونس ومخيمات الوسط، أوضاعاً إنسانية متدهورة، في ظل استمرار الغارات والاستهدافات، وصعوبة وصول فرق الإسعاف والإنقاذ إلى بعض المناطق المتضررة، بسبب كثافة القصف وانهيار مقومات العمل الصحي والإغاثي.

ويواصل الاحتلال استهداف مناطق مأهولة وخيام نازحين ومرافق مدنية، ما يزيد من حجم الكارثة الإنسانية في القطاع، في وقت تتصاعد فيه الدعوات الدولية لوقف العدوان وحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل عاجل وآمن.

9 وفيات و20 مصاباً في تفجير دمشق..

غوتيريش: استهداف المدنيين غير مقبول

أعرب الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، عن قلقه البالغ إزاء التفجير الذي استهدف مقهى في العاصمة السورية دمشق، مخلفاً عدداً من الضحايا والمصابين، في حادث أعاد المخاوف الأمنية إلى الواجهة داخل المدينة.

وبحسب بيان أصدره ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، تقدم غوتيريش بخالص تعازيه إلى أسر الضحايا، معرباً عن تعاطفه مع جميع المصابين، ومتمنياً لهم الشفاء العاجل والكامل.

وأكد الأمين العام للأمم المتحدة مجدداً أن الاعتداءات التي تستهدف المدنيين غير مقبولة، مشدداً على ضرورة تحديد هوية المسؤولين عن التفجير وتقديمهم إلى العدالة.

ووفق أحدث حصيلة أعلنتها منظومة الإسعاف المحلية، بلغت حصيلة ضحايا الانفجار 9 وفيات و20 مصاباً، فيما تواصل الجهات المختصة التحقيقات لكشف ملابسات الهجوم والجهة التي تقف وراءه.

وكان التفجير قد استهدف، مقهى في العاصمة دمشق، في حادث خلف حالة من الصدمة والقلق، خاصة أنه طال مكاناً مدنياً يرتاده المواطنون، ما زاد من حجم المخاوف بشأن عودة الهجمات إلى مناطق مأهولة.

ويأتي موقف الأمم المتحدة في سياق الدعوات الدولية إلى حماية المدنيين، ورفض كل أشكال العنف التي تطال الأماكن العامة، مع التأكيد على أهمية محاسبة المتورطين ومنع تكرار مثل هذه الاعتداءات.

وتتابع الأوساط الأممية والدولية تطورات الوضع الأمني في سوريا، في ظل هشاشة الأوضاع الميدانية وتداعيات سنوات طويلة من النزاع، وما خلفته من تحديات أمنية وإنسانية لا تزال تلقي بظلالها على حياة المدنيين.

وسط حشود ضخمة في طهران

إيران تبدأ مراسم تشييع خامنئي

بدأت إيران، أمس السبت، مراسم التشييع الرسمية للمرشد السابق علي خامنئي، وسط حضور شعبي واسع في العاصمة طهران، في مشهد حمل أبعاداً سياسية ودينية واضحة، بعد أشهر من مقتله في ضربة استهدفت مقر إقامته خلال التصعيد العسكري الذي شهدته المنطقة.

وتوافد آلاف المشيعين منذ ساعات الفجر الأولى إلى باحة مصلى طهران الكبير، حيث سجي نعش خامنئي، وسط إجراءات تنظيمية وأمنية مشددة، وحضور لافت لرجال الدين ومسؤولين ومواطنين قدموا من مناطق مختلفة للمشاركة في مراسم الوداع.

وحمل عدد من المشاركين رايات حمراء كتب عليها "الشهيد"، فيما غلب اللون الأسود على ملابس المشيعين، في تعبير عن أجواء الحداد التي خيمت على المراسم. وردد مشاركون هتافات سياسية، من بينها "الموت لأميركا" و"الموت لإسرائيل" و"الثأر الثأر"، وفق ما نقلته وكالات أنباء دولية.

وتكتسي هذه المراسم أهمية خاصة بالنظر إلى المكانة التي شغلها خامنئي في هرم السلطة الإيرانية على مدى عقود، حيث ارتبط اسمه بمرحلة طويلة من تاريخ الجمهورية الإسلامية، وبمسار سياسي وإقليمي معقد شهد أزمات داخلية وضغوطاً خارجية وصراعات متواصلة في الشرق الأوسط.

وحسب وسائل إعلام إيرانية ودولية، فإن مراسم التشييع ستستمر عدة أيام، وتشمل محطات في مدن إيرانية ذات رمزية دينية وسياسية، إضافة إلى محطات في العراق، قبل أن يوارى الجثمان الثرى في مدينة مشهد، قرب مرقد الإمام الرضا، في ختام مراسم وداع ينتظر أن تستقطب حشوداً كبيرة.

وكان خامنئي قد دفن مؤقتاً عقب مقتله، قبل أن يسمح وقف إطلاق النار بتنظيم مراسم تشييع رسمية واسعة، أرادت السلطات الإيرانية أن تمنحها طابعاً وطنياً ودينياً، في ظل مرحلة سياسية حساسة تمر بها البلاد والمنطقة.

وقتل خامنئي في ضربة أميركية إسرائيلية استهدفت مقر إقامته في طهران في 28 فيفري الماضي، في اليوم الأول من هجوم أدى إلى اندلاع مواجهة واسعة امتدت تداعياتها إلى عدد من دول الشرق الأوسط، قبل أن تتوقف العمليات العسكرية بموجب وقف لإطلاق النار.

وتحولت مراسم التشييع إلى لحظة سياسية بامتياز، إذ تسعى طهران من خلالها إلى إظهار التماسك الداخلي، وإبراز صورة الاستمرارية داخل مؤسسات الحكم، رغم حجم الصدمة التي خلفها مقتل شخصية كانت تمثل مركز القرار الأعلى في النظام الإيراني.

كما تشكل هذه المراسم اختباراً للسلطات الإيرانية في إدارة مرحلة انتقالية دقيقة، وسط ترقب داخلي وخارجي لمآلات الوضع السياسي بعد رحيل خامنئي، خاصة في ظل التوترات الإقليمية، والضغوط الاقتصادية، والانقسامات التي عرفتها البلاد خلال السنوات الأخيرة.

وتتابع عواصم إقليمية ودولية مسار التشييع وما يرافقه من رسائل سياسية، بالنظر إلى موقع إيران في ملفات المنطقة، وعلاقاتها المتشابكة مع عدد من القوى والحركات الحليفة، إضافة إلى طبيعة المواجهة المفتوحة مع الولايات المتحدة و"إسرائيل" خلال الأشهر الماضية.

ومن المنتظر أن تتواصل مراسم الوداع في الأيام المقبلة وفق برنامج رسمي يشمل محطات دينية وجماهيرية، قبل الدفن النهائي في مشهد، في مشهد تسعى السلطات الإيرانية إلى تحويله إلى لحظة تعبئة سياسية ودينية حول رمزية "الشهادة" والاستمرارية.

اليونيسف تحذر:

100 ألف طفل في لبنان مهددون بعدم العودة إلى المدارس

تضرر 340 مؤسسة تعليمية جراء العدوان الصهيوني والمنظمة تدعو إلى تدخل عاجل قبل بداية العام الدراسي

حذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف" من أن ما لا يقل عن 100 ألف طفل في لبنان يواجهون خطر عدم العودة إلى مقاعد الدراسة مع بداية العام الدراسي المقبل، ما لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لإصلاح المدارس والمؤسسات التعليمية المتضررة جراء العدوان الصهيوني.

وأوضحت المنظمة، في بيان لها، أن تقييماً وطنياً أجرته وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية، بدعم من "اليونيسف"، أظهر تضرر 340 مدرسة ومؤسسة تعليمية في عدد من المحافظات اللبنانية، بينها 17 مدرسة دمرت بالكامل.

وشملت الأضرار، حسب البيان، مؤسسات تعليمية في محافظات النبطية والجنوب والبقاع وبعلبك الهرمل وبيروت وجبل لبنان، حيث تحتاج العديد من المدارس المتضررة إلى عمليات إعادة تأهيل واسعة، فيما تتطلب مؤسسات أخرى إعادة إعمار كاملة قبل أن تصبح قادرة على استقبال التلاميذ من جديد.

وأكدت "اليونيسف" أن استمرار تعطل التعليم يهدد مستقبل الأطفال في لبنان، خاصة في المناطق الأكثر تضرراً، محذرة من أن حرمان الأطفال من العودة إلى المدارس قد يؤدي إلى تفاقم ظواهر خطيرة، من بينها التسرب المدرسي، وعمل الأطفال، وتزايد هشاشتهم الاجتماعية والنفسية.

ودعت المنظمة إلى تعبئة عاجلة للموارد والاستثمارات الضرورية من أجل إعادة تأهيل المدارس المتضررة، وضمان عودة التلاميذ إلى التعليم في بيئة آمنة ومناسبة مع انطلاق العام الدراسي الجديد.

كما شددت على أن حماية حق الأطفال في التعليم يجب أن تكون أولوية إنسانية وتنموية، خاصة في ظل الأزمات المتداخلة التي يعيشها لبنان، وما خلفه العدوان من أضرار مباشرة على البنية التحتية التعليمية.

ويأتي هذا التحذير في وقت تتزايد فيه المخاوف من أن تؤدي الأضرار الواسعة التي مست المدارس إلى تعميق أزمة التعليم في لبنان، وحرمان عشرات الآلاف من الأطفال من حقهم الأساسي في التعلم، ما لم يتم التحرك بسرعة لإصلاح المؤسسات التعليمية المتضررة وتأمين ظروف العودة الآمنة إلى الدراسة.

استجواب برلماني يدعو إلى الضغط على المغرب لاحترام قرارات الأمم المتحدة في الصحراء الغربية

برلمانيان إيطاليان يطالبان بالتحرك للإفراج عن المعتقلين السياسيين الصحراويين

طالب نائبان في البرلمان الإيطالي الحكومة الإيطالية بالتحرك دبلوماسياً من أجل الإفراج عن المعتقل السياسي الصحراوي النعمة أسفاري، وكافة المعتقلين السياسيين الصحراويين القابعين في السجون المغربية، في خطوة تعكس تصاعد الاهتمام داخل الأوساط السياسية الأوروبية بملف حقوق الإنسان في الصحراء الغربية.

القسم الدولي

وجاء هذا الموقف في استجواب برلماني موجه إلى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي، دعا من خلاله النائبان لوزا بولدريني وستيفانو فاكاري الحكومة إلى الاضطلاع بمسؤولياتها الدبلوماسية، والعمل على دفع المغرب إلى احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالصحراء الغربية.

وأكد النائبان، في الاستجواب، ضرورة وضع حد لما وصفاه بسياسة الاعتقال السياسي التي تستهدف المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان، داعيين إلى ضمان السلامة الجسدية والحقوق الأساسية للمعتقلين، وفي مقدمتهم النعمة أسفاري.

وشدد الاستجواب البرلماني على أن الصحراء الغربية لا تزال إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي، في انتظار استكمال مسار تصفية الاستعمار، مذكرا بأن الشعب الصحراوي يتمتع، وفق قرارات الأمم المتحدة، بحق ثابت وغير قابل للتصرف في تقرير المصير.

وفي هذا السياق، أعاد النائبان التذكير بأحداث مخيم أكديم إزيك سنة 2010، عندما تم تفكيك المخيم بالقوة، وهي الأحداث التي أعقبتها حملة اعتقالات وإدانات طالت عددا من النشطاء الصحراويين، من بينهم المدافع عن حقوق الإنسان النعمة أسفاري.

ويعد أسفاري من أبرز الأسماء المرتبطة بملف معتقلي أكديم إزيك، حيث تؤكد منظمات حقوقية صحراوية ودولية أن قضيته تحولت إلى رمز لمعاناة المعتقلين السياسيين الصحراويين داخل السجون المغربية.

وأوضح البرلمانيان الإيطاليان أن النعمة أسفاري يخوض، منذ 8 جوان الماضي، إضرابا عن الطعام احتجاجا على ظروف اعتقاله، وعلى استمرار السلطات المغربية في رفض تنفيذ قرارات وآراء آليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان.

كما أشار الاستجواب إلى أن هيئات أممية سبق أن تناولت قضية أسفاري، حيث خلصت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب إلى تعرضه للتعذيب، فيما اعتبر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن اعتقاله يفتقر إلى أساس قانوني، وهي معطيات يستند إليها المدافعون عنه للمطالبة بالإفراج عنه وإنصافه.

وانطلاقا من ذلك، دعا النائبان الحكومة الإيطالية إلى اتخاذ التدابير الدبلوماسية اللازمة لدفع المغرب إلى احترام قرارات هيئات الأمم المتحدة، وضمان حقوق النعمة أسفاري وجميع المعتقلين السياسيين الصحراويين، والعمل من أجل الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم.

ولم يقتصر التحرك البرلماني على ملف المعتقلين، بل شمل أيضا دعوة الحكومة الإيطالية إلى تعزيز حضورها داخل المحافل الأوروبية والدولية دفاعا عن احترام القانون الدولي، وحماية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، وضمان التطبيق الكامل لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. وفي رد فعل على هذه المبادرة، أعربت ممثلة جبهة البوليساريو في إيطاليا، فاطمة المحفوظ، عن ارتياحها لهذا التحرك، معتبرة أنه يمثل دعما سياسيا ومؤسساتيا مهما للقضية الصحراوية، ويعكس تنامي الوعي داخل المؤسسات الأوروبية بضرورة إنهاء معاناة المعتقلين السياسيين الصحراويين.

كما اعتبرت أن مثل هذه المبادرات البرلمانية تساهم في إبقاء ملف الصحراء الغربية حاضرا داخل النقاش الأوروبي، خاصة في ظل استمرار الانتهاكات الحقوقية، وتعثر مسار تصفية الاستعمار، والحاجة إلى ضغط دولي أكبر من أجل احترام الشرعية الدولية.

ويأتي هذا التحرك الإيطالي في سياق تزايد الدعوات الحقوقية والسياسية المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الصحراويين، وتمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير، وفق ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

فرق الإنقاذ تواصل البحث تحت الأنقاض

حصيلة زلزالي فنزويلا ترتفع إلى 2645 قتيلاً وأكثر من 12 ألف مصاب

ارتفعت حصيلة ضحايا الزلزالين المدمرين اللذين ضربا فنزويلا في 24 جوان الماضي إلى 2645 قتيلاً، فيما تجاوز عدد المصابين 12 ألفاً، في واحدة من أعنف الكوارث الطبيعية التي تضرب البلاد خلال السنوات الأخيرة.

وذكرت السلطات الفنزويلية أن فرق الطوارئ والإنقاذ تمكنت من انتشال نحو خمسين جثة إضافية من تحت أنقاض المباني المنهارة، ما رفع الحصيلة المؤقتة للضحايا إلى 2645 قتيلاً، في وقت لا تزال عمليات البحث متواصلة وسط ظروف ميدانية صعبة.

وأشارت المصادر ذاتها إلى أن عدد الجرحى تجاوز 12 ألف مصاب، بينهم حالات خطيرة، فيما تواصل الطواقم الطبية استقبال المتضررين في المستشفيات والمراكز الصحية القريبة من المناطق المنكوبة، وسط ضغط كبير على قدرات الاستجابة الصحية والإغاثية.

ولا تزال السلطات تتحدث عن وجود آلاف الأشخاص في عداد المفقودين تحت أكوام الركام، خاصة في منطقة لا غوايرا الساحلية، شمال العاصمة كاراكاس، التي تعد من أكثر المناطق تضرراً بفعل الزلزالين، بعدما انهارت عشرات المجمعات السكنية وتضررت بنايات ومنشآت حيوية. وكانت الحصيلة السابقة التي أعلنتها السلطات تشير إلى مقتل 2595 شخصاً، قبل أن ترتفع مجدداً مع استمرار عمليات رفع الأنقاض وانتشال المزيد من الضحايا، في ظل توقعات بأن ترتفع الأرقام خلال الساعات والأيام المقبلة مع تقدم فرق الإنقاذ في المناطق الأكثر تضرراً.

وتواصل فرق الإنقاذ، بمشاركة وحدات محلية ومساعدات ميدانية، عمليات البحث عن ناجين محتملين، رغم مرور أيام على وقوع الكارثة، في سباق مع الزمن داخل أحياء شهدت انهيارات واسعة وتضرراً كبيراً في البنية التحتية.

وتعيش المناطق المنكوبة أوضاعاً إنسانية صعبة، في ظل حاجة آلاف العائلات إلى الإيواء العاجل والمساعدات الغذائية والطبية، بعد أن فقد كثيرون منازلهم أو اضطروا إلى مغادرتها بسبب التصدعات وخطر الانهيار.

وتطرح الكارثة تحديات كبيرة أمام السلطات الفنزويلية، سواء من حيث مواصلة عمليات الإنقاذ، أو إيواء المتضررين، أو تأمين الخدمات الأساسية في المناطق التي تضررت فيها شبكات الكهرباء والمياه والطرقات.

وتبقى الحصيلة مرشحة للارتفاع، وفق المعطيات الميدانية، في ظل استمرار البحث تحت أنقاض المباني السكنية المنهارة، خاصة في لا غوايرا والمناطق المحيطة بالعاصمة كاراكاس، حيث يواصل الأهالي انتظار أخبار عن مفقوديهم وسط حالة من الحزن والقلق.

النيابة العامة تشدد الملاحقة القانونية ضد شبكات التهريب بمضيق جبل طارق

إسبانيا تتجه إلى تكييف اعتداءات مهربي المخدرات في البحر كـ"قرصنة بحرية"

آعلنت النيابة العامة الإسبانية المكلفة بمكافحة المخدرات اعتماد توجه قضائي جديد يقضي بتوجيه تهمة "القرصنة البحرية" إلى مهربي المخدرات الذين يهاجمون زوارق الأجهزة الأمنية والجمارك، أو يعرضونها للخطر أثناء عمليات المطاردة في عرض البحر، في خطوة تهدف إلى تشديد الملاحقات القانونية ضد الشبكات الإجرامية الناشطة في منطقة مضيق جبل طارق والسواحل الجنوبية لإسبانيا.

ويأتي هذا التوجه في سياق تصاعد المواجهة بين السلطات الإسبانية وشبكات تهريب المخدرات التي تستعمل قوارب سريعة في عمليات النقل البحري، خاصة في المناطق القريبة من مضيق جبل طارق وسواحل الأندلس، حيث سجلت السنوات الأخيرة ارتفاعا في مستوى العنف والمناورات الخطيرة ضد وحدات الحرس المدني والجمارك والشرطة. ووفقا للإعلام الإسباني، يستند هذا التوجه القضائي إلى حكم صادر عن المحكمة العليا الإسبانية، اعتبر أن أي اعتداء عنيف يهدد سلامة الملاحة البحرية أو يستهدف الأشخاص الموجودين على متن السفن والزوارق يمكن أن يندرج ضمن جريمة القرصنة، إلى جانب جرائم تهريب المخدرات والانتماء إلى منظمات إجرامية. ومن شأن هذا التكييف القانوني أن يسمح بتشديد العقوبات ضد المتورطين في الاعتداء على الوحدات الأمنية أثناء عمليات المطاردة البحرية، بعدما كانت هذه الوقائع تدرج غالبا ضمن جرائم مقاومة السلطات أو تعريض حياة الآخرين للخطر أو الاتجار بالمخدرات فقط.

وفي هذا السياق، أصدرت المدعية العامة المختصة بقضايا المخدرات، روزا آنا موران، تعليمات إلى عناصر الحرس المدني والشرطة الوطنية والجمارك، دعتهم فيها إلى توثيق جميع الاعتداءات التي تنفذها قوارب التهريب ضد الوحدات الأمنية، مع جمع الأدلة والصور ومقاطع الفيديو التي تثبت أعمال العنف أو المناورات الخطيرة. وتهدف هذه التعليمات إلى دعم ملفات المتابعة القضائية بعناصر إثبات قوية، بما يسمح للنيابة العامة بطلب تكييف هذه الأفعال كجرائم قرصنة بحرية عند توفر الشروط القانونية، خاصة عندما يتعلق الأمر بهجمات مباشرة على زوارق رسمية أو اصطدامات متعمدة أو محاولات لإغراق أو تعطيل وحدات المطاردة.

وتصل العقوبات المقررة لجريمة القرصنة البحرية في القانون الإسباني إلى السجن لمدة تتراوح بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة، وهي عقوبات يمكن أن تضاف إلى العقوبات الأخرى المنصوص عليها في جرائم الاتجار الدولي بالمخدرات، وتهريبها، والانتماء إلى شبكات إجرامية منظمة.

وتراهن السلطات الإسبانية من خلال هذا التشدد القانوني على رفع كلفة العنف البحري بالنسبة لشبكات التهريب، وردع استعمال القوارب السريعة في مهاجمة وحدات الأمن، خاصة بعد تكرار حوادث المطاردة البحرية التي عرضت حياة أعوان الأمن والجمارك للخطر.

ويأتي هذا الإجراء في وقت يواصل فيه مضيق جبل طارق والسواحل المقابلة للمغرب تسجيل نشاط مكثف لشبكات الاتجار الدولي بالمخدرات، التي تستغل الموقع الجغرافي للمنطقة في عمليات التهريب نحو أوروبا، مستفيدة من قرب المسافة البحرية وتشعب المسالك المستعملة في نقل الشحنات.

ولم يقتصر التشدد الإسباني على الجانب القضائي، بل ترافق أيضا مع تكثيف العمليات الأمنية الميدانية ضد شبكات التهريب. وفي هذا الإطار، أفادت السلطات الإسبانية بحجز طن من مخدر الحشيش خلال عملية أمنية نفذتها عناصر الجمارك والشرطة بمدينة إيسلا كريستينا التابعة لإقليم هويلفا.

وجاءت هذه العملية بعد تمكن العناصر الأمنية من ضبط نحو ألف كيلوغرام من الحشيش كانت مخبأة داخل قارب ترفيهي بمنطقة ماتابيوخوس المحاذية لريا كاريراس، مع توقيف شخص يشتبه في تورطه في هذه الأنشطة الإجرامية، في انتظار استكمال التحقيقات لكشف باقي الامتدادات المحتملة للشبكة.

وتؤكد المعطيات الأمنية الإسبانية أن شبكات تهريب المخدرات في الجنوب الإسباني أصبحت أكثر تنظيما وجرأة، سواء من حيث استعمال القوارب السريعة أو من حيث محاولة الإفلات من المطاردات عبر مناورات خطيرة، وهو ما دفع النيابة العامة إلى البحث عن أدوات قانونية أشد صرامة لمواجهة هذه الظاهرة.

وكان الحرس المدني الإسباني قد فكك خلال الأشهر الأخيرة عددا من شبكات الاتجار بالمخدرات، في إطار حملة مستمرة لمكافحة التهريب البحري، خاصة عبر المسارات المرتبطة بشحنات القنب الهندي وراتنج القنب القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط.

وتشير تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن المغرب يعد من أبرز بلدان منشأ راتنج القنب الهندي، ومصدرا رئيسيا للشحنات الموجهة إلى السوق الأوروبية، وهو ما يجعل منطقة مضيق جبل طارق إحدى النقاط الحساسة في مكافحة الاتجار الدولي بالمخدرات.

ويرى متابعون للشأن الأمني الإسباني أن اعتماد تهمة القرصنة البحرية يمثل تحولا مهما في طريقة تعامل القضاء مع شبكات التهريب، إذ لم تعد السلطات تنظر إلى هذه القوارب باعتبارها مجرد وسائل لنقل المخدرات، بل كأدوات تهديد مباشر لسلامة الملاحة والأمن البحري وحياة العناصر الأمنية.

ومن شأن هذا التوجه أن يفتح مرحلة جديدة في المواجهة بين السلطات الإسبانية وشبكات المخدرات، خصوصا إذا نجحت النيابة في تثبيت هذا التكييف أمام المحاكم في الملفات المقبلة، بما قد يؤدي إلى أحكام أكثر صرامة ضد المتورطين في الاعتداء على الوحدات الرسمية في البحر.

وتعكس هذه الإجراءات حجم القلق الإسباني من تطور نشاط التهريب في مضيق جبل طارق، حيث تتداخل الجريمة المنظمة مع المخاطر الأمنية والبحرية، في منطقة تعد من أكثر الممرات حساسية بين إفريقيا وأوروبا.

من 15 إلى 23 أكتوبر المقبل..

بجاية تستعد لاحتضان الطبعة الـ15 من المهرجان الدولي للمسرح

أعلنت محافظة المهرجان الدولي للمسرح ببجاية عن تنظيم الطبعة الخامسة عشرة من هذه التظاهرة الثقافية خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 23 أكتوبر المقبل، في موعد ينتظر أن يجمع عدداً من أبرز التجارب المسرحية الوطنية والدولية، ويكرس مرة أخرى مكانة بجاية كإحدى الحواضر الثقافية المهمة في المشهد المسرحي الجزائري.

القسم الثقافي / واج

وجاء في بيان لمحافظة المهرجان أن هذه الطبعة ستعرف، ولأول مرة، إدراج مسابقة رسمية للعروض المسرحية الخاصة بالدول المشاركة، في خطوة تهدف إلى تعزيز البعد التنافسي للمهرجان، وفتح المجال أمام مقارنة فنية وجمالية بين تجارب مسرحية مختلفة، بما يسمح بإثراء النقاش المسرحي وتوسيع دائرة التبادل بين الفنانين والمبدعين. وتندرج هذه المبادرة، حسب البيان ذاته، ضمن رؤية جديدة تسعى إلى جعل المهرجان فضاء استراتيجيا للتفكير في المسرح، وليس مجرد مناسبة لعرض الأعمال الفنية. فالمحافظة تراهن على تحويل هذا الموعد الثقافي إلى منصة للحوار بين المبدعين والباحثين والنقاد، حيث لا يُعرض المسرح فقط، بل يُناقش ويُفكر فيه بوصفه فعلاً ثقافياً وجمالياً ومجتمعياً.

كما تسعى محافظة المهرجان، من خلال هذه الطبعة، إلى ترسيخ البعد الدولي للتظاهرة، عبر الانفتاح على تجارب مسرحية قادمة من خارج الجزائر، وفي الوقت نفسه تثمين الرصيد المسرحي الجزائري وإبراز تنوع أشكاله الفنية ومدارسه الجمالية، بما يعكس ثراء الحركة المسرحية الوطنية وقدرتها على التفاعل مع مختلف التجارب العالمية.

وأكد البيان أن الطبعة الخامسة عشرة ستكون "طبعة المدينة"، حيث سيتم الاحتفاء بتاريخ بجاية وذاكرتها وفضاءاتها الثقافية ومؤسساتها وفنانيها، إضافة إلى تكريم كل من أسهموا في تأسيس هذا المهرجان وصناعة مساره منذ انطلاقته، بما يمنح هذه الدورة بعداً وفائياً وذاكرة جماعية مرتبطة بالمكان وبالفاعلين الثقافيين الذين رافقوا تطوره.

ومن المنتظر أن تشكل هذه الطبعة محطة جديدة في مسار المهرجان الدولي للمسرح ببجاية، ليس فقط من خلال العروض المبرمجة، بل أيضاً من خلال النقاشات واللقاءات التي سترافق التظاهرة، في محاولة لتعميق التفكير حول راهن المسرح، أسئلته الفنية، وأدواره الثقافية والاجتماعية في الجزائر والعالم.

اتفاق علمي وتقني يفتح آفاقاً جديدة للتعاون في صيانة المعالم التاريخية وعلم الآثار الإنقاذي وتكوين الباحثين

موسكو تحتضن توقيع مذكرة تفاهم جزائرية روسية لحماية الممتلكات الثقافية

القسم الثقافي / واج

وقعت الجزائر وروسيا الاتحادية، بالعاصمة الروسية موسكو، مذكرة تفاهم علمية وتقنية تهدف إلى تعزيز التعاون الثنائي في مجال حفظ وترميم الممتلكات الثقافية، في خطوة تندرج ضمن مسار تطوير الشراكة بين البلدين في المجالات الثقافية والعلمية والتقنية. وأفادت وزارة الثقافة والفنون، في بيان لها، أن توقيع هذه المذكرة جاء في إطار تعزيز العلاقات الثنائية والشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وروسيا الاتحادية، وعلى هامش أشغال الدورة الثالثة عشرة للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية الروسية للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والتقني، التي احتضنتها العاصمة الروسية موسكو خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 26 جوان المنصرم.

وأوضح البيان أن هذه المذكرة تمثل محطة مهمة في مجال حماية التراث الثقافي، باعتبارها تؤسس لتعاون علمي وتقني بين مؤسسات متخصصة في البلدين، بما يسمح بتبادل الخبرات والمعارف في مجالات حفظ الممتلكات الثقافية وترميمها، وصيانة المعالم التاريخية، وتطوير البحوث المشتركة ذات الصلة بالتراث المادي.

ووقع المذكرة عن الجانب الجزائري البروفيسور حمزة محمد شريف، مدير المدرسة الوطنية العليا لحفظ الممتلكات الثقافية وترميمها، فيما وقعها عن الجانب الروسي الدكتورة ناتاليا فيدوروفنا سولوفيفا، مديرة مركز علم الآثار الإنقاذي التابع لمعهد تاريخ الثقافة المادية لأكاديمية العلوم لروسيا الاتحادية، وذلك بحضور سفير الجزائر لدى روسيا الاتحادية. وتندرج هذه المذكرة، حسب وزارة الثقافة والفنون، في سياق تفعيل آليات التعاون العلمي والتقني بين البلدين، حيث تهدف بالأساس إلى تبادل الخبرات الميدانية والأكاديمية في مجال صيانة وترميم المعالم التاريخية، إضافة إلى تشجيع البحوث المشتركة الرامية إلى حماية الممتلكات الثقافية وتثمينها وفق مقاربات علمية حديثة.

كما تركز المذكرة على تعزيز التعاون الفني في مجال علم الآثار الإنقاذي والتنقيب الاستعجالي، وهو أحد التخصصات الدقيقة التي تكتسي أهمية خاصة في حماية المواقع الأثرية والممتلكات الثقافية المهددة بفعل العوامل الطبيعية أو المشاريع العمرانية أو الأشغال الكبرى. ومن المنتظر أن تفتح هذه الشراكة آفاقاً جديدة في مجال التكوين وتطوير مهارات الطلبة والباحثين والمتخصصين، من خلال الاستفادة من الخبرات الروسية في مجالات البحث الأثري، الترميم، الحفظ، والتدخلات العلمية المرتبطة بحماية التراث الثقافي. وأكدت الوزارة أن هذه الخطوة تجسد الرؤية الاستراتيجية الرامية إلى الارتقاء بالتراث الثقافي الوطني، وتطوير أداء المؤسسات التكوينية التابعة للقطاع، من خلال الانفتاح على الخبرات الدولية الرائدة، واعتماد أحدث المعايير العلمية العالمية في مجال حماية الهوية والتاريخ الجزائري.

وتعكس هذه المذكرة حرص الجزائر على تعزيز حضورها في شبكات التعاون العلمي الدولي المرتبطة بالتراث، وتثمين رصيدها الثقافي والحضاري، عبر شراكات قادرة على دعم البحث، التكوين، والحماية الميدانية للممتلكات الثقافية.

ندوة بالعاصمة تستعيد عوالم آسيا جبار في ذكرى ميلادها التسعين

أكاديميون يقرأون تجربة صاحبة "الحب والفانتازيا" تحت شعار "الكتابة دعماً للذاكرة"

احتضنت الجزائر العاصمة ندوة فكرية وأدبية خصصت لاستعادة مسيرة الأديبة الجزائرية الراحلة آسيا جبار وأعمالها، وذلك بمناسبة الذكرى التسعين لميلادها، في لقاء جمع عدداً من الأساتذة والأكاديميين والمهتمين بالأدب الجزائري الحديث، تحت شعار "الكتابة دعماً للذاكرة".

ونظمت هذه الندوة المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، حيث نشطها كل من الأستاذ وحيد بن بوعزيز من جامعة الجزائر 2، والأستاذ عمار قندوزي من جامعة مولود معمري بتيزي وزو، المتخصص في اللغة الإنجليزية ودراسات الأدب الإنجليزي وما بعد الاستعمار، إلى جانب الأستاذ حكيم ميلود من جامعة تلمسان، رئيس لجنة تحكيم الطبعة الثامنة لجائزة آسيا جبار الكبرى للرواية.

وشكل اللقاء مناسبة للعودة إلى المسار الأدبي والفكري لأسيا جبار، باعتبارها واحدة من أبرز الأسماء في الأدب الجزائري والعالمي، وواحدة من الكاتبات اللواتي جعلن من الكتابة وسيلة لاستعادة الذاكرة الوطنية وتفكيك السرديات الاستعمارية التي حاولت طمس صورة الجزائر والجزائريين.

وخلال الندوة، استعرض المتدخلون تطور الكتابة والنقد في أعمال آسيا جبار، انطلاقا من روايتها الأولى "العطش"، التي كتبتها وهي في سن العشرين خلال فترة حرب التحرير الوطني، وصولا إلى أعمالها اللاحقة التي جعلت من الذاكرة، التاريخ، المرأة، اللغة، والمنفي محاور كبرى في مشروعها الأدبي.

وأكد المشاركون أن آسيا جبار، بعد الاستقلال، انخرطت في مشروع إعادة كتابة الذاكرة الوطنية من منظور جزائري، في مواجهة السردية الاستعمارية التي قدمت الجزائر من زاوية مشوهة ومغلوطة. وقد برز هذا التوجه بوضوح في أعمال أساسية، على غرار رواية "الحب والفانتازيا"، التي سلطت فيها الضوء على العنف الاستعماري والجرائم المرتكبة في جبال الظهرة خلال الحقبة الاستعمارية.

ويرى الأساتذة المشاركون أن حاجة آسيا جبار إلى بناء سردية تاريخية بديلة دفعتها إلى الاعتماد على الذاكرة والذكريات بوصفهما مرجعا حميميا وفرديا وشخصيا، في مقابل التاريخ الرسمي الذي كتبه المستعمر ونقله وفق رؤيته ومصالحه. ومن خلال هذا الاختيار، حاولت الكاتبة أن تمنح الصوت لمن غُيبوا عن السرد، وأن تعيد الاعتبار لتجارب النساء، والشهداء، والمقهورين، وكل من صودرت أصواتهم داخل التاريخ المكتوب.

كما توقف المتدخلون عند رواية "امرأة بلا قبر"، التي أهدتها آسيا جبار إلى نضال الشهيدة زليخة عدي، تلك المناضلة التي اعتقلت وعذبت بوحشية قبل أن يتم رميها من مروحية، في واحدة من الصور الأكثر قسوة التي تعكس عنف الاستعمار الفرنسي في الجزائر. وقد اعتبر المشاركون أن هذا العمل يمثل نموذجا لقدرة آسيا جبار على تحويل الذاكرة الفردية إلى نص أدبي يحمل بعدا وطنيا وإنسانيا عميقا.

وتطرق المحاضرون أيضا إلى أعمال أخرى بارزة في مسيرة الكاتبة، من بينها "الجزائر البيضاء"، و"بعيدا عن المدينة"، و"ليالي ستراسبورغ"، التي طرحت من خلالها سؤال العلاقة بين الذات والآخر، إضافة إلى "نساء جزائريات في شقتهن"، و"لا مكان لي في بيت أبي"، وهو نص سردي تستعيد فيه الكاتبة ذكريات طفولتها في شرشال، وعلاقتها الخاصة بوالدها، ومسار تشكل وعيها كامرأة وكاتبة.

ولم يقتصر النقاش على الجانب الروائي فقط، بل تناول أيضا تعدد المجالات الثقافية والفكرية التي اشتغلت عليها آسيا جبار، من الأدب إلى التاريخ، ومن علم الاجتماع إلى النقد الأدبي، ومن الأنثروبولوجيا إلى المسرح والسينما، وهو ما جعل تجربتها تتجاوز حدود الكتابة الأدبية التقليدية لتصبح مشروعا معرفيا متكاملا حول الذاكرة والهوية واللغة والمرأة.

كما ذكر المحاضرون بالنقد الأدبي الذي رافق المسيرة الثرية لآسيا جبار، معتبرين أن هذه الكاتبة تظل شخصية بارزة ورمزية في الأدب الجزائري، وأن أعمالها تستحق المزيد من القراءة والدراسة، بالنظر إلى إسهامها الكبير في إحياء الذاكرة الوطنية من منظور جزائري عميق، وفي تقديم صورة مختلفة عن الجزائر بعيدا عن التمثلات الاستعمارية الجاهزة.

وشهد اللقاء فتح باب النقاش أمام الحضور، ما أتاح لأعضاء لجنة تحكيم الطبعة الثامنة من جائزة آسيا جبار الكبرى للرواية لعام 2026 فرصة التدخل ومناقشة جوانب أخرى من مسار الكاتبة، خاصة علاقتها بالمسرح والسينما، وهي المجالات التي تركت فيها بدورها بصمة لافتة.

وتضم لجنة تحكيم الجائزة، إلى جانب رئيسها حكيم ميلود، كلا من أستاذ علم الاجتماع مصطفى ماضي، والمختص في الأدب الشعبي حميد بوحبيب، والكاتبة ميساء باي، ورئيس الأكاديمية الجزائرية للغة العربية شريف مريبعي، والكاتبة مريم قماش، والروائية ليلى حموتان، والشاعر أحسن معريش، والباحث في اللغة الأمازيغية كسيلة عليق، والشاعر والمترجم إدير بلالي.

وتمنح جائزة آسيا جبار الكبرى للرواية، التي تأسست سنة 2015 تكريما للروائية الجزائرية آسيا جبار، لأفضل الأعمال الروائية المكتوبة باللغات العربية والأمازيغية والفرنسية، في مبادرة تسعى إلى دعم الإبداع الروائي الجزائري وتثمين التعدد اللغوي والثقافي الذي ميز التجربة الأدبية في الجزائر.

وتعد آسيا جبار، المولودة سنة 1936 والراحلة سنة 2015، من أبرز الأسماء الأدبية الجزائرية التي حققت حضورا عالميا واسعا، بفضل مشروعها السردي والفكري الذي جمع بين الذاكرة الوطنية، الأسئلة النسوية، تفكيك الاستعمار، واستعادة الأصوات المغيبة من التاريخ.

واج

وهران

حلبة مصارعة الثيران.. معلم تاريخي يتحول إلى نقطة جذب للسياح والزوار

تشهد حلبة مصارعة الثيران بمدينة وهران، التي تعد من أبرز المعالم السياحية والتاريخية بعاصمة الغرب الجزائري، إقبالاً متزايداً من الزوار المحليين والسياح الأجانب على مدار السنة، باعتبارها معلماً فريداً من نوعه على المستوى الوطني، وواحداً من الفضاءات التراثية التي تجمع بين الذاكرة المعمارية والنشاط الثقافي والسياحي.

القسم الثقافي

وأصبحت هذه الحلبة، المصنفة ضمن التراث الوطني من طرف وزارة الثقافة والفنون سنة 2023، فضاءً ثقافياً وسياحياً بامتياز، بعدما تحولت من معلم تاريخي مرتبط بمرحلة معينة من تاريخ المدينة إلى مقصد مفتوح أمام الجمهور والوفود الأجنبية والمهتمين بالتراث العمراني.

وحسب المؤسسة العمومية الولائية "حديقة التسلية"، فقد استقبلت الحلبة خلال الأشهر الماضية أكثر من 5000 زائر، أغلبهم من السياح الأجانب من مختلف الجنسيات، إلى جانب وفود أجنبية حرصت على زيارة هذا المعلم الفريد والتعرف على تاريخه وخصوصيته المعمارية.

وأوضح مسؤول الموقع، مهدي عبد الحفيظ، أن الحلبة تعرف اهتماما متزايدا من الزوار القادمين من مختلف ولايات الوطن، إضافة إلى السياح الأجانب الذين يدرجونها ضمن وجهاتهم السياحية عند زيارة مدينة وهران، بالنظر إلى طابعها المميز وموقعها في الذاكرة الحضرية للمدينة.

ويشرف أربعة مرشدين سياحيين تابعين لهذا المعلم، الواقع بحي "طورو" الشعبي الذي استمد اسمه من الحلبة، على مرافقة الزوار وتقديم شروحات تاريخية وثقافية حول الموقع بعدة لغات، بما يسمح للزوار بخوض تجربة سياحية أكثر ثراءً وتفاعلاً. وتعتمد هذه الجولات، حسب القائمين على الموقع، على أساليب تقليدية وحديثة في عرض المعلومات، بما يتيح للزائر التعرف على تاريخ الحلبة، هندستها المعمارية، وظروف تشييدها، إضافة إلى التحولات التي عرفتها عبر الزمن، من فضاء للعروض خلال المرحلة الاستعمارية إلى معلم تراثي وسياحي مفتوح أمام الجمهور.

وتتميز الحلبة أيضا باحتضانها 22 ورشة دائمة مخصصة للحرفيين والفنانين التشكيليين، لعرض إبداعاتهم ومنتجاتهم التقليدية، وهو ما منح المعلم بعداً ثقافياً واقتصادياً إضافياً، من خلال الترويج للصناعة التقليدية المحلية وتوفير منتجات تذكارية للزوار.

وتساهم هذه الورشات في إضفاء حركية فنية داخل المعلم، حيث يجد الزائر نفسه أمام فضاء لا يقتصر على الذاكرة التاريخية، بل يمتد إلى الحرف، الفنون التشكيلية، والإبداع المحلي، بما يعزز جاذبية الحلبة كوجهة سياحية وثقافية في آن واحد.

وفي إطار تنشيط هذا المعلم الثقافي والتاريخي، تعمل مؤسسة "حديقة التسلية" بالتنسيق مع عدة شركاء على تنظيم نشاطات ثقافية وفنية متنوعة، بهدف جعل الحلبة فضاءً حياً ومفتوحاً أمام مختلف الفعاليات، بدل أن تبقى مجرد موقع تراثي جامد. وفي هذا السياق، شهد موسم الاصطياف الماضي برمجة ثلاث سهرات فنية استقطبت عدداً كبيراً من العائلات، في تجربة أكدت قدرة هذا الفضاء على احتضان التظاهرات الثقافية والفنية في أجواء مميزة تجمع بين الفن والذاكرة والموقع المفتوح.

وأكد مسؤول الموقع أن أبواب الحلبة مفتوحة أمام مختلف القطاعات الثقافية والشبابية والرياضية لتنظيم التظاهرات، مشيراً إلى أن هذا المعلم احتضن خلال السنة الجارية البطولة الوطنية للمصارعة المشتركة على الرمال، إلى جانب البطولة الجهوية للكرة الحديدية.

وتعكس هذه الأنشطة التوجه نحو إعادة توظيف المعالم التاريخية في الحياة الثقافية والرياضية والاجتماعية للمدينة، بما يسمح بالحفاظ عليها من جهة، ومنحها وظيفة معاصرة من جهة أخرى، في انسجام مع متطلبات تثمين التراث واستثماره سياحياً وثقافياً.

ومن أجل تثمين هذا الصرح التاريخي، تم إعداد دراسة سنة 2023 لإنجاز عدة عمليات ترميم وصيانة، تشمل أشغال التدعيم وترميم معظم الأقواس، إلى جانب تدعيم المدرجات، التي لا يستغل منها حالياً سوى 3000 مقعد فقط من أصل طاقة استيعابية إجمالية تقدر بحوالي 14 ألف مقعد.

وتأتي هذه الدراسة في سياق الحاجة إلى حماية هذا المعلم من آثار الزمن، وضمان استغلاله بشكل آمن ومنظم، خاصة في ظل الإقبال المتزايد على الزوار، واتساع دائرة الاهتمام به كواحد من أبرز المواقع السياحية في وهران. وكانت المؤسسة العمومية "حديقة التسلية" قد أنجزت سنة 2018 أشغال ترميم شملت أحد أقواس الحلبة وتهيئة مدخلها الخارجي، مع الحرص على الحفاظ على الطابع المعماري الأصلي واستعمال نفس المواد التقليدية التي استخدمت في بنائها، بما يحافظ على أصالة المعلم وهويته العمرانية.

ويعود تاريخ تشييد حلبة مصارعة الثيران بوهران، التي تتميز بهندسة معمارية فريدة على مستوى إفريقيا، إلى سنة 1906، وفق مصادر تاريخية، قبل أن تفتح أبوابها سنة 1910 لاحتضان عروض مصارعة الثيران المعروفة بـ"الكوريدا"، وذلك بطلب من المستوطنين الإسبان خلال فترة الاستعمار الفرنسي. وشُيد هذا المعلم على مساحة تقدر بـ4800 متر مربع، وبشكل دائري يبرز خصوصيته الهندسية، ما جعله من المعالم النادرة في الجزائر وإفريقيا. ورغم أن وظيفته الأصلية ارتبطت بسياق تاريخي استعماري، فإن قيمته اليوم تكمن في كونه شاهداً عمرانياً على مرحلة من تاريخ وهران، وفضاءً قابلاً لإعادة التوظيف الثقافي والسياحي بما يخدم الذاكرة المحلية والتنمية الثقافية.

وتؤكد الحركية التي تعرفها الحلبة اليوم أن المعالم التاريخية لا تستعيد مكانتها بمجرد تصنيفها، بل من خلال فتحها للجمهور، تنشيطها، ترميمها، وربطها بالمحيط الثقافي والسياحي للمدينة. وفي هذا الإطار، تبدو حلبة مصارعة الثيران بوهران نموذجاً لمعلم تاريخي استطاع أن يتحول من فضاء مهجور أو محدود الاستعمال إلى نقطة جذب حقيقية للزوار المحليين والسياح الأجانب.

يوم تكويني بالجزائر العاصمة لمرافقة الناشرين الشباب في صناعة الكتاب

بن دودة تؤكد حرص الدولة على دعم الكتاب والناشر المحلي ومواكبة التحولات الرقمية في قطاع النشر

أشرفت وزيرة الثقافة والفنون، مليكة بن دودة، اليوم الاثنين بالجزائر العاصمة، على افتتاح يوم تكويني موجه لفائدة الناشرين الشباب، نظم تحت شعار "من الفكرة إلى صناعة الكتاب"، بمبادرة من المركز الوطني للكتاب، وبحضور ناشرين ومؤلفين ومهنيين في مجال النشر من مختلف ولايات الوطن.

ويأتي هذا اللقاء في إطار الجهود الرامية إلى مرافقة الجيل الجديد من الناشرين، وتعزيز قدراتهم المهنية في مختلف مراحل صناعة الكتاب، انطلاقا من الفكرة الأولى وصولا إلى الإنتاج، التوزيع، التسويق، وحماية الحقوق، بما يسمح بدعم حركية النشر في الجزائر وتطوير أدواتها وفق متطلبات السوق الثقافية والتحولات الرقمية الراهنة.

وفي كلمة ألقتها بالمناسبة، أكدت وزيرة الثقافة والفنون أن هذا اليوم التكويني يهدف إلى مرافقة حركة النشر في الجزائر، ويندرج ضمن مهام الوزارة في دعم الفاعلين في قطاع الكتاب، مشيرة إلى أن القطاع سبق له خلال السنة الجارية تنظيم ملتقى لفائدة الناشرين الجدد، شكل فرصة لطرح انشغالاتهم ومناقشة التحديات التي تواجه دور النشر الناشئة، خاصة تلك المرتبطة بالتوزيع، التسويق، الرقمنة، والعلاقة مع المؤلفين.

وأبرزت بن دودة أن الدولة الجزائرية أولت عناية خاصة للكتاب، باعتباره ركيزة أساسية في بناء الوعي الثقافي والمعرفي، مؤكدة أن هذه العناية تجسدت في إصدار قانون الكتاب لسنة 2015 ونصوصه التطبيقية، إضافة إلى تأسيس مؤسسات متخصصة في هذا المجال، على غرار المركز الوطني للكتاب، وشبكة المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية التي تضم 45 مكتبة رئيسية بملحقاتها عبر مختلف ولايات الوطن.

وشددت الوزيرة على الدور المحوري للكتاب بوصفه رافدا من روافد التنمية الثقافية والاقتصادية، ووجها من أوجه الصناعة الإبداعية، معتبرة أن الاستثمار في الكتاب لا يقتصر على بعده الثقافي فقط، بل يمتد إلى بعد اقتصادي ومعرفي قادر على خلق حركية داخل المجتمع، ودعم الصناعات الثقافية، وتشجيع القراءة والإبداع والنشر.

وفي سياق حديثها عن التحولات التي يعرفها العالم في مجال التكنولوجيا والاتصال، أكدت بن دودة أن التحديات الرقمية تفرض على قطاع الكتاب في الجزائر مواكبة هذا المسار دون التفريط في قيمة الكلمة ولا في مكانة الكتاب، سواء في صيغته الورقية التقليدية أو في صيغته الإلكترونية والرقمية.

واعتبرت أن المرحلة الراهنة تقتضي تطوير آليات النشر، وتحديث أدوات التوزيع والتسويق، والانفتاح على أشكال جديدة من القراءة، من بينها الكتاب الرقمي والكتاب الصوتي.

وفي إطار تنظيم حركة توزيع الكتاب في الجزائر، كشفت وزيرة الثقافة والفنون عن إنشاء مؤسسة متخصصة ستعنى بتسيير الصالون الدولي للكتاب بالجزائر والمعارض الوطنية، بما يجعلها سندا حقيقيا للناشر الجزائري.

كما أعلنت الوزيرة عن انضمام وزارة الثقافة والفنون إلى الشباك الموحد الذي أنشأته وزارة المالية، والذي من شأنه أن يتيح تقديم العديد من الخدمات الإلكترونية لفائدة الناشرين، خاصة في ما يتعلق بعمليات استيراد وتصدير الكتاب بشكل إلكتروني، بما يسهم في تبسيط الإجراءات الإدارية، وتسريع معالجة الملفات، وتعزيز الشفافية في التعامل مع المهنيين.

وأكدت بن دودة حرص الوزارة الدائم والمتواصل على تطوير الممارسات المهنية في مجال النشر بالجزائر، من خلال تنظيم مثل هذه اللقاءات التكوينية التي تسمح للناشرين الشباب بالاحتكاك بالخبرات، والاطلاع على الجوانب القانونية والتقنية والاقتصادية المرتبطة بصناعة الكتاب، بما يعزز احترافية القطاع ويفتح آفاقا جديدة أمام دور النشر الناشئة.

وبخصوص مرافقة الناشرين عبر البرامج الداعمة ومؤسسات القطاع، أوضحت الوزيرة أن وزارة الثقافة والفنون التزمت باقتناء ما لا يقل عن 75 بالمائة من الكتب الصادرة عن الناشر الجزائري من طرف المؤسسات الثقافية، في خطوة تهدف إلى دعم الناشر المحلي، وتشجيع الإنتاج الوطني، وتمكين الكتب الجزائرية من الوصول إلى فضاءات المطالعة العمومية والمؤسسات الثقافية.

من جهته، أكد مدير المركز الوطني للكتاب، جمال يحياوي، أن هذه المبادرة تهدف إلى دعم جيل جديد من الناشرين الشباب، من خلال برنامج تكويني متخصص يلامس مختلف جوانب صناعة الكتاب، إلى جانب تعزيز مكانة الكتاب كركيزة من ركائز الهوية الوطنية وكمورد اقتصادي حيوي قادر على مواكبة التحولات الرقمية المعاصرة في مجالي النشر والتسويق.

واعتبر يحياوي أن هذا اللقاء يمثل خطوة نحو تمكين الكفاءات الشابة من أدوات مهنية تساعدها على صياغة محتوى إبداعي يتناسب مع لغة العصر واحتياجات القراء الجدد، مشيرا إلى أن صناعة الكتاب اليوم لم تعد تقتصر على الطباعة والنشر فقط، بل أصبحت منظومة متكاملة تشمل التحرير، التصميم، الحقوق، التوزيع، التواصل الرقمي، والتسويق الثقافي.

وأضاف أن تنظيم هذا اليوم التكويني يعكس التزام الدولة بتطوير السياسات الثقافية التقليدية ودمجها ضمن رؤية عصرية مبتكرة، تراعي تطور عادات القراءة، وتنامي حضور الوسائط الرقمية، وتغير علاقة القارئ بالكتاب، خاصة لدى الأجيال الجديدة التي تتعامل مع المعرفة عبر منصات متعددة.

وتضمن برنامج اليوم التكويني خمس ورشات عمل أطرها عدد من الناشرين والجامعيين والمختصين في مجال الكتاب، تمحورت حول مراحل صناعة الكتاب، والتشريعات والقوانين المنظمة للقطاع، وتقنيات التسيير داخل دور النشر، بما يسمح للناشرين الشباب بفهم الجوانب العملية والمهنية لإدارة مؤسسة نشر.

كما سلط اللقاء الضوء على الجوانب القانونية المرتبطة بعقود النشر وحقوق المؤلف، باعتبارها من الملفات الحساسة في العلاقة بين الكاتب والناشر، إضافة إلى جلسة خصصت لاستشراف مستقبل القراءة في ظل تطور الكتب الرقمية والصوتية، وما تفتحه هذه الأشكال الجديدة من فرص أمام الناشرين لتوسيع جمهورهم وتنويع منتجاتهم الثقافية.

ويشكل هذا اليوم التكويني، وفق القائمين عليه، محطة مهمة في مسار مرافقة الناشرين الشباب، ليس فقط من خلال تقديم معارف نظرية، بل أيضا عبر خلق فضاء للتبادل بين المهنيين والمؤلفين والمؤسسات، بما يساهم في بناء بيئة نشر أكثر احترافية وانفتاحا وقدرة على الاستجابة لتحولات السوق الثقافية في الجزائر.

واج

بحضور أبطالهما والدخول مفتوح للجمهور

"أحمد باي" و"حدة" يضيئان ليالي سيدي فرج في ذكرى الاستقلال

ينظم المركز الجزائري لتطوير السينما، بالتنسيق مع المؤسسة العمومية الاقتصادية للتسيير السياحي لسيدي فرج، عرضين سينمائيين في الهواء الطلق بميناء سيدي فرج بالجزائر العاصمة، وذلك في إطار الاحتفالات المخلدة للذكرى الرابعة والستين لعيد الاستقلال.

وأوضح المركز، في بيان له، أن هذه المبادرة الثقافية تأتي ضمن برنامج احتفالي يهدف إلى تقريب السينما الجزائرية من الجمهور، وإتاحة فرصة مشاهدة أعمال وطنية في فضاء مفتوح يحمل بدوره رمزية تاريخية وسياحية خاصة. وسيكون جمهور ميناء سيدي فرج، يومي 3 و4 جويلية الجاري، على موعد مع عرض فيلمين روائيين طويلين، هما فيلم "أحمد باي"

للمخرج جمال شورجة، وفيلم "حدة" للمخرج أحمد رياض، وذلك ابتداءً من الساعة التاسعة ليلا.

ومن المنتظر أن تعرف هذه العروض حضور عدد من أبطال الفيلمين، بما يمنح الجمهور فرصة اللقاء المباشر مع صناع العملين، في أجواء احتفالية تجمع بين السينما والذاكرة الوطنية والفضاء العمومي.

وأكد المنظمون أن الدخول سيكون مفتوحا أمام الجمهور الواسع، في خطوة ترمي إلى تعزيز حضور السينما الجزائرية في الفضاءات العامة، وتشجيع العائلات ومحبي الفن السابع على مواكبة الإنتاج الوطني، خاصة في مناسبة وطنية كبرى مثل عيد الاستقلال.

وتندرج هذه المبادرة ضمن الجهود الرامية إلى إعادة ربط الجمهور بالأعمال السينمائية الجزائرية، وإبراز دور السينما في حفظ الذاكرة الوطنية، والتعريف بشخصيات ومحطات تاريخية وفنية تعكس جوانب من الهوية الجزائرية.

المؤشر
elmoushir.dz
■ الأحد 05 جويلية 2026 ■ العدد 90 ■ السنة الثانية
annas@elmuashir.dz

جامع الجزائر يستحضر ذكرى استرجاع السيادة الوطنية

الشيخ محمد مقاتلي: سلاح الأمس كان البندقية وسلاح اليوم هو العقل المنتج

أبرز الإمام الشيخ محمد مقاتلي، في خطبة الجمعة بجامع الجزائر، أن إحياء ذكرى استرجاع السيادة الوطنية لا يقتصر على استذكار أحداث تاريخية مضت، بل يمثل مناسبة لتجديد العهد مع الوطن، وترسيخ الذاكرة الوطنية التي تستمد منها الأمة هويتها وقوتها واستمراريتها.

قسم مجتمع/واج

وفي خطبة حملت عنوان "الشباب الجزائري بين أمجاد التحرير ومسؤولية التعمير"، توقف الخطيب عند الدلالات العميقة لذكرى الخامس من جويلية، مؤكداً أن هذا التاريخ لا يمثل مجرد رقم في التقويم، بل يشكل ذاكرة حية وفعالة تستحضر من خلالها الأمة تضحيات الأجداد، وتجعل منها سياجا يحمي حاضرها، وبوصلة ترشد خطواتها وهي تشق طريق المستقبل.

وأوضح الشيخ مقاتلي أن استحضار محطات التاريخ الوطني يعد بمثابة "المختبر الحي" الذي يصنع فيه كل جيل وعية بذاته وبحاضره ومستقبله، مشيرا إلى أن الأجيال لا تبني وعيها الوطني بمعزل عن تاريخها، بل من خلال فهم تضحيات من سبقوها واستيعاب الرسائل الكبرى التي حملتها الثورة التحريرية المجيدة.

وتطرق الخطيب إلى دور رواد النهضة الوطنية الذين أدركوا، في مراحل مبكرة، أن معركة التحرير لم تكن مجرد مواجهة عسكرية، بل كانت معركة وجود وهوية وكرامة، مضيفا أن سلاح الأمس كان البندقية في وجه الاستعمار، أما سلاح اليوم فهو العقل المنتج، والعلم النافع، والعمل المتقن، والقدرة على الإسهام في بناء الوطن.

وأشار إلى أن استقلال الجزائر، الذي تحقق بفضل تضحيات جسيمة قدمها أبناؤها وبناتها، يفرض على الأجيال الحالية صون الأمانة ومواصلة مسيرة البناء، مؤكدا أن الاستقلال الذي انتزع بالتضحيات والدماء يتطلب اليوم جهادا من نوع آخر، يقوم على العلم والعمل والإخلاص في خدمة الوطن.

ومن هذا المنطلق، اعتبر الشيخ مقاتلي أن ذكرى استرجاع السيادة الوطنية تمثل مناسبة لتجديد العهد مع الجزائر، واستلهام دروس الثورة التحريرية المجيدة، من خلال الاجتهاد في التحصيل العلمي، والتمسك بالقيم الوطنية والدينية، والمساهمة الفعلية في جهود التنمية والبناء.

وأكد الخطيب أن كل جهد يبذل في بناء الإنسان والوطن يعد امتدادا لمسيرة التحرير، لأن حماية الاستقلال لا تتحقق فقط بحفظ الذاكرة، بل أيضا بتحويلها إلى طاقة عمل وإنتاج وتماسك، تضمن استمرار الجزائر قوية وموحدة وقادرة على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

كما شدد على أن الوحدة الوطنية ستظل صمام أمان الجزائر وقوة تماسكها، داعيا إلى الحفاظ عليها باعتبارها إحدى أهم ثمار الثورة التحريرية وأحد أعمدة الدولة الوطنية، خاصة في ظل التحولات والتحديات التي يعرفها العالم. وفي ختام خطبته، توجه الشيخ محمد مقاتلي إلى الشباب الجزائري، داعيا إياهم إلى النهل من التاريخ الوطني المجيد، واستلهام قيم التضحية والوفاء والمسؤولية، من أجل مواصلة مسيرة التشييد، والمساهمة في بناء جزائر قوية بعلم أبنائها، ووعي شبابها، وتماسك مجتمعها.

تحت شعار "الاستقلال أمانة الأجيال"..

مساجد ومدارس قرآنية ومراكز ثقافية تحتفي بذاكرة الثورة والتحرير

قسم مجتمع/واج

سطرت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف برنامجا وطنيا ثريا بمناسبة إحياء الذكرى الرابعة والستين لعيد الاستقلال، في مبادرة تهدف إلى تجسيد معاني الوفاء لتضحيات شهداء الثورة التحريرية المجيدة، وترسيخ قيم الانتماء الوطني والاعتزاز بتاريخ الجزائر المجيد.

وأفادت الوزارة، في بيان لها، أن هذا البرنامج الوطني ينظم تحت شعار "الاستقلال أمانة الأجيال"، وتحتضنه المساجد والمدارس القرآنية والمراكز الثقافية الإسلامية عبر مختلف ولايات الوطن، بما يعكس حرص القطاع على جعل هذه المناسبة محطة للتذكير بتضحيات الشعب الجزائري، وبالمسار الطويل الذي قاد إلى استرجاع السيادة الوطنية.

ويتضمن البرنامج خطباً ودروساً مسجدية تبرز مآثر ثورة التحرير المباركة وبطولات شهداء الجزائر، الذين صنعوا واحدة من أعظم ملاحم التحرر في التاريخ المعاصر، إلى جانب تنظيم محاضرات وندوات تاريخية تسلط الضوء على محطات بارزة من الكفاح الوطني، وأدوار العلماء والمجاهدين والشهداء في تعبئة الشعب الجزائري ضد الاستعمار.

كما يشمل البرنامج تنظيم زيارات إلى أسر الشهداء والمجاهدين، في خطوة ترمي إلى تكريس ثقافة الوفاء والعرفان، وربط الأجيال الجديدة بالذاكرة الوطنية الحية، من خلال استحضار تضحيات الذين قدموا النفس والنفيس من أجل حرية الجزائر واستقلالها.

ويتخلل هذه الفعاليات أيضا تنظيم مسابقات في حفظ القرآن الكريم، وأخرى علمية، إلى جانب أنشطة ثقافية متنوعة، موجهة لمختلف الفئات، خاصة الأطفال والشباب، بهدف تعزيز الوعي الوطني وتنمية الارتباط بتاريخ الجزائر وقيمها الروحية والحضارية.

كما سيتم، وفق البرنامج المسطر، إقامة معارض للصور والوثائق التاريخية المخلدة لمسيرة الكفاح الوطني، بما يتيح للزوار الاطلاع على جوانب من تاريخ الثورة التحريرية، واستحضار مراحل النضال التي خاضها الشعب الجزائري لاستعادة سيادته وكرامته.

وتأتي هذه الفعاليات، حسب وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تجسيداً لرسالة القطاع في صون الذاكرة الوطنية، وتعزيز الوعي بتاريخ الجزائر المجيد لدى مختلف فئات المجتمع، لا سيما فئة الشباب، حتى تبقى تضحيات الشهداء والمجاهدين حاضرة في الوجدان الجماعي للأمة.

وتسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج إلى استلهام قيم التضحية والوحدة والوفاء التي صنعت استقلال الجزائر، وتحويل ذكرى الاستقلال إلى مناسبة للتربية على حب الوطن، والاعتزاز بالانتماء، وتحمل مسؤولية الحفاظ على الأمانة التي تركها جيل الثورة للأجيال المتعاقبة.

760 طفلاً يستفيدون من أنشطة تجمع بين الترفيه والتكوين وتنمية المهارات خلال العطلة الصيفية

برنامج تربوي وثقافي متنوع يميز مخيمات أطفال تندوف بمستغانم

يشكل البرنامج التربوي والثقافي المسطر لفائدة أطفال ولاية تندوف، المشاركين في المخيمات الصيفية الجارية بشواطئ ولاية مستغانم، محطة هامة لتعزيز قدراتهم وتنمية مهاراتهم، من خلال باقة متنوعة من الأنشطة الهادفة التي تجمع بين الترفيه، التكوين، والتربية على روح الجماعة، حسب ما أفادت به مديرية الشباب والرياضة لولاية تندوف. ويستفيد من هذه المخيمات، التي انطلقت منذ الأسبوع الماضي، 760 طفلاً موزعين على ست دفعات، حيث يقضي كل فوج فترة تمتد إلى 22 يوماً، وفق برنامج يومي متكامل يتضمن ورشات تربوية، أنشطة رياضية وثقافية، مسابقات فنية، ألعاباً جماعية، ورحلات استكشافية.

ويهدف هذا البرنامج إلى توفير فضاء صيفي آمن ومفيد للأطفال، يتيح لهم الاستمتاع بأجواء البحر والعطلة، وفي الوقت نفسه اكتساب مهارات جديدة، وتنمية روح المبادرة، وتعزيز العمل الجماعي، إضافة إلى اكتشاف المواهب وصقلها في مجالات متعددة.

وفي تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية، أوضح المنشط مبارك محمد، وهو طالب بالمعهد الوطني لتكوين إطارات الشباب وأحد مؤطري المخيمات، أن هذه الأنشطة تندرج ضمن مقاربة تعتمد على التربية غير النظامية، من خلال توفير فضاءات تجمع بين التعلم والترفيه، بما يسمح للأطفال بتعزيز الثقة بالنفس، وتنمية الحس الجماعي، واكتساب سلوكيات إيجابية داخل المجموعة. وأضاف أن المؤطرين يحرصون على تنويع البرامج اليومية بما يتناسب مع مختلف الفئات العمرية المشاركة، مع اعتماد أساليب بيداغوجية تفاعلية تشجع الأطفال على المشاركة، الحوار، الإبداع، واحترام قواعد الحياة الجماعية داخل المخيم.

كما تعمل هذه الأنشطة على ترسيخ قيم المواطنة، التعاون، احترام الآخر، والانضباط، من خلال ورشات وألعاب جماعية ومسابقات تهدف إلى بناء شخصية الطفل بطريقة متوازنة، تجمع بين المتعة والفائدة والتكوين السلوكي.

وتندرج هذه المخيمات ضمن البرنامج الوطني للعطل الصيفية الذي تشرف عليه وزارة الشباب، والرامي إلى توفير فضاءات تربوية وترفيهية لفائدة الأطفال، خاصة خلال موسم الاصطياف، بما يسهم في ترقية الأنشطة الهادفة وتنمية شخصية الطفل وإثراء معارفه خلال العطلة الصيفية. وتعكس هذه المبادرة أهمية المخيمات الصيفية كفضاءات للتلاقي، الاكتشاف، والتكوين، حيث لا تقتصر على الراحة والترفيه، بل تتحول إلى تجربة تربوية متكاملة تسمح للأطفال بتوسيع مداركهم، بناء صداقات جديدة، والتفاعل مع بيئة مختلفة عن محيطهم اليومي.

تواصل النشاطات التوعوية للوقاية من حوادث المرور

المندوبية الوطنية للأمن في الطرق تكثف حملاتها لفائدة المصطافين

قسم مجتمع/واج

تواصل المندوبية الوطنية للأمن في الطرق، في إطار الحملة الوطنية للوقاية من حوادث المرور خلال موسم اصطياف 2026، تنظيم نشاطات توعوية موجهة لفائدة مستعملي الطريق، وذلك بهدف تعزيز الثقافة المرورية والحد من السلوكيات الخطيرة التي تتسبب في وقوع الحوادث.

وأوضحت المندوبية، في بيان لها، أن هذه النشاطات تأتي في سياق الجهود الوقائية الرامية إلى رفع مستوى الوعي المروري لدى المواطنين، لاسيما المصطافين ومستعملي الطرقات خلال فترة الصيف، التي تعرف عادة ارتفاعا في حركة التنقل بين الولايات، خاصة نحو المناطق الساحلية والوجهات السياحية.

وتركز الحملة على التذكير بأهمية احترام قواعد السلامة المرورية والالتزام بقانون المرور، مع التحسيس بمخاطر بعض السلوكيات التي تعد من أبرز أسباب الحوادث، على غرار السرعة المفرطة، التجاوز الخطير، استعمال الهاتف النقال أثناء السياقة، التعب والإرهاق، وعدم احترام مسافة الأمان بين المركبات. وفي هذا الإطار، يجري تنظيم العديد من النشاطات التوعوية على مستوى الطرقات ومحطات نقل المسافرين ومحطات سيارات الأجرة، إضافة إلى الفضاءات العمومية التي تعرف إقبالا كبيرا خلال موسم الاصطياف، بما يسمح بالوصول إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين والسائقين.

وتتضمن هذه النشاطات توزيع مطويات ودعائم تحسيسية تحمل جملة من النصائح والإرشادات العملية، التي تهدف إلى ترسيخ السلوك المروري السليم، وتشجيع السائقين والراجلين ومختلف مستعملي الطريق على التحلي باليقظة والمسؤولية أثناء التنقل.

كما تشارك المندوبية الوطنية للأمن في الطرق في هذه المبادرات إلى جانب مختلف الفاعلين والشركاء في مجال السلامة المرورية، في إطار تنسيق الجهود الرامية إلى ضمان موسم اصطياف آمن، والحد من حوادث المرور، وحماية الأرواح والممتلكات.

وتؤكد هذه الحملة أن الوقاية من حوادث المرور مسؤولية جماعية، تتطلب احترام القانون، والالتزام بقواعد السياقة الآمنة، وتجنب كل السلوكيات المتهورة التي قد تحول لحظات السفر والراحة إلى مآس على الطرقات.

اصطدام مركبة بدراجة نارية

وفاة شخصين في حادث مرور بحمام بوحجر في عين تموشنت

لقي شخصان حتفهما في حادث مرور وقع ببلدية حمام بوحجر بولاية عين تموشنت، إثر اصطدام مركبة بدراجة نارية، حسب ما علم، الجمعة، لدى مصالح الحماية المدنية بالولاية.

وأوضح المصدر ذاته أن الحادث وقع في ساعة متأخرة من ليلة الخميس، على مستوى محور الطريق الولائي رقم 86، في شطره العابر لبلدية حمام بوحجر، مخلفا وفاة شخصين كانا على متن الدراجة النارية.

وتدخلت عناصر الحماية المدنية فور تلقيها البلاغ، حيث تم نقل جثتي الضحيتين إلى مصلحة حفظ الجثث بالمؤسسة العمومية الاستشفائية لبلدية حمام بوحجر، في انتظار استكمال الإجراءات القانونية المعمول بها.

ومن جهتها، فتحت المصالح الأمنية المختصة إقليميا تحقيقا لتحديد ظروف وملابسات هذا الحادث، والوقوف على أسبابه الحقيقية.

ويعيد هذا الحادث المأساوي إلى الواجهة ضرورة توخي الحيطة والحذر عبر الطرقات، لاسيما خلال الفترات الليلية، واحترام قواعد السلامة المرورية، خاصة ما تعلق بتخفيف السرعة والانتباه لمستعملي الطريق من سائقي الدراجات النارية.

الأرصاد الجوية تحذر

رياح قوية وزوابع رملية مرتقبة بعدد من ولايات الوطن

حذر الديوان الوطني للأرصاد الجوية، اليوم السبت، من هبوب رياح قوية قد تكون مرفوقة بزوابع رملية على عدد من ولايات الوطن، وذلك ضمن نشرية خاصة دعت المواطنين ومستعملي الطرقات إلى توخي الحيطة والحذر.

وأوضح الديوان، في تنبيه من المستوى الأول على خريطة اليقظة، أن بداية هبوب الرياح مرتقبة ابتداءً من الساعة السادسة مساءً، على أن يستمر الاضطراب الجوي إلى غاية الساعة الثالثة من فجر الأحد. وتشمل الولايات المعنية بهذا التنبيه كلا من مستغانم، وهران، عين تموشنت، إليزي، إن صالح وأدرار، حيث ينتظر أن تعرف هذه المناطق نشاطا للرياح قد يؤدي محليا إلى تطاير الرمال، خاصة في الولايات الجنوبية والمناطق المكشوفة. ودعا الديوان الوطني للأرصاد الجوية المواطنين، لا سيما مستعملي الطرقات وسائقي المركبات، إلى أخذ الحيطة أثناء التنقل، خاصة خلال فترة المساء والليل، بسبب احتمال تراجع مدى الرؤية في بعض المناطق نتيجة الزوابع الرملية. كما يُنصح أصحاب النشاطات الخارجية باتخاذ الاحتياطات اللازمة، وتجنب الوقوف قرب الأشجار أو الأعمدة أو الهياكل الخفيفة، إلى غاية تحسن الوضعية الجوية وانتهاء صلاحية التنبيه.

سفيان شايب يستقبل طلبة متفوقين من أبناء الجالية الوطنية بالخارج

استقبل كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية، المكلف بالجالية الوطنية بالخارج، السيد سفيان شايب، صبيحة أمس، مجموعة من الطلبة المشاركين في الطبعة الأولى من البرنامج التكريمي المخصص للطلبة المتفوقين من أبناء الجالية الوطنية المقيمة بالخارج.

ويأتي تنظيم هذا البرنامج الوطني، في إطار البرنامج الصيفي المسطر لفائدة أفراد الجالية الوطنية بالخارج، وتزامناً مع الاحتفال بالذكرى الرابعة والستين لعيد الاستقلال والشباب، بهدف تشجيع الفواعل الطلابية من أبناء الجالية على مواصلة التميز في مسارهم الدراسي والجامعي.

ويمتد البرنامج من 3 إلى 9 جويلية 2026، ويتضمن سلسلة من الأنشطة والزيارات الميدانية والثقافية والعلمية، بالتنسيق والتعاون مع عدد من القطاعات الوزارية والمؤسسات والهيئات الوطنية.

وتندرج هذه المبادرة، الأولى من نوعها، ضمن الجهود التي تبذلها الدولة لتعزيز ارتباط أبناء الجالية الوطنية بالخارج بوطنهم الأم، من خلال تثمين وتكريم الطلبة الجزائريين الذين حققوا مسارات أكاديمية وعلمية متميزة في بلدان إقامتهم. كما يهدف البرنامج إلى تمكين ألطلبة المشاركين من اكتشاف ما تزخر به الجزائر من مقومات تاريخية وحضارية وثقافية، فضلاً عن التعرف على مؤهلاتها الأكاديمية والتنموية والسياحية.

وبهذه المناسبة، أشاد كاتب الدولة، السيد سفيان شايب، بالمستوى العلمي المتميز للمشاركين، مؤكداً أن هذه المبادرة تجسد العناية الخاصة التي توليها السلطات العليا في البلاد للكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج. كما شدد على حرص الدولة على توطيد صلة أبناء الجالية بوطنهم الأم، وتشجيعهم على الإسهام في مسار التنمية الوطنية، كلٌ من موقعه ومجال تخصصه.

وثمّن السيد شايب مستوى التعاون والتنسيق الوثيق بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية، والذي أسهم في إنجاح وتجسيد هذا البرنامج في طبعته الأولى.

خلال 24 ساعة
الحماية المدنية تسجل 4616 تدخلاً

سجلت مصالح الحماية المدنية، خلال الـ24 ساعة الأخيرة، 4616 تدخلاً عبر مختلف ولايات الوطن، بمعدل تدخل واحد كل 18 ثانية. وحسب حصيلة الحماية المدنية، فقد شملت التدخلات المسجلة عدة حوادث، من بينها حوادث المرور وحوادث الغرق. وفيما يخص حوادث المرور، سجلت المصالح ذاتها 160 تدخلاً، أسفرت عن إصابة 184 شخصاً بجروح متفاوتة الخطورة، إلى جانب تسجيل 6 وفيات. أما بخصوص حوادث الغرق، فقد سجلت مصالح الحماية المدنية 1814 تدخلاً، مكنت من إنقاذ 1422 شخصاً، فيما تم تسجيل 5 حالات وفاة. وتعكس هذه الحصيلة حجم الضغط العملياتي الذي تواجهه وحدات الحماية المدنية خلال موسم الاصطياف، خاصة مع ارتفاع عدد التدخلات المرتبطة بحوادث الغرق والتنقلات عبر الطرقات.

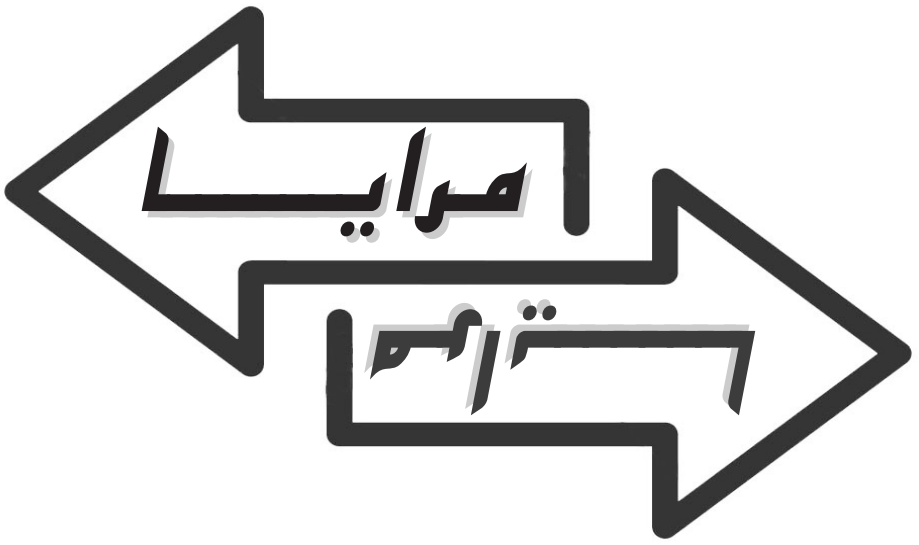

من غرائب انتخابات الجالية..

حين يتحول الغياب عن التصويت إلى خطاب عن الديمقراطية

من غرائب وعجائب انتخابات الجالية والممارسة السياسية في الجزائر أن تطرح حالة إحدى المرشحات تساؤلات جدية حول معنى الالتزام السياسي والمصداقية الانتخابية.

فحسب المعطيات المتداولة، فإن هذه المرشحة رُفض ملف ترشحها لأنها لم تكن مسجلة في القوائم الانتخابية، ولم تمارس حقها الانتخابي طيلة حياتها، رغم تقدمها في السن. ومع ذلك، ظهرت داخل مكاتب الاقتراع رفقة مسؤولين دبلوماسيين، وتتحدث عن الممارسة الديمقراطية، وعن شفافية العملية الانتخابية، وعن الفرز المثالي للأصوات.

المفارقة هنا ليست شخصية فقط، بل سياسية وأخلاقية أيضاً. فكيف يمكن لمن لم يكن جزءاً من المسار الانتخابي، لا تسجيلاً ولا تصويتاً، أن يتحول فجأة إلى شاهد على نزاهة العملية الانتخابية ومروج لخطاب المشاركة والديمقراطية؟ وكيف يمكن لمن لم يمارس أبسط واجب انتخابي أن يقدم نفسه أو تُقدم له المنابر باعتباره فاعلاً في المشهد السياسي للجالية؟

الأغرب من ذلك أن مثل هذه الشخصيات تجد أبواباً مفتوحة داخل بعض الدوائر الرسمية، بل يتم استقبالها في مستويات عليا، وكأن المشكلة ليست في ضعف الممارسة السياسية، بل في غياب معايير واضحة لاختيار من يمثل الجالية أو يتحدث باسمها.

إن انتخابات الجالية لا تحتاج إلى واجهات بروتوكولية ولا إلى صور داخل مكاتب الاقتراع، بل تحتاج إلى كفاءات حقيقية، ومسارات نظيفة، ووجوه مارست المواطنة قبل أن تطلب تمثيل المواطنين. فالتمثيل السياسي ليس مناسبة للظهور، ولا طريقاً للوجاهة، بل مسؤولية تبدأ من احترام أبسط قواعد العملية الانتخابية، التسجيل، التصويت، والمشاركة الفعلية.

وهنا يصبح السؤال مشروعاً، هل نريد فعلاً بناء تمثيل حقيقي للجالية، أم نريد صناعة واجهات سياسية لا علاقة لها بالمسار الانتخابي إلا يوم الصور والبروتوكول؟

3 مصابين في حريق شقة بدرقانة في العاصمة

تدخلت مصالح الحماية المدنية، أمس، لإخماد حريق اندلع داخل شقة بالطابق الخامس من عمارة سكنية بحي 636 مسكن بدرقانة، ببلدية برج الكيفان، دائرة الدار البيضاء، بولاية الجزائر.

وحسب بيان للحماية المدنية، فقد تم تسجيل التدخل على الساعة 11 و19 دقيقة، حيث تمكنت الوحدات المتدخلة من إخماد الحريق ومنع انتشاره إلى باقي أنحاء العمارة السكنية.

وأسفر الحريق عن إصابة ثلاثة أشخاص من جنس ذكر، من بينهم جريح، وشخص تعرض لحروق، وآخر أصيب بضيق في التنفس.

وقدمت الإسعافات الأولية للمصابين في عين المكان، قبل نقلهم إلى العيادة متعددة الخدمات بدرقانة لتلقي العلاج اللازم.

وسخرت مصالح الحماية المدنية لهذا التدخل ثلاث شاحنات إطفاء، إضافة إلى سيارة إسعاف.

حوادث متفرقة

انتشال جثة غريق بشاطئ الصابلات في العاصمة

تدخلت مصالح الحماية المدنية، صبيحة أمس، من أجل إنقاذ وانتشال شخص غريق في البحر بشاطئ المرابطون "الصابلات"، ببلدية محمد بلوزداد، دائرة حسين داي، بولاية الجزائر. وحسب بيان للحماية المدنية، فقد تم تسجيل التدخل على الساعة 08 و10 دقائق، حيث تم انتشال الضحية متوفياً، ويتعلق الأمر بشخص من جنس ذكر في العقد السادس من العمر. وبعد استكمال الإجراءات القانونية المعمول بها، تم تحويل جثمان الضحية إلى مصلحة حفظ الجثث بالمستشفى المحلي. وسخرت مصالح الحماية المدنية لهذه العملية ثلاثة غطاسين، وزورقاً مطاطياً، إضافة إلى سيارة إسعاف.

بومرداس:
تواصل البحث عن غريق مفقود بشاطئ القرصان

تدخلت مصالح الحماية المدنية، فجر أمس، من أجل البحث عن شخص مفقود في البحر بشاطئ القرصان، ببلدية قورصو، دائرة بومرداس. وحسب بيان للحماية المدنية، فقد تم تسجيل التدخل على الساعة 05 و30 دقيقة، حيث باشرت الفرق المختصة عملية البحث عن الغريق المفقود. وسخرت مصالح الحماية المدنية لهذه العملية أربعة غطاسين، وزورقاً نصف صلب، إضافة إلى سيارة إسعاف. ولا تزال عملية البحث جارية، في انتظار الكشف عن مستجدات إضافية بخصوص الحادث.

النعامة
وفاة رجل في حادث مرور

تدخلت مصالح الحماية المدنية، أمس، إثر حادث مرور وقع على مستوى الطريق الوطني رقم 22، ببلدية ودائرة مكمن بن عمار، في ولاية النعامة. وحسب بيان للحماية المدنية، فقد تم تسجيل التدخل على الساعة 10 و08 دقائق، عقب انحراف وانقلاب سيارة على مستوى هذا المحور الطرقي. وخلف الحادث وفاة رجل يبلغ من العمر 46 سنة، حيث تم تحويل جثمانه إلى مصلحة حفظ الجثث بالمستشفى المحلي، بعد استكمال الإجراءات القانونية المعمول بها.

سعيدة:
وفاة طفل دهساً بشاحنة في قرية سيدي مبارك

تدخلت مصالح الحماية المدنية، أمس، إثر حادث مرور مميت وقع بالمكان المسمى قرية سيدي مبارك، ببلدية مولاي العربي، دائرة عين الحجر، في ولاية سعيدة. وحسب بيان للحماية المدنية، فقد تم تسجيل التدخل على الساعة 12 و04 دقائق، عقب تعرض طفل للدهس من طرف شاحنة. وخلف الحادث وفاة طفل يبلغ من العمر سنتين، حيث تم تحويل جثمانه إلى مصلحة حفظ الجثث بالمستشفى المحلي، بعد استكمال الإجراءات القانونية المعمول بها.

الشراقة
وفاة شخصين في حادث مرور

تدخلت مصالح الحماية المدنية، فجر أمس، إثر حادث مرور مميت وقع على مستوى الطريق السريع الجنوبي، في شطره الرابط من بوشاوي باتجاه بن عكنون، ببلدية ودائرة الشراقة، في ولاية الجزائر. وحسب بيان للحماية المدنية، فقد تم تسجيل التدخل على الساعة 01 و49 دقيقة، عقب اصطدام بين شاحنة ودراجة نارية. وخلف الحادث وفاة شخصين بعين المكان، كانا على متن الدراجة النارية، حيث تم تحويل جثمانيهما إلى مصلحة حفظ الجثث بالمستشفى المحلي، بعد استكمال الإجراءات القانونية المعمول بها.

المؤشر
تصدر عن: المرسم «بزنس»
www.elmuashir.info|www.elmuashir.dz

إتصل بنا :
contact@elmuashir.dz
المراسلات:
صندوق بريد رقم 223
القبة الجزائر

المدير العام :
مراد سيد
مسؤول النشر :
لخضر فراط
المستشار الإعلامي :
أ.الدكتور جمال بلعربي

مدير العلاقات العامة:
جلول قيبو
المدير التقني :
عزالدين بويد
الإخراج :
ملاح أحسن

الطبع
مؤسسة الطباعة للوسط
التوزيع
الوسط : موزعون خواص

للإشهار اتصلوا بـ :
المؤسسة الوطنية للإتصال
والنشر والإشهار وكالة Anep 01 نهج باستور
الهاتف الثابت : 42 10 05 020 / 91 20 05 020
الفاكس : 48 11 05 020 / 45 13 05 020
البريد الإلكتروني : agence.regie@anep.come dz
programmation.regie@anep.come dz

ملاحظة :
المقالات والوثائق التي تصل الجريدة لا تعاد لى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر

المؤشر
elmouashir.dz
■ الأحد 05 جويلية 2026 ■ العدد 90 ■ السنة الثانية
contact@elmuashir.dz

كأس العالم التي عرّت كل المتآمرين والعابثين

بيتكوفيتش والرحيل الحتمي لصانعي الفضيحة

أزمة بيتكوفيتش لم تنشأ من فراغ، بل كانت نتيجة مباشرة لخطأ إسناد الأمور الرياضية إلى غير أهلها. وكنا في جريدة "المؤشر" من الأوائل الذين نبهوا إلى هذا الانزلاق الخطير في كرة القدم الجزائرية، والرياضة بصفة عامة، إيماناً منا بأن مصلحة الرياضة، وكرة القدم على وجه الخصوص، ليست مسألة ترفيهية عابرة، بل هي واجهة دبلوماسية للجزائر عبر العالم، ويدرجها الكثيرون ضمن أدوات الدبلوماسية الناعمة، مثل السينما والغناء وكل المظاهر الثقافية التي تعبر عن صورة البلد وهويته.

لخضر فراط

غير أن كرة القدم، في زمننا الحالي، أصبح تأثيرها يفوق أحياناً تأثير الدبلوماسية التقليدية، بكل ما تملكه من سفارات وقنصليات وميزانيات ضخمة. وكنا من بين الصحف التي حاولت، رغم محدودية وسائلها، ورغم عدم حصولها إلى اليوم على نصيبها العادل من الإشهار، أن تقدم وجهة نظر خارج الصندوق، وأن تنبه أصحاب القرار في بلدنا إلى أن التلاعب بالفريق الوطني ستكون له عواقب وخيمة على سمعة الجزائر وصورتها.

وما حذرنا منه نعيشه اليوم بكل ألم، بعد فضيحة كأس العالم التي عرّت كل المتآمرين والعابثين، وكل الذين قدموا المدرب فلاديمير بيتكوفيتش، دون دراسة موضوعية وجادة، على أساس أنه المنقذ، فأدخلونا في نفق مظلم يكاد ينهار فيه الفريق الوطني، بعد أن ضاعت هوية لعبه التي عرفناها منذ سنة 1982 في كأس العالم بإسبانيا، وهي الهوية التي تركت بصمة كروية ما زال الإعلام الدولي يتحدث عنها إلى اليوم.

فالمدرب بيتكوفيتش كان عاطلاً عن العمل بعد تجربته مع نادي بوردو الفرنسي، وهي التجربة التي انتهت بسقوط الفريق إلى الدرجة الثانية، ثم دخل بعدها في معركة قضائية مع النادي، طالب فيها بتعويضات قيل إنها قاربت 10 ملايين يورو، رغم الكارثة الرياضية التي ارتبطت بتلك المرحلة. كما عاش صراعاً مماثلاً مع فريق إيطالي كان قد أشرف عليه لبضعة أشهر فقط.

والمصيبة أن دراسة سيرته الذاتية لم تحظ، على ما يبدو، بالجدية اللازمة عند التعاقد معه، وكان التسرع في اتخاذ القرار ظاهراً للعيان منذ البداية.

اليوم ندفع ثمن التهور والاختيار غير المهني لمدرب بدا أن اختياره تم فقط لأنه أوروبي، وليس بناءً على مشروع لعب واضح أو قراءة فنية دقيقة لحاجيات الفريق الوطني. والجزائر، عبر تاريخها الكروي، عودتنا على اختيارات جدية، وإذا حدث خطأ، فإن تصحيحه كان يتم بسرعة، والأمثلة في هذا المجال عديدة ومتنوعة.

غير أن خطأ اختيار بيتكوفيتش بلغ حداً تحول معه إلى فضيحة كاملة، رغم أن الكثير من المحللين والإعلاميين نبهوا السلطات والمسؤولين إلى الخطأ قبل وقوع الكارثة الحالية.

والسؤال المطروح اليوم لا يتعلق برحيل المدرب وحده، بل برحيل كل المتسببين في هذه الفضيحة، وفي الأداء السيئ للفريق الوطني. فمن أخطأ في اختيار بيتكوفيتش لا يمكنه فجأة أن يتحول إلى عبقري قادر على جلب مدرب يليق بتاريخ الجزائر وطموحات منتخبها. لقد شاهدنا كيف حاول بعض هؤلاء المسؤولين تسخير أصوات إعلامية ضعيفة ومحدودة الكفاءة للدفاع عن خيار لا يمكن الدفاع عنه أصلاً، ودعم ما كان يجب التراجع عنه في الوقت المناسب.

رئيس الفيدرالية، وليد صادي، عليه أيضاً أن يغادر منصبه، لأنه أخطأ، والمصيبة الأكبر أنه تمادى في الخطأ لأكثر من سنتين، ولم تكن له الفطنة ولا الشجاعة السياسية والرياضية لتصحيح هذا المسار الخاطئ. وهنا يكمن الخطر الحقيقي في بقائه، لأن المسؤول الجيد ليس منزهاً عن الخطأ، فقد يخطئ مثلنا جميعاً، لكنه يصحح الخطأ مباشرة بعد وقوعه، ولا يتمادى في جهله ولا في قراراته الفاشلة.

وهذه قاعدة معمول بها في الجزائر، كما هي معمول بها دولياً في كل القطاعات التي تحترم معنى المسؤولية والمحاسبة.

إن العبث الذي رأيناه منذ سنوات حول الفريق الوطني قد حان وقت محاسبة أصحابه. وهذه المحاسبة ليست انتقاماً، بل هي أول طريق الإصلاح. فالمحاسبة تبعد المغامرين عن مواقع القرار، وتجعل من لا يملك القدرة على تحمل المسؤولية يتراجع قبل أن يتقدم، ولا يبقى في الواجهة إلا من يستطيع أداء المهمة بصفة مهنية وصحيحة.

بهذه الطريقة فقط يمكن أن نستعيد ما ضاع من قطاع الرياضة خلال السنوات الماضية، وهكذا تسير الأمم التي تحترم نفسها ومؤسساتها.

صفحة بيتكوفيتش طويت، أو يجب أن تطوى، لكن الأهم هو أن نستفيد منها، وأن نستخلص العبر والنتائج، حتى نُبعد شبح الفضيحة والفشل من جديد عن الفريق الوطني، الذي نتمنى أن يسترجع رونقه وهيبة قميصه وهوية لعبه في أسرع وقت ممكن. لقد أمتعنا هذا الفريق وأفرحنا لسنوات، قبل أن يتم العبث به وتحطيمه من طرف قوى لا يعجبها أي شيء جميل في الجزائر، ولا تريد لهذا المنتخب أن يكون واجهة مشرّفة للبلد كما كان دائماً.

وأعيد هنا مقترحي السابق للسلطات الجزائرية بضرورة التفكير في تأسيس آلية خاصة لتسيير الفريق الوطني، خارج الأطر الرياضية الحالية، ولو بصفة غير رسمية، كما تفعل الكثير من الدول التي تدرك قيمة منتخباتها الوطنية. فالفريق الوطني لكرة القدم، وبعض الرياضات الأخرى أيضاً، أصبح السفير الأول للجزائر عبر العالم، وليس مجرد فريق يلعب مباريات رسمية وودية.

لقد كنا من السباقين إلى فهم هذه الحقيقة عندما أسس أسلافنا العظماء فريق جبهة التحرير الوطني، الذي رفع راية الثورة الجزائرية في العالم، وساهم في إيصال نضال الشعب الجزائري من أجل استقلاله إلى الرأي العام الدولي. ومن العيب اليوم أن نترك هذا الإرث الرمزي والتاريخي العظيم بين أيدي من لا يدركون قيمة الفريق الوطني، ولا يفهمون أنه أكبر من مدرب، وأكبر من رئيس اتحادية، وأكبر من حسابات ضيقة، لأنه ببساطة صورة الجزائر وصوتها ورايتها في العالم.

تحت إشراف البروفيسور محمد بن قادة بمستغانم

نجاح عملية جراحية دقيقة ونادرة بالمنظار لاستئصال ورم معقد بالقولون

نجح فريق طبي متخصص بالمركز الاستشفائي الجامعي لمستغانم في إجراء عملية جراحية دقيقة ونادرة بالمنظار، تمثلت في استئصال ورم معقد بالقولون، تحت إشراف البروفيسور محمد بن قادة، رئيس مصلحة الجراحة العامة ورئيس المجلس العلمي للمؤسسة، حسبما أفادت به، أمس السبت، إدارة المركز الاستشفائي.

وأوضحت إدارة المؤسسة أن هذا الإنجاز الطبي الجديد يعكس المستوى المتقدم الذي بلغته الكفاءات الطبية الجزائرية، ويؤكد قدرتها على إجراء تدخلات جراحية معقدة بالاعتماد على أحدث التقنيات الطبية، وبدرجة عالية من الدقة والتحكم.

وأضاف المصدر ذاته أن العملية أجريت، الأربعاء الماضي، تحت إشراف البروفيسور محمد بن قادة، حيث تمكن الفريق الطبي من استئصال ورم معقد على مستوى القولون باستعمال تقنية الجراحة بالمنظار، وهي من التقنيات الحديثة التي تسمح بإجراء تدخلات دقيقة مع تقليل الأثر الجراحي على المريض مقارنة بالجراحة التقليدية.

وأشار المصدر إلى أن هذا النوع من العمليات يندرج ضمن التدخلات الجراحية المتقدمة، التي تتطلب خبرة كبيرة وكفاءة عالية وتحكما دقيقا في تقنيات الجراحة بالمنظار، خاصة عندما يتعلق الأمر بحالات معقدة تستدعي تنسيقا محكما بين مختلف أفراد الطاقم الطبي وشبه الطبي.

وفي إطار دعم التكوين الطبي المستمر، قام المركز الاستشفائي الجامعي لمستغانم بتوثيق مختلف مراحل العملية، بما يتيح استغلالها مستقبلا في تأطير وتكوين الأطباء المقيمين والأطباء المختصين، والمساهمة في تطوير الممارسة الجراحية داخل المؤسسة.

كما أتاح المركز متابعة مختلف مراحل التدخل الجراحي عبر تقنية الفيديو من خلال منصة "يوتيوب"، في خطوة تهدف إلى تبادل الخبرات وتعزيز التكوين العلمي، وتمكين الأطباء والطلبة من الاطلاع على تفاصيل هذا النوع من العمليات الدقيقة.

كما يعكس هذا التدخل الديناميكية التي يشهدها قطاع الصحة بولاية مستغانم، والجهود الرامية إلى الارتقاء بجودة الخدمات الصحية، وتعزيز استخدام التقنيات الجراحية الحديثة، وتحسين التكفل بالمرضى داخل المؤسسات الاستشفائية العمومية.

أكانجي يكشف المستور.."بيتكوفيتش سهّل مهمة سويسرا"

توظيف مازة في الهجوم كان في صالح المنتخب السويسري

أثار تصريح مدافع المنتخب السويسري، مانويل أكانجي، عقب مباراة سويسرا والجزائر في كأس العالم 2026، نقاشاً واسعاً حول الخيارات الفنية التي اعتمدها الناخب الوطني فلاديمير بيتكوفيتش، خاصة ما تعلق بتوظيف إبراهيم مازة في مركز هجومي متقدم.

وكان المنتخب الوطني الجزائري قد غادر المنافسة العالمية بعد خسارته أمام سويسرا بهدفين دون رد، في مواجهة عرفت عدة قراءات فنية، بالنظر إلى طريقة لعب "الخضر" وصعوبة اختراقهم للدفاع السويسري المنظم.

ومن بين أبرز النقاط التي أثارت الجدل، قرار الطاقم الفني الاعتماد على إبراهيم مازة في دور قريب من مركز المهاجم الوهمي، وهو خيار لم يسمح للاعب بإظهار كامل إمكاناته الفنية، خاصة في ظل الرقابة الدفاعية القوية التي فرضها المنتخب السويسري.

وفي تصريح أدلى به بعد نهاية اللقاء، أشار مانويل أكانجي إلى أن تمركز مازة في هذا الدور لم يكن مألوفا بالنسبة للاعب الجزائري، معتبرا أن ذلك منح أفضلية نسبية للمدافعين السويسريين، خاصة في التعامل مع الكرات العالية والعرضيات. وقال أكانجي إن مازة "لا يلعب عادة في مركز الرقم 9"، موضحا أن وجوده في هذا الموقع كان في صالح الدفاع السويسري، بالنظر إلى تفوق لاعبي سويسرا بدنيا وطوليا عند التعامل مع الكرات العرضية والطويلة.

ويأتي هذا التصريح ليعيد فتح النقاش حول اختيارات بيتكوفيتش في مباراة كانت حاسمة بالنسبة للمنتخب الوطني، خاصة أن مازة يُعرف أكثر بقدرته على التحرك بين الخطوط والمساهمة في بناء اللعب، بدلاً من الدخول في صراعات مباشرة مع مدافعين أقوياء بدنياً.

ورغم محاولات المنتخب الجزائري خلق فرص هجومية خلال اللقاء، إلا أن الدفاع السويسري نجح في الحد من خطورة العناصر الهجومية لـ"الخضر"، مستفيداً من التنظيم الدفاعي الجيد والتفوق في الكرات الهوائية.

كما لم يتمكن المنتخب الوطني من فرض ضغط هجومي مستمر على مرمى سويسرا، في وقت عرف فيه المنافس كيف يستغل الفرص المتاحة ويُسيّر المباراة بواقعية كبيرة، خصوصاً بعد تسجيل الهدف الأول في بداية اللقاء.

ويطرح تصريح أكانجي أسئلة فنية حول مدى نجاعة الخطة التي دخل بها المنتخب الوطني المباراة، وحول ما إذا كان توظيف بعض اللاعبين في مراكز غير معتادة قد حدّ من فعاليتهم، خاصة في مواجهة منتخب يملك خبرة كبيرة في التنظيم الدفاعي.

ومن المنتظر أن تبقى خيارات بيتكوفيتش محل نقاش في الأوساط الرياضية الجزائرية خلال الفترة المقبلة، في ظل مطالبة الكثير من المتابعين بقراءة فنية دقيقة لمشاركة المنتخب الوطني في كأس العالم، واستخلاص الدروس قبل الاستحقاقات القادمة.

كريم بن محمد

زيارة سفير فرنسا للعيون:

عود على بدء

زيارة السفير الفرنسي لمدينة العيون المحتلة لم تخرج عن سياق موقف فرنسي مستمد من عقيدة استعمارية كانت، ولا تزال، تدعم وترعى الاحتلال المغربي في الصحراء الغربية، وتمده بالمدد العسكري، وتوفر له الغطاء الدبلوماسي والإفلات من العقاب في مجلس الأمن والأمم المتحدة، على مدار خمسة عقود..!

لقد اعترفت فرنسا ليس فقط بالأطروحة المغربية، بل بتورطها وتدخلها عسكريا في الحرب المشنونة على الشعب الصحراوي من قبل بيدقها في المنطقة.

لقد رمت فرنسا بثقلها الدبلوماسي والعسكري إلى جانب المغرب في حربه الخاسرة في الصحراء الغربية منذ 1975 وحتى الآن.

وكشف سفيرها السابق في المغرب عن مشاركة الطيران الحربي الفرنسي، الجاغوار، في الحرب العدوانية على الشعب الصحراوي التي يشنها نظام الرباط على ثوار جبهة البوليساريو. وأبرز الدبلوماسي الفرنسي، في محاضرة بالدار البيضاء المغربية السنة الماضية، مساهمة الحكومة الفرنسية في إعداد مشروع ما يسمى بمقترح الحكم الذاتي، في إطار عرقلة تنفيذ مأمورية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية "المينورسو"، المتمثلة في تنظيم الاستفتاء، وذلك بهدف مصادرة حقوق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال.

لكن كل ذلك لم ولن يغير مثقال ذرة في المركز القانوني للقضية الصحراوية، كونها قضية تصفية استعمار، وقضية عادلة بحكم الشرعية الدولية والأوروبية والإفريقية، حسب المراقبين.

في نهاية المطاف، فإن فرنسا، بعد أن فقدت هيبتها ووزنها على الصعيد الإفريقي والدولي، لم تجد سوى النظام في المغرب الذي لا يزال يحتمي بماما فرنسا..!

وهي كذلك مرغمة، في نهاية المطاف، على النزول من شجرة الغطرسة، والعودة إلى الشرعية الدولية التي باسمها نالت عضوية مجلس الأمن الدولي في الأمم المتحدة قبل ثمانين سنة..!

ذلكم أن فرنسا "المأزومة" على الصعيدين الأوروبي والإفريقي، لم تجد بداً من خطب ود الجزائر، التي تشكل أبرز المرافعين عن القضايا العادلة في العالم، وفي مقدمتها القضيتان الصحراوية والفلسطينية.

وما البحث عن التقارب مع الجزائر إلا مقدمة لذلك النزول المذل.. والأيام ستكشف المزيد..!

لم تستطع فرنسا، جيسكار ديستان أو ساركوزي أو ماكرون، لا بالأمس ولا اليوم، فرض مشروع الوهم، سواء بـ"التقسيم أو الحكم الذاتي"، ولن تستطيع ذلك في المستقبل، ما دام الشعب الصحراوي يعض بالنواجذ على حقه غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال.

بقلم: السالك مفتاح